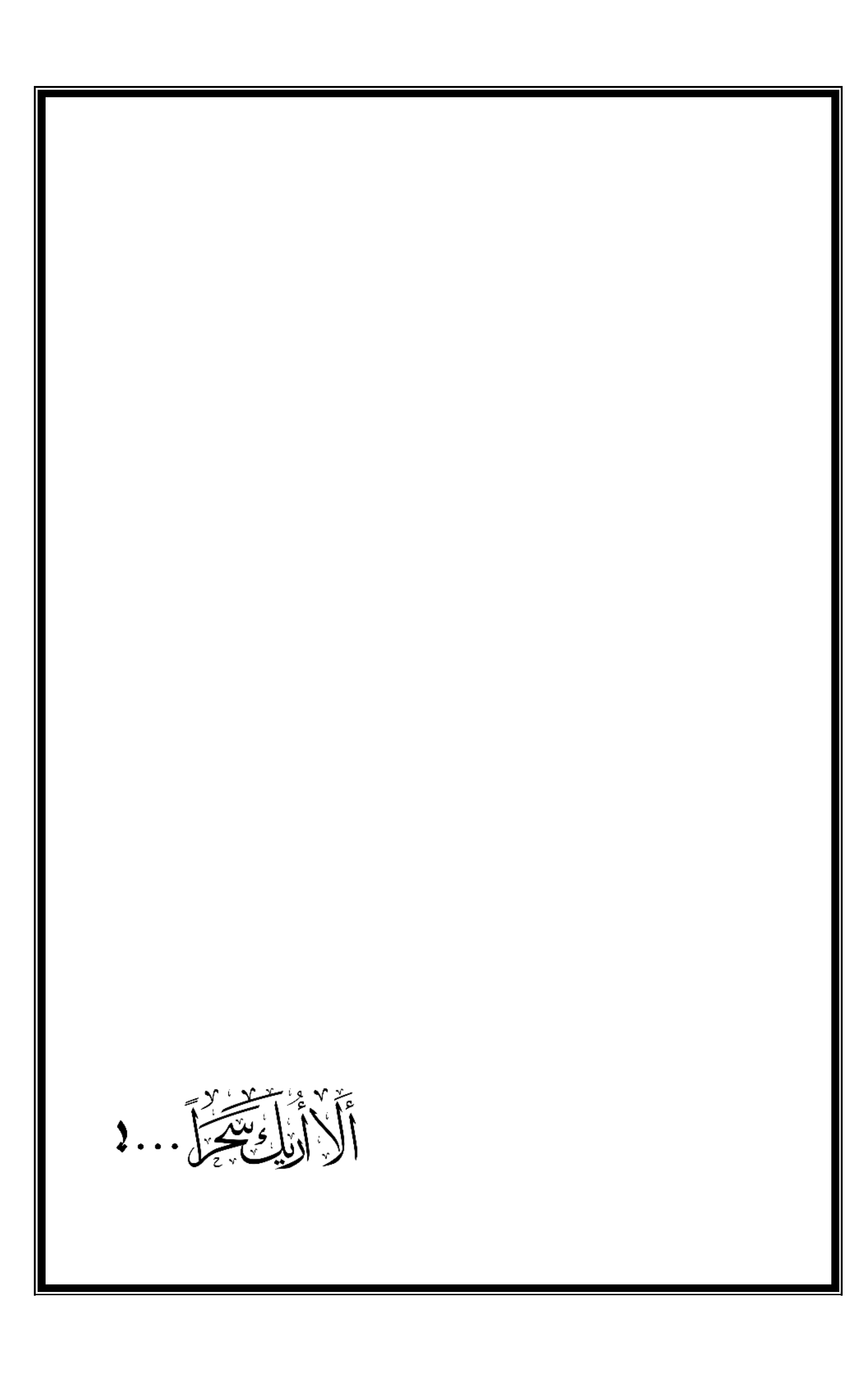
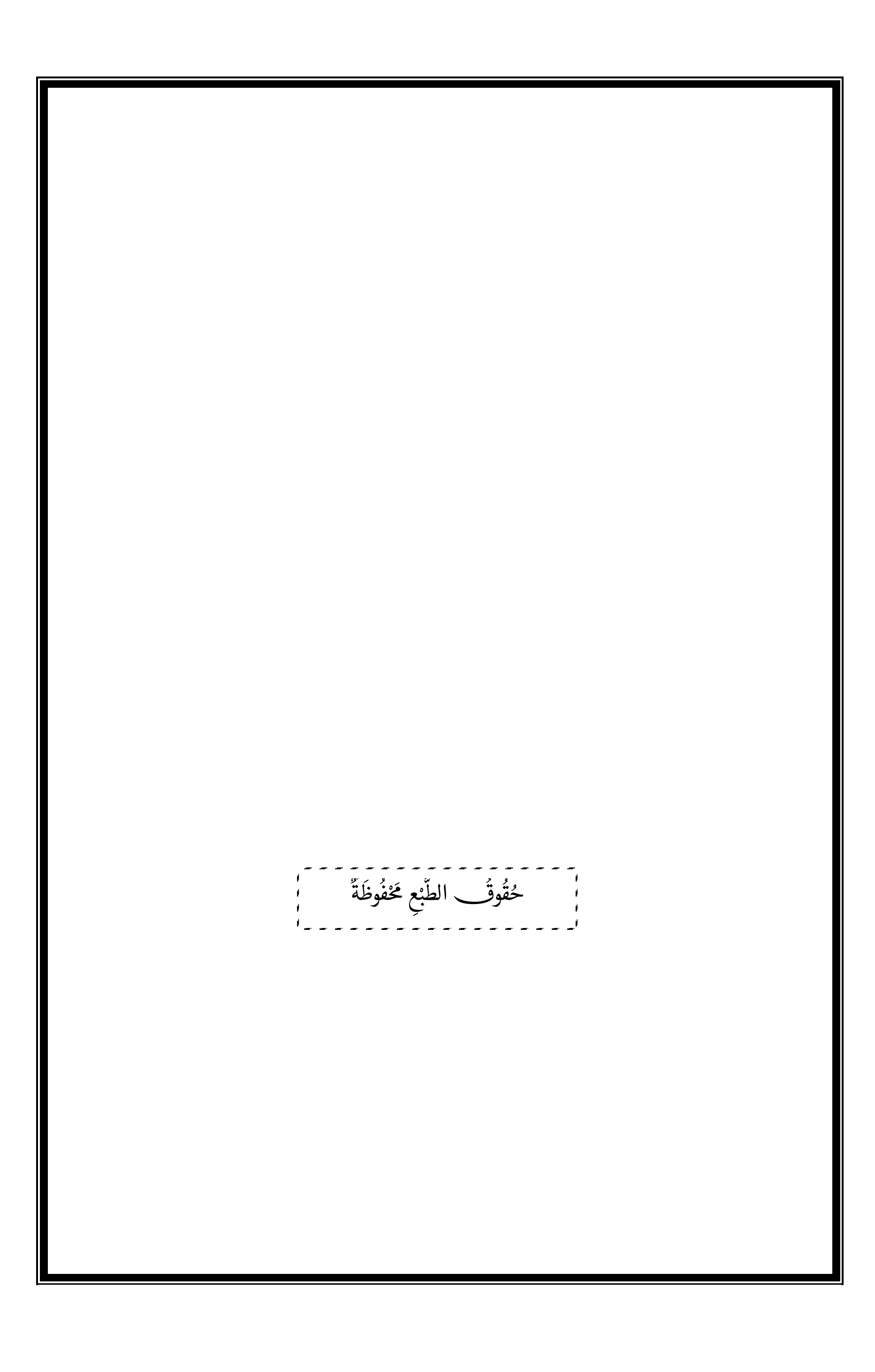

ألا أُريك سحراً ...!



كَتَبَهُ

نواف بن علي الشمري

عَفا اللَّه عَنه


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أمّا بعد:

فلا تزال يدُ العناية الإلهية العظيمة تُزخرِف صرح "السنة النبوية" وتُظهِر جمالياتِها وإبداعاتِها بالرغم من مرور أربعة عشر قرنًا مُذ شَرَعَت في ابتنائها، حيث كان التجلي الأعظم لتلك العنايةِ الخفيةِ يتلألأُ على صدر الدنيا كأجمل عقد خلال القرون الثلاثة التي وُصِفت بالخيرية، بدأت تحديدًا لحظة لقاء العظيمين عظيم أهل الأرض محمد ﷺ وعظيم أهل السماء جبرائيل عليه السلام، فأزهر العالم..

قال البخاري في صحيحه:

حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: "أَوَّلُ ما بُدِئَ به رَسولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ في النَّوْمِ؛ فَكانَ لا يَرَى رُؤْيَا إلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، فَكانَ يَأْتي حِرَاءً فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ -وهو التَّعَبُّدُ اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ- ويَتَزَوَّدُ لذلكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إلى خَدِيجَةَ فَتُزَوِّدُهُ لِمِثْلِهَا، حتَّى فَجِئَهُ الحَقُّ وهو في غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ المَلَكُ فِيهِ،

فَقالَ: اقْرَأْ، فَقالَ له النَّبيُّ ﷺ: فَقُلتُ: ما أَنَا بقَارِئٍ، فأخَذَنِي فَغَطَّنِي حتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ أرْسَلَنِي فقالَ: اقْرَأْ، فَقُلتُ: ما أنَا بقَارِئٍ، فأخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ أرْسَلَنِي فقالَ: اقْرَأْ، فَقُلتُ: ما أنَا بقَارِئٍ، فأخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ حتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ أرْسَلَنِي فَقالَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ حتَّى بَلَغَ ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[العلق: ١ - ٥]. فَرَجَعَ بهَا تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ". [رواه البخاري:٣]

إن كل من يُوفّقه الله سبحانه للتبصُّرِ في طبيعة تكوين هذا الصرح العظيم، صرحِ السنة النبوية ليهجُم على قلبه أن هذا الشأن لا يكون إلا من (إلٍّ) [1]، وبعدله وحكمته قدّر لها أعداء ﴿فَرِحوا بِما عِندَهُم مِنَ العِلمِ﴾ [غافر:٨٣] يطعنون بها بأشكال مختلفة من الطعونات، ثم بفضله وحكمته قدّر أن طعنهم فيها لا يزيدها إلا إشراقًا!، وذلك بما يُلهمه سبحانه لأحبابه وأوليائه حُرَّاس الأرض من كشوفاتٍ لأسرارٍ متوارية ومعانٍ خفية هي مِجانٌّ يُصَدُّ بها سَورةُ المعتدين، ورماحٌ يُطعن بها بين أضلُعِهم

(١) وحدثني أبو عمر محمد بن عبد الواحد النحوي، قال: " والإل: اسم من أسماء الله عز وجل، ومنه قراءة من قرأ (جبرائيل) قال ابن عباس: " إل هاهنا اسم من أسماء الله عز وجل، وخير العبد كأنه عبد الله، ومنه قوله عز وجل: {لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة} [التوبة: ١٠] قال: ومن ذلك لما فتح الله تعالى على أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهلك الله مسيلمة ومن كان معه، جاءوا بأسارى إلى أبي بكر، فقال لهم أبو بكر: هل معكم من كذب صاحبكم شيء؟ قالوا: نعم، قال: هاتوه، فقالوا: مما جاء به من الكذب وزعم أنه قرآن: يا ضفدع نقي نقي، لا الماء تشربين ولا الطعام تأكلين، ومنه شاة سوداء تحلب لبنا أبيض، هذا من العجب قال: وقال أبو بكر رضي الله عنه: يا بني حنيفة، أين ذهب بكم؟ هل خرج هذا من إل؟ [كتاب الإبانة الكبرى]

لَوْلا اشتعَالُ النَّارِ، فيما جَاوَرَتْ

ما كَانَ يُعْرَفُ طيبُ عَرْفِ العُودِ

قال سفيان الثوري رحمه الله: "الملائكة حرّاس السماء، وأهل الحديث حرّاس الأرض" اهـ. [شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي:٤٤]

وفي زماننا قد قلَّ حاملو الرايات من حرّاس الأرض (وفي البقية خير كثير)، وفي اللحظة نفسها يُعبّأ عسكر الدجّال بأخبث الرجال وأشد الأسلحة فتكًا، ولكن هل يُغني عنهم عددهم وعِدَّتُهم إذا ضُربِت طبول الحرب وسلّ أهل الحق سيوف الشريعة؟ هيهات.. هيهات! فإنّ العامي من عسكر أهل الإيمان يغلب ألفًا من عسكر أهل الضلال، ولكن الخوف على من يسلك الطريق المخوف دون سلاح العلم والآثار! وما أكثرهم اليوم للأسف!

إنّ مدارس الطعن في السنة النبوية على اختلاف أطيافها يجمعها طاغوت تقديم العقل على النقل، فيتمُّ نزع قميص التشريع الذي قمّصَه الله السنة النبوية ثم بحسب ما يمليه عقل منشئ كل مدرسة يضع أصولًا وقواعدًا تكون هي ياسق[1] أتباع مدرسته ومريديها...!

وكلمات برّاقة كـ "حكّم عقلك"، "كن مستنيرًا"، "كن منفتحًا"، أو أسئلة كـ "أين عقلك؟" و"كيف تصدق كتب التراث؟"؛ وأساليبَ خبيثة يُكثِر من استعمالها الأئمة

(١) الياسق قانون صدر عام ١٢٠٦م وضعه جنكيز خان

المُضِلُّون بعَمْدٍ (أمثال عدنان إبراهيم)، والتي من شأنها أن تهز ثقة سالك الطريق بجهلٍ وضَعف إيمانٍ بدينه، هي أقوى سلاح فتّاك عندهم قد أثخن في عقول كثير من شباب المسلمين وإيمانهم.. هذا هو الحق، وهذه هي الحقيقة، إذ ليس سلاحهم العلم، ولا الأدلة الحقيقية! بل إن المطَّلِع على مكتبة الطاعنين في السنة ليظهرنَّ له جليًا ضحالة الأفهام، وضَعف الاطلاع، وسطحية الشبهات، وسيدرك أن مادة اغتذاء كثيرٍ منهم إنما هي جِيَفُ الكلابِ التي قادتهم إليها غرابيب المستشرقين!

إنّي أسمع منهم للدجال رِكزًا!

إنّ الذي يتأمل في أحوال هؤلاء متطلبًا الهدايات من الله سبحانه وتعالى، فلن يرى في حالهم إلا كحال رجل رأى ظل رأسه على حائط فظل يضربه برأسه...!

فلو أنك قد عرفت رجلًا مأمونًا اشتُهر بالصدق، فقال لك: "إن فلانًا سيكذب عليك ويتقول عليّ بعض الأقاويل". ثم يحصل معك ذلك فعلًا، فإنّ هذا الحدث سيزيد ثقتك بصدق وأمانة صاحبك الأول.. أليس كذلك؟

فإن النبي ﷺ قد أخبر بقدوم أمثال هؤلاء ممن يطعنون بسنّته في الحديث المشهور (حديث الأرائكيين)، فقال ﷺ: «يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يُحَدَّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهَّ ﷻ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَّا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ الله».

[رواه ابن ماجه:١٢]

وقال: «أَلاَ هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلاَلاً اسْتَحْلَلْنَاهُ. وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ كَمَا حَرَّمَ اللهُ». [رواه الترمذي:٢٦٦٤]

إذًا أليس حالُهم وهذا الحديث ناقضًا لما هم ساعون إليه، جالبون عليه بخَيْلِهم ورَجِلِهم! أليس في هذا المقام الذي صوّرناه مسترشدًا لحيران، وترياقًا لمن أصابه شيء من سمومهم؟

نعم يكفي...!

ولكن: ألا أريك سحرًا؟





قصة الإسناد

قصة الإسناد

كيف بدأ الإسناد؟

وكيف نشأ؟

وكيف ترعرع؟

بدأت رحلةُ الإسناد لحظة التقاءِ العظيمين عليهما السلام في غارِ حراء ﴿اقرَأ بِاسمِ رَبِّكَ الَّذي خَلَقَ﴾، بما تعهّد اللهُ بحفظ كتابه ﴿إِنّا نَحنُ نَزَّلنا الذِّكرَ وَإِنّا لَهُ لَحافِظونَ﴾ فهو تعهّدٌ أيضًا بحفظِ تبيانه ﴿وَأَنزَلنا إِلَيكَ الذِّكرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيهِم﴾، فكان من أن جعل المُبيِّن ﴿وَما يَنطِقُ عَنِ الهَوى ۝ إِن هُوَ إِلّا وَحيٌ يوحى﴾، وليس حالُ نبوّتِهِ كحال غيره من الأنبياء عليهم السلام، إذ كان يجيء الرسولُ بشريعةٍ ثم يعقُبُه غيرُهُ بشريعةٍ أخرى تنسخ بعض التي قبلها، أو يجيءُ رسولٌ ثُمّ تَسوسُ أمَّتَه الأنبياءُ من بعده، إلا أمّة محمد ﷺ فإن أمّته تسوسهم العلماءُ ورثة شريعته ﴿وَخاتَمَ النَّبِيّينَ﴾ صلوات ربي عليه.

اختار الله بعنايته لنبيه ﷺ خير الناس وأقدرهم على حمل ذاك الإرث العظيم، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: إنّ الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خيرَ قلوبِ العباد فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه. اهـ [مسند أحمد:٣٦٠٠]

صدَق رضوان الله عليه فإنّ الله سبحانه قد زكّاهم من قبل في التوراة والإنجيل: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسولُ اللَّهِ وَالَّذينَ مَعَهُ أَشِدّاءُ عَلَى الكُفّارِ رُحَماءُ بَينَهُم تَراهُم رُكَّعًا سُجَّدًا يَبتَغونَ فَضلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضوانًا سيماهُم في وُجوهِهِم مِن أَثَرِ السُّجودِ ذلِكَ مَثَلُهُم فِي التَّوراةِ وَمَثَلُهُم فِي الإِنجيلِ كَزَرعٍ أَخرَجَ شَطأَهُ فَآزَرَهُ فَاستَغلَظَ فَاستَوى عَلى سوقِهِ يُعجِبُ الزُّرّاعَ لِيَغيظَ بِهِمُ الكُفّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذينَ آمَنوا وَعَمِلُوا الصّالِحاتِ مِنهُم مَغفِرَةً وَأَجرًا عَظيمًا ﴾ [الفتح: ٢٩].

قال ابن المبارك رحمه الله: الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. اهـ [الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:٢/١٦]

الإسناد هو عمودُ هذا الشأن الذي به قَوامه، وهو الطريقُ الذي تسري به روح الحديث يشقُّ عُباب الدهر في قلوب الذين آمنوا حتى يرِث اللهُ الأرض ومن عليها.

قال الترمذي في جامعه [٢١٩٢]:

حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلَا خَيْرَ فِيكُمْ، لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: هُمْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ. اهـ

وهو خصيصةُ هذهِ الأمّة وبه امتازت عن غيرِها، إذ أن الإسناد هو التمظهرُ الأعظم لِـ ﴿إِنَّا نَحنُ نَزَّلنَا الذِّكرَ وَإِنَّا لَهُ لَحافِظونَ﴾، فلولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فكان حِصنًا ابتنته يدُ العناية الإلهية يعلوه حرّاسُ الأرض، يرشقون بشُهُبٍ من نار كلّ من تسوِّلُ له نفسُهُ أن يطعن في دين الله، أو يضيف بخبثه شيئًا ليس منه، فَطُف إن شئت حول تلك الأسوارِ العالية وتأمّل مزابِلَ التاريخ التي تحيط بها وقد امتلأت بجثث العُداة الطاعنين.

هل أذهلتك تلك العيون التي تتلألأ على مشارف الأسوار؟!

إنهم خميسُ محمد ﷺ قد لبسوا لأمة الحرب.

هل تسمع ذاك الصوت المُدوّي في جنباتِ الأسوار؟ ألا تعرفه؟

إنه صوت عبد الله بن رواحة يُزمجر:

خلّوا بني الكفار عن سبيله

خلّوا فكل الخير في رسوله

فكُلُّهم ثِقاتٌ عُدولٌ بتعديل الله سبحانه لهم، لا مَطعَن في صدقهم، فلا يَطعنُ فيهم إلا من يردُّ على الله كلامه، وكفى بها من شِنعةٍ تَردُّ على صاحبها!

كان من تعاليم النبي ﷺ لهؤلاء الثِقات في حضّهم على تحمّل العلم والحديث أن قال لهم: (من سلك طريقًا يلتمسُ فيه علمًا سهّل الله له به طريقًا إلى الجنّة) [رواه مسلم:٢٦٩٩]، فبقدر ما سعيت في تحمّل هذا الإرث بقدر ما يُسهَّلُ طريقك إلى الجنّة وأنعم به من وعد!، هذا في الأخذ، وأمّا في العطاء قال ﷺ: «نضّر الله امرأ سمع منّا حديثًا فحفِظه حتى يبلّغه، فرُبَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقهُ مِنه، ورُبّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيه» [رواه أبو داود:٣٦٦٠]

سَقَت هذه التعاليم المصابيحَ التي في صدورِ الصحابة فعرفوا للأمرِ حقّه، وحرصوا أشدَّ الحرصِ على النهلِ من مَعينِ النبي ﷺ، وكان لهذا الحرص تجليَاته المختلِفة:

قال البخاري في صحيحه [٨٩]: باب التناوبِ في العلم، ثم روى بسنده عن الفاروق عمر ﵁ أنه قال: كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي

الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ – يَنْزِلُ يَوْمًا، وَأَنْزِلُ يَوْمًا – فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ. اهـ

وأبو هريرة رضي الله عنه روى البخاري في صحيحه [٣٥٩١] قال: صَحِبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ثَلَاثَ سِنِينَ، لَمْ أَكُنْ فِي سِنِيَّ أَحْرَصَ عَلَى أَنْ أَعِيَ الْحَدِيثَ مِنِّي فِيهِنَّ. اهـ

وشهد له ابن عمر رضي الله عنهما بذلك كما روى الإمام أحمد في مسنده [٤٤٥٣] عنه أنه قال: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنْتَ كُنْتَ أَلْزَمَنَا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَعلمنا بحَدِيثِهِ. اهـ

ثم الصحابي الجليل أنس بن مالك كان من تقدير الله أن وضعته أمّهُ عند النبي ﷺ يخدِمه، قال رضي الله عنه: أخذت أمُّ سُليم بيدي مَقدَم النبي ﷺ المدينة، فأتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! هذا ابني وهو غلامٌ كاتب، قال أنس فخدمته تسع سنين. اهـ [رواه ابن سعد في الطبقات:٦٤٤١]

ويبدو والله أعلم أن النبي ﷺ ما قَبِل خِدمة أنس رضي الله عنه إلا أن وجود أشخاصٍ بقُربه كقُربِ الخادمِ لسيّدِهِ أدعى وأكثر تهيُّأً لحمل العلم الخاصّ من سيّده، فالنبي ﷺ كما قالت عائشة رضي الله عنها لما سُئِلت: ما كانَ النبيُّ ﷺ يَصْنَعُ في بَيْتِهِ؟ قالَتْ: كانَ يَكونُ في مِهْنَةِ أَهْلِهِ – تَعْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ – فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إلى الصَّلَاةِ. [رواه البخاري:٦٧٦]

وقد قال أنس رضي الله عنه: رأيت رسول الله ﷺ يشرب في القدح أكثر من مئة مرة. اهـ [رواه ابن سعد في الطبقات:٦٤٥٧] يعني له قدحًا خاصًّا، قال محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ ابن

سعد: يعني هذا القدح الذي عندنا، ولم يختلف في ذلك أشياخنا. اهـ، فما كان لأنس ﷺ أن يدّعي هذا الإدّعاء إلا لطول الملازمة وشدّتها.

حذيفةُ ﷺ صاحبُ سرِّ رسول الله ﷺ قال ﷺ: كان الناس يسألون عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني. [رواه البخاري:٣٦٠٦]

فكان ﷺ يُكثِرُ من السؤال عن الشر، وهو الذي روى حديث الفتنة التي تموج بالناس. [رواه البخاري:٥٢٥]

وكان ابن مسعود ﷺ لشدّة ملازمتهِ النبيّ ﷺ يُظنُّ أنَّه من أهل بيت النبي ﷺ، وروى البخاري في صحيحه [٣٧٦٣]: عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قدمت أنا وأخي من اليمن، فمكثنا حينًا ما نرى إلا أن عبد الله بن مسعود رجلٌ من أهل بيت النبي ﷺ لِما نرى من دخوله ودخول أمّه على النبي ﷺ.

وكان النبي ﷺ يعقِدُ لهم مجالسًا في التعليم [رواه ابو داود:٣٦٦٣]، وكان يتخوّلُهُم بالموعظة [رواه البخاري:٦٨]، وكان النساء أيضًا حريصاتٌ على العلم، فقد روى أبو سعيد الخدري ﷺ أن النساء قلن للنبي ﷺ: غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يومًا من نفسك، فوعدهنّ يومًا لقِيَهُنّ فيه. [رواه البخاري:١٠١]

ولم يقتصر الصحابةُ الكرام من سماع الحديث عن النبي ﷺ منه شفاهًا، فإنّ العلم والحاجةُ إليه أعظمُ من هذه الحال والاقتصارُ على المشافهة يتعذّرُ معهُ كثيرٌ من العلم

المحتاجِ إليه، روى الحاكمُ في مستدركه [٤٣٨]: عن البراء بن عازب ﵁ قال: ليس كلّنا سمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعةٌ وأشغال، ولكنّ النّاس كانوا لا يكذبون يومئذ، فيحدّث الشاهدُ الغائب. اهـ

فكانوا رضوان الله عليهم يتذاكرون الحديثَ فيما بينهم، ومن أمثلة ذلك ما ذكرناه آنفًا من تناوبِ عُمَر ﵁ وصاحبه في النزول على النبي ﷺ، وابن عباس ﵄ الحَبر البَحر لمّا توفيَ النبيُّ ﷺ كان عمره عشرة سنين فكثيرٌ مما يرويه إنّما سمِعه من أصحابه، روى الدارمي في سننه [٥٧٨]: عن عكرمة عن ابن عباس ﵄ قال: لمّا توفيَ رسول الله ﷺ قلتُ لرجلٍ من الأنصار: يا فلان هَلُمَّ نسألُ أصحاب النبي ﷺ فإنّهم اليوم كثير...إلى أن قال واصفًا جِدّهُ ومثابرته في هذا الشأن العظيم: فإن كان ليبلغني الحديث عن الرجل فآتيه وهو قائل، فأتوسّدُ ردائي على بابه، فتسفي الريح على وجهي التراب. اهـ

وأبو أيوب الأنصاري ﵁ يرحل من أجل حديثٍ واحد من المدينة إلى مصر، روى الحميدي في مسنده [٣٨٨] عن عطاء بن أبي رباح، قال: خرج أبو أيوب إلى عُقبة بن عامر وهو بمصر يسأله عن حديث سمِعه من رسول الله ﷺ لم يبقَ أحدٌ سمعه غيره وغير عقبة. اهـ

ثم ذكر ما جرى بينهما، فتأمّل كيف رحل من المدينة إلى مِصر لأجل حديثٍ واحد، وكان قد سمعه أيضًا من النبيِّ ﷺ وإنما حَمَله على ذلك التثبت فيه.

وروى أبو داود في سننه [٤١٦٠] عن عبد الله بن بريدة: أنّ رجُلًا من أصحاب النبيّ ﷺ رحل إلى فُضالة بن عُبيد وهو بمصر فقدم عليه، فقال: أما إنّي لم آتك زائرًا ولكنّي سمعتُ أنا وأنت حديثًا من رسول الله ﷺ رجوتُ أن يكون عندك منه علم، قال: ما هو؟ قال: كذا وكذا. اهـ

وفي الحديث المتفق عليه [البخاري:٣٣٧٥ ومسلم:٢٤٩٣] علِم أبو هريرة رضي الله عنه مكانَةَ أُمِّ المؤمنين عائشة في هذا الشأن واتّساعِ عِلمها، فكان يَعرِضُ عليها ما حفِظ، فعن عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت: ألا يعجبُك أبو هريرة؟ جاء فجلس إلى جانب حجرتي يُحدّث عن رسول الله ﷺ يُسمعني ذلك الحديث. اهـ

ومن أعظم الأسباب التي كانت تدفع عجلة دوران الحديث وانتشاره بين الناس هي مواقف الفُتيا والقضاء (بعد رحلة الصحابة وتأميرهم على البلاد)، مثلُ ما راوهُ البخاريُّ في صحيحه [٦٩٠٥]: عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه أنّه استشارهم في إملاص المرأة... الحديث.، وروى أيضًا [٣١٥٦]: عن بجالة بن معبد، قال: ولم يكن عمر أخذ الجِزية من المجوس حتى شهِد عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر.

وروى [٦٦١٥]: عن وراد مولى المغيرة بن شعبة، قال: كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة: أُكتب إليّ ما سمعت من النبي ﷺ يقول خلف الصلاة.. الحديث.

وروى [١٨٤٠]: عن عبد الله بن حنين أن عبد الله بن عباس والمسوّر بن مخرمة اختلفا بالأبواء، فقال عبد الله بن عباس يغسل المحرم رأسه، وقال المسور: لا يغسل المحرم رأسه، فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري، فقلت: أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم.

وأيضا روى أبو داود في سننه [٤١٥٣] عن زيد بن خالد الجهني، عن أبي طلحة الأنصاري، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلبٌ ولا تمثال. وقال: انطلق بنا إلى أم المؤمنين عائشة نسألها عن ذلك؟ فانطلقنا فقلنا: يا أم المؤمنين إن أبا طلحة حدّثنا عن رسول الله ﷺ بكذا وكذا، فهل سمعت النبي ﷺ يذكر ذلك؟ اهـ

فهذا مثال جيد لحديث يرويه صحابي عن صحابي ويسألون عنه صحابية.

وأيضًا روى أبو داود في سننه [٧٣٠] عن محمد بن عمرو بن عطاء، قال سمعت أبا حميد الساعدي في عشرةٍ من أصحاب رسول الله ﷺ منهم أبو قتادة، قال أبو حميد: أنا أَعلَمكم بصلاة رسول الله ﷺ! قالوا: فَلِمَ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له تَبَعة، ولا أقدمنا له صحبة! قال: بلى، قالوا: فاعرض. اهـ

وفي رواية [٧٣١]: عن محمد بن عمرو، قال: كنت في مجلسٍ من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكروا صلاته ﷺ. اهـ

وهذا الحديث يُجسّدُ طريقًا عظيمًا من الطرق التي كانت من خلالها تنتشرُ الأحاديثُ والسنن، فمجلسٌ يجمع عشرةً من أصحاب رسول الله ﷺ يتباحثون فقط في كيفية صلاته ﷺ، كُلُّ واحدٍ منهم يَقُصُّ ما رأى وما علم (مع الأخذ بعين الاعتبار التنوّع في الأذكار والتشهّدات والطولِ والقصر الذي كان يفعله صلوات الله عليه في صلاته).

وأشهرُ الأمثلة في هذا السياق هي الاستفتاءات التي كانت تَرِدُ عائشة ﵂ لكونها فقيهةُ بيت النبي ﷺ، ولقربها من النبي ﷺ، فقد امتازت بها شاركنها في بعضه بقية أمَّهات المؤمنين، حتى أنّ الترمذي روى في جامعه [٣٨٨٣] أن أبا موسى الأشعري ﵁ قال: ما أشكَل علينا أصحاب ﷺ حديثٌ قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علما. اهـ

وكلامُهُ يدلُّ على وقوع السؤال منهم لها كثيرًا، وهذا تطبيقٌ منها لأمر الله تعالى لها ولبقية أزواج النبي ﷺ من التحديث بالحكمة التي هي السنّةِ التي يتفردنَ بعلمها بحُكم مكانتهنّ من النبي ﷺ ﴿وَاذْكُرْنَ ما يُتلى في بُيوتِكُنَّ مِن آياتِ اللَّهِ وَالحِكمَةِ إِنَّ اللَّهَ كانَ لَطيفًا خَبيرًا﴾، قال قتادة: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بِيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾: أي: السنّة، قال: يمتنُّ عليهم بذلك. اهـ [رواه الطبري:٢٨٥٦١]

وبالطبع كان لبقية أزواج النبي ﷺ نصيبٌ من الاستفتاءات الواردة من الصحابة، ولكن ليس بكثرة ما كان يأتي أم المؤمنين عائشة رضي الله عن الجميع.

ولما تتامّ للأرض ثلاثٌ وستّون عامًا، وهي سعيدة مُشرقة يجوبها الضياء وتتوالى عليها زور عظيم أملاك السماء، حاملًا معه النور المبين والذكر الحكيم، لم تعلم أن يد المقادير قد خبّأت لها خبء لهو أعظم فاجعة تقع عليها، فقد حان لحاق عظيم الأرض بالرفيق الأعلى.

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ١-٣]

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]

كانت هذه الآيات مُؤذنة بقدوم أجلِ النبيّ ﷺ ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾

المرحلة الثانية

"إنّ الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهما، ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر"
[رواه ابو داود:٣٦٢١]

لمّا توفيَ رسولُ الله ﷺ كان كلُّ صحابيٍّ قد ضرب من ميراثه بأسهُمٍ تزيدُ أو تنقص، ثم صار له بعدها نيلة للأسهم تكسبًا من إخوانه ممن أدرك ما فاته كما ذكرنا سابقا، وشاءت الأقدار أن تُشكِّل الفتوحات الإسلامية مساراتٍ تتدفق من خلالها سيولُ العلم والحديث النبوي تجوبُ تلك البُلدان.

ولكن قبل أن نبدأ في الكلام عن تفاصيل المرحلة الثانية يتحتّمُ علينا ذكر مسألة مهمة في شأن رواية الصحابة:

قال أبو زرعة الرازي: قُبِض رسول الله ﷺ عن مئة ألفٍ وأربعة عشر ألفًا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه، فقال له رجل: يا أبا زرعة! هؤلاء أين كانوا سمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينها، والأعراب ومن شهد معه حَجة الوداع، كلٌّ رآه وسمع منه ويعرفه. اهـ [الجامع لأخلاق الراوي:١٩٠٥]

الأمرُ الذي يجبُ أن يُعرَف هنا أنّ ليس كلّ هؤلاء الصحابة قد بلغتنا الراويةُ عنهم! بل العددُ أقلُّ بكثير، فقد قال الذهبي في مقدمة كتابه تجريد أسماء الصحابة: قال الحاكم: روى عن النبي ﷺ أربعة آلاف نفس. قلت: بل لعل الرواية عنه نحو ألف وخمسمئة نفس بالغون ألفينِ أبدا. اهـ

وعِلّةُ هذا الأمر ترجعُ إلى عدّةِ أسبابٍ ودوافع، فمنهم من اضمحلت راويته وانقطعت في قومِهِ مثلًا، ومنهم من لم يتقدّم للرواية لعدم الاحتياج إليه خاصةً في الصدرِ الأول، إذا راعينا أنّ كثيرًا منهم كانوا يتدافعون الأمر تورعًا وخشية الغلط.

روى الدارمي في سننه [١٣٥]: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: لقد أدركت في هذا المسجد عشرون ومئة من الأنصار، وما منهم أحدٌ يُحدّثُ بحديثٍ إلا ودّ أن أخاه كفاه الحديث. اهـ

فإذا رأوا غيرهم كفاهم كفوا أنفسهم، فهذه من أسباب قلّةُ رواية الحديث فيما بلغنا نسبيًا من الصحابة.

ونجدُ يدَ العِصمة الإلهية في طرفٍ آخر قد أشعلت همّة بعضهم في بثِّ الحديث، قال أبو هريرة ﷺ: والله لولا آيتان في كتاب الله ما حدثتكم شيئا أبدا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الرَّحِيمُ﴾. [رواه البخاري:٢٣٥٠]، حتى أن ابن عمر كان يقول: اجترأ أبو هريرة وجبنا. [رواه أبو داود:١٢٦١]

وابن عمر نفسُهُ كان من المُكثرين من الرواية، ولكن يبدو من أنه ﷺ كان له مقاماتٌ مختلفة في هذا الأمر، قال الشعبي: لقد صحبت ابن عمر سنة ونصفا فلم أسمعه يُحدّث عن رسول الله ﷺ إلا حديثًا واحدا. [رواه أحمد:٦٢١٣]، وروى الدارمي في سننه [٢٨٢]: عن مجاهد، قال: صحبت ابن عمر إلى المدينة فلم أسمعه يحدّث عن رسول الله ﷺ بحديث، إلا أنه قال... ثم ذكر حديثًا واحدًا.

وفي الوقت نفسه نجد أن ابن عمر ﷺ قد حفِظ لنا فقهًا كثيرًا، فيبدو والله أعلم أن الأمر كما أسلفنا، وأيضا قلَّت رواية بعض كبار الصحابة لانشغالهم في إدارة الدولة الإسلامية وشؤونها، أو لم تمس الحاجة إلى حديثه خاصة ًممّن توفّوا مُبكّرا عند مبدأ هذه الرحلة لأن غالب الموجودين كانوا صحابةً يشتركون في علمِ ما يحتاجه كل مسلم...هذا ما حَسُن التنبيه عليه.

بعد أن توفي النبي ﷺ وكان قد ضرب كلُّ صحابيٍّ بسهمٍ من الميراث النبوي، حرصَ كثيرٌ من التابعين على الأخذِ من الصحابة فمستقِلٌّ ومستكثِر، وانتشر الصحابةُ في البلدان إمّا بسبب الغزوات، أو الفتوحات، أو الإمرة والقضاء والتعليم، وكان الذين أخذوا عن الصحابة بطبيعة الحال فئامٌ كثيرةٌ من الناس، ولكن تميّز منهم عددٌ كانت تربطهم بالصحابة علاقةٌ خاصة وحرصٌ شديد على العلم، ثم هيّأ الله من هؤلاء عدداً للتعليم. قال النبي ﷺ: تسمعون ويسمع منكم، ويُسمع ممن يَسمع منكم. [رواه أحمد:٢٩٤٧]

ولكن لو أردنا حكاية قصة المرحلة الثانية بتفاصيلها لطال بنا المقام، والمقصدُ هنا الاختصار، لإعطاء حُسنِ تصوّرٍ لما حصل، وسنقتصر فقط على ذكر أسماء الرواةِ والسلاسل التي سرى خلالها الحديث النبوي، وأما طُرُقُ دورانه بينهم فقِسها على ما حكيناه سابقًا من طرق دورانه بين الصحابة.

كانت قد نشأت عدّةُ محاضن ومدارس علمية مشهورة امتدّ أثرُها وبركتُها لأجيال، فنكتفي إن شاء الله بذكرها ورسم طريق سيرها.

١-ففي مكة:

(مدرسة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما)

البحر الحبر الفقيه المفسر.

قال علي بن المديني رحمه الله في العلل:

وأصحاب ابن عباس الذين يذهبون مذهبه ويسلكون طريقه: عطاء، وطاووس، ومجاهد، وجابر بن زيد، وعكرمة، وسعيد بن جبير. اهـ

ونقل عن يحيى القطان: وكان أعلم الناس بهؤلاء وبطريقهم وبهذا المذهب عمرو بن دينار، وكان قد لقيهم جميعاً. اهـ [علل ابن المديني:٤٤]

فعمرو بن دينار مثالٌ لحرص الأئمة على العلم، فسعى رحمه الله لجمع علم أشهَر الآخذين عن الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

ثم قال ابن المديني: وكان ابن أبي نجيح يذهب هذا المذهب، ويفتي بذا الفُتيا، إلا أنه لقيَ بعض هؤلاء، ولم يلقَ بعضهم، وكان أعلم الناس بهؤلاء وبطريقهم ومذهبهم ابن جريج وسفيان بن عيينة. اهـ [علل ابن المديني:٤٧]، أقول: سفيان بن عيينة من تلاميذ عمرو بن دينار فبهذا اجتمع له علم ابن عباس رضي الله عنهما.

ولو أردنا توسيع الدائرة من حيث أشهر الرواة عن أصحاب ابن عباس كلٌّ على حِدَة:

فـأثبتُ النّاسِ عن مجاهد: عبد الله بن أبي نجيح، ومنصور بن المعتمر.

وأثبت أصحاب سعيد بن جبير: عمرو بن دينار، وجعفر بن إياس بن أبي وحشية.

وأثبت أصحاب طاووس: عمرو بن دينار، وابنه عبد الله بن طاووس.

وأثبت أصحاب عطاء بن أبي رباح: ابن جريج، وعمرو بن دينار.

وأثبت أصحاب عكرمة: أيوب، وخالد الحذاء، وقتادة.

وأثبت أصحاب جابر بن زيد: عمرو بن دينار.

ثم أبرز الرواة عن أصحاب تلاميذ عبد الله بن عباس رضي الله عنه:

أما عمرو بن دينار، وعبد الله بن أبي نجيح فسفيان بن عيينة.

وأما جعفر بن إياس فشعبة وهيثم وأبو عوانة.

وأما ابن جريج فحجاج المصيصي وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد.

وأما أيوب فحماد بن زيد.

وأما خالد الحذاء فيزيد بن زريع، وعبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت.

وأما قتادة فسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة وهمام بن يحيى العوذي.

٢-وفي المدينة:

(مدرسة عبد الله بن عمر رضي الله عنهما)

من الصحابة المكثرين من الرواية، وله أصحابٌ تفقّهوا عليه، أشهرهم ابنه سالم ومولاه نافع.

أشهر الرواة عن نافع: عبيد الله بن عمر، ومالك، وأيوب السختياني.

وأشهر الرواة عن سالم: محمد بن شهاب الزهري.

ثم أشهر الرواة عن هؤلاء:

أمّا عبيد الله فـيحيى بن سعيد القطان.

وأمّا مالك فـعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التنيسي.

وأشهر الرواة عن الزهري فـمالك، ومعمر، وسفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة.

٣- وفي الكوفة:

(مدرسة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه)

قال علي بن المديني رحمه الله: فأصحاب عبد الله بن مسعود الذين يُفتُون بفتواه، ويقرؤون بقراءته: علقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، ومسروق، وعبيدة السلماني، والحارث بن قيس، وعمرو بن شرحبيل.

ثم قال: وأصحاب هؤلاء الستة من أصحاب عبد الله ممن يقول بقولهم ويفتي بفتواهم: إبراهيم النخعي، وإبراهيم لقي من هؤلاء الأسود، وعلقمة، ومسروقاً، وعبيدة. اهـ [علل ابن المديني:٤٢]

فإبراهيم النخعي ورث وجمع علم عبد الله بن مسعود عن طريق هؤلاء.

ثم قال ابن المديني: وكان أعلم الناس بهؤلاء من أهل الكوفة ممن يفتي بفتواهم ويذهب مذهبهم الأعمش، وأبو إسحاق، والأعمش أعلم الناس ممن مضى من هؤلاء... ولم يلق الأعمش من هؤلاء أحداً. اهـ [علل ابن المديني:٤٤]

قلت: وإنما أخذ علمهم عمّن جمعه، فقد كان تلميذًا لإبراهيم النخعي.

ثم قال ابن المديني: ومن بعد هؤلاء سفيان الثوري كان يذهب مذهبهم ويُفتي بفتواهم، ومن بعد سفيان يحيى بن سعيد القطان كان يذهب مذهب سفيان الثوري وأصحاب عبد الله. اهـ [علل ابن المديني:٤٤]

ولو أردنا توسيع الدائرة من حيث الرواية، في أثبت أصحاب عبد الله وأبرز الرواة عنهم:

أما علقمة بن قيس فـإبراهيم النخعي.

وأما مسروق بن الأجدع فـإبراهيم وعامر الشعبي.

وأما الأسود بن يزيد فـإبراهيم ومحمد بن سيرين.

وأما عمرو بن شرحبيل فـأبو وائل شقيق بن سلمة وأبو إسحاق السبيعي.

وأما الحارث بن قيس فـمات قبل ذلك مع علي ﷺ فلم يحمل عنه كبير شيء والله أعلم.

وأمّا أبرز الرواة عن هذه الطبقة:

فالأعمش أثبت الرواة عنه سفيان الثوري، وأبو معاوية الضرير، وشعبة.

ومنصور بن المعتمر أثبت الرواة عنه سفيان الثوري، وشعبة، وجرير بن عبد الحميد.

وإبراهيم النخعي أثبت الرواة عنه منصور بن المعتمر، والحكم بن عتيبة.

وأبو إسحاق السبيعي أثبت الرواة عنه سفيان الثوري وشعبة.

ومحمد بن سيرين أثبت الرواة عنه أيوب السختياني، وعبد الله بن عون.

وعامر الشعبي أثبت الرواة عنه إسماعيل بن أبي خالد.

فهذه المدارسُ الثلاث من أشهر المدارس العلمية التي نشأت على أيدي الصحابةِ رضوان الله عليهم، وغيرها من المدارس بقوتها، وأشهر منها، أو أقل منها، وكل مدرسة من التي ذكرنا إنما أخذ عنها العشرات والمئات من الرواةِ والمتعلّمين وإنما ذكرنا أبرزهم كما نبّهنا آنفًا.

ويجب التنبيه أيضاً أن كلّ راوٍ من الرواة الذين ذكرنا لم يكن مكتفيًا بالأخذ عن المدرسة التي برز فيها فقط وإنما كان يطوف بغيرها من المدارس وينهل منها.

أمثلة:

فسعيد بن جبير تتلمذ على ابن عمر وابن عباس ﵄ فأخذ علم المدرستين، وكذلك طاووس بن كيسان روى عنهما وعن غيرهما من الصحابة، وكذلك مجاهد بن جبر، وعطاء بن يسار أخذ عنهما أيضا.

هذه بعض المشاركات التي دارت بين المدارس التي ذكرتها، والذي يقرأ في سير التابعين يجدُ الواحد منهم ربما أخذ عن عشرة من الصحابة وأكثر!، وبعضهم يكتفي بأقل بحسب توفيق الله وقسمته.

التنبيه الثاني: كثيرٌ من الرواة كان لهُ كُتُبٌ يُدوّن فيها ما يسمعه من الحديث عن أشياخه.

كانت الكتب في مبدأ الأمر لِمجرد التحديث بها والحفظ والمراجعة، ولم يُقصَد بها التصنيف، وكان الرواة ربما جمعوا كتبًا كثيرة عن كل شيخ كتابًا أو أكثر، ثم صنّف النّاسُ بعد ذلك، قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله:

لأنّا وجدنا غير واحدٍ من الأئمّة تكلّفوا من التصنيف ما لم يُسبقوا إليه، فمنهم: هشام بن حسان (ت ١٤٦ه)، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت١٥٠ه)، وسعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦ه)، ومالك بن أنس (ت ١٧٩ه)، وحماد بن سلمة (ت ١٦٧ه)، وعبد الله بن المبارك (ت ١٨١ه)، ويحيى بن زكريا بن زائدة (ت ١٨٣ه)، ووكيع بن الجراح (ت ١٩٦ه)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨ه)، وغيرهم من أهل العلم والفضل، صنّفوا فجعل الله تبارك وتعالى في ذلك منفعةً كثيرة، فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل من عند الله تعالى لما نفع الله المسلمين بهم، فهم القدوة فيما صنفوا. اهـ
[العلل الصغير: ٨٩٠]

والملاحظ من كلام الإمام الترمذي رحمه الله تعالى السابق أن التصنيف بدأ مبكرًا قبل عام ١٥٠هـ، وهذا دليلٌ قويٌّ أن الكتابة كانت منتشرة قبل ذلك، والمصنّف إنّما يأخذُ كتب شيوخه ثم يعيد ترتيب الروايات التي فيها وِفق نظامٍ معينٍ يختارهُ حسب مراده من التصنيف.

قال ابن رجب رحمه الله في شرح علل الترمذي [٣٧/١]: وانقسم الذين صنّفوا الكتب أقسامًا: منهم من صنّف كلامَ النبيّ ﷺ، أو كلامه، أو كلام أصحابه على الأبواب كما فعل مالك، وابن المبارك وحماد بن سلمة، وابن أبي ليلى، ووكيع، وعبد الرزاق، ومن سلك سبيلهم في ذلك، ومنهم من جمع الحديث على مسانيد الصحابة كما فعله أحمد وإسحاق وعبد بن حميد، والدارمي، ومن سلك مسلكهم في ذلك، والذين صنّفوا منهم من أفراد الصحيح كالبخاري ومسلم ومن بعدهما كابن خزيمة، وابن حبان، ولكن كتابهما لا يبلغ مبلغ كتاب الشيخين.

ومنهم من لم يشترطِ الصحة، وجمعَ الصحيح وما قاربَهُ وما فيه بعض لينٍ وضعف، وأكثرهم لم يثبتوا ذلك، ولم يتكلموا على التصحيح والتضعيف. اهـ

التنبيه الثالث: كثيرٌ من الأحاديثِ التي نجدُها في الكتب المصنّفة في الطبقات المتأخرة نجدها بعينها في كتب شيوخ أصحاب المصنّفات المتأخرة أو شيوخ شيوخهم، وفي هذا دلالةٌ واضحة على صدقِ ما قصصنا عليك من قبل وتثبيتٍ له، وسأحكي لك عدّة أمثلة على هذا:

فمثلًا للإمام أحمد كتابٌ اسمُه "الزهد" يجمع فيه الأحاديث والآثار عن النبي ﷺ، والصحابة، ومن بعدهم في باب الزهد والرقائق، وأحد شيوخ الإمام أحمد وكيع بن الجراح له كتابٌ في الباب نفسه، والإمام أحمد أخذ عن وكيع أحاديث من جملتها أحاديثٌ في الزهد والرقائق، فإذا فتحنا كتاب الزهد لأحمد الحديث رقم [٩]، قال أحمد بن حنبل: حدثنا وكيع، حدثنا شعبة، عن إبراهيم، عن الأسود، قال: قلتُ لعائشة رضي الله عنها: أيُّ شيء كان يصنع رسول الله ﷺ إذا دخل بيته؟ قالت: كان يكون في مهنة أهله، فإذا حضرت الصلاة خرج فصلى. اهـ

ثمّ إذا فتحنا كتاب الزهد لوكيع لوجدنا الحديث بعينه في كتابه رقم [٤٩٦]. وانظر مثالاً آخرًا في الزهد لأحمد برقم [١٣] هو بعينه الحديث الذي في الزهد لوكيع برقم [٣٨٠].

وأيضًا من الرواةِ الذين صنّفوا في هذا الباب الإمام عبد الله بن المبارك سمّى كتابه "الزهد والرقائق" وهو من طبقة شيوخ شيوخِ الإمام أحمد، فالإمام أحمد إذن يروي

عنه بواسطة رجلٍ واحد، وقارنّا بين كتابه وكتاب الإمام أحمد فوجدنا الأثر رقم [١٧١] في كتاب ابن المبارك يرويه، قال: أخبرنا أبو بكر بن أبي مريم الغسّاني، عن ضُمرة بن

حبيب، عن شدّاد بن أوس، قال: قال رسول الله ﷺ: الكيّسُ من دان نفسه، وعمِل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها، وتمنّى على الله ﷻ. اهـ، ثمّ ذهبنا لكتاب أحمد بن حنبل فوجدنا هذا الأثر بعينه برقم [٢٣٣٦] يرويه أحمد، عن إسحاق، عن عبد الله –هو ابن المبارك.

ومثال آخر روى أبو داود في كتاب الزهد [١٥١]: قال: نا هَنَّادٌ، قَالَ: نا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَبَّابٍ الْكَيْشَمِيِّ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ الْجَنَّةَ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ، وَإِنَّ النَّارَ حُفَّتْ بِالشَّهَوَاتِ، فَمَنِ اطَّلَعَ الْحِجَابَ وَاقَعَ مَا وَرَائَهُ. اهـ

ثم فتحنا كتاب الزهد لهنّاد بن السري شيخ أبي داود، وقرأنا الأثر رقم [٢٤٣]، لوجدناه بعينه هو الأثر السابق، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَيَعْلَى، وَمُحَمَّدٌ ابْنَا عُبَيْدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «إِنَّ الْجَنَّةَ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ وَإِنَّ النَّارَ حُفَّتْ بِالشَّهَوَاتِ فَمَنِ اطَّلَعَ الْحِجَابَ وَاقَعَ مَا وَرَاءَهُ»

ونأخذ مثالًا آخرًا: الموطأ للإمام مالك من أجلِّ كتب الحديث، نجده مبثوثًا في كتب من صنّف بعده من الرواة، إذا فتحنا الموطأ حديث رقم [٤٨] نجد الإمام مالك يروي عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عباس ﵄، أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ. اهـ

وهذا الحديث بعينه يرويه البخاري في صحيحه [٢٠٧] قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال أخبرنا مالك، الحديث.

ويرويه مسلم في صحيحه [٣٥٤]، قال: أخبرنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، حدثنا مالك، الحديث.

ويرويه أبو داود في كتابه السنن [١٨٧] قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا مالك، الحديث.

وأيضا لو فتحا كتاب سنن أبي داود حديث رقم [٦٠]: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ، حَتَّى يَتَوَضَّأَ»

في الإسناد شيخ أبي داود هو أحمد بن حنبل، فنذهب نفتح مسند أحمد سنجد الحديث بعينه يرويه برقم [٨٢٢٢] ضمن صحيفة همام التي يرويها من طريق عبد الرزاق عن معمر.

وهكذا لو أردنا أن نستطرد بذكر الأمثلة لتحصّلَ معنا كتابًا كاملا، غير أن العاقل يكفيه من القلادةِ ما أحاط بالعنق.

وهذه المرحلة وصلتنا منها كتب كثيرة كـ:

١- مسند أحمد.

٢- صحيح البخاري.

٣- صحيح مسلم.

٤- موطأ مالك.

٥- سنن أبي داود.

٦- جامع الترمذي.

٧- سنن النسائي.

٨- سنن ابن ماجه.

٩- مصنف ابن أبي شيبة.

١٠- مصنف عبد الرزاق.

والعجيبُ في الأمر والذي هو آيةٌ من آياتِ الله أنّ هذه الكتب إلى الآن تُروى بأسانيدَ ظلّت تنتقلُ جيلًا بعد جيل بلا انقطاع البتّة خلال أربعة عشر قرنًا محفوظة بها، يحرص عليها كثيرٌ من المسلمين شادي العلم، وهذا الاتصالُ لا يوجد في أي ديانة ولا ثقافة البتّة.



هَلَّا حدثنا عن هذا الأمر

هلَّا حدثتنا عن هذا الأمر

فإن قال قائلٌ: قد يقع في قلب السائرِ شكوكٌ في بعض المسائل لكثرة ما تطرُقُ قلبَه الشبهاتُ فيها، وأنت تعلم أنّ أعظم الجهود في بثّ الشبهات مُنصبّةٌ في التشكيك في علم الحديث، فهلَّا حدثتنا عن هذا العلم بكلامٍ مختصرٍ عَلَّهُ يشفي ارتيابَ القلبِ وشكَّه، ويَذهبُ بِبَعضِ سَقَمِه؟ وهل للسّائرِ فيه ممن ضَرَب الشك أصلَ اليقينِ في قلبه أن يُعمِل شكَّه في هذا الأمر بناءً على أدواتِ "الغزالي" و"ديكارت" في شكِّهما؟

فأقول مستعينًا بالله: قد سألت عن عظيم، وقد صدقت في وصفه، فإنّ كثيرًا من الأقلام التي تتجارى بأصحابها الأهواءُ كما يتجارى الكلب بصاحبه قد استلَّت مُعلنةً الحرب على الحديث النبوي -على صاحبه أفضل الصلاة والسلام-، وقد أسقط سُمُّها فِئامًا من الناس في حمأةِ الضلال، ففي كل يوم نرى لهم جريحًا يطلب نجاة نفسه أو قتيلًا قد انبعثت به روحٌ جديدة ليست هي التي كان يعيش فيها، بل روح شيطان في صورة كلب أسودٍ يَنبَحُ كثيرًا ولا يقول شيئًا، يُكرر فقط ما سمعته أذناه من الهلكى النُّوكى، بَيْدَ أنَّ الأمر في حقيقته خير عظيم ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

فإن قلتَ: وكيف ذلك؟

أقول: لو أخبرك مُخبِرٌ بأمورٍ عِظامٍ ستحصل في المستقبل وصَعُب عليك تصديق كلامه، فلمّا رأى ما فيك من ارتيابٍ قال لك: دلالة صدقي أنّك سترى قبل وقوعها أُناسًا يفعلون كذا وكذا.

ثم حصل ما ذكر لك ورأيت هؤلاء الأُناس الذين أخبر بهم، أليس سيهجُم على قلبك يقينٌ عظيم أنّ مع هذا الرجل علمَ حقٍّ قد خَفِيَ عليك نَبَؤُه؟

فإنَّ لهؤلاء الطاعنين في السنة والحديث النبوي مع أصحاب الحديث ونَقَلَتِه خبرًا يتنبّأ به صاحبُه ﷺ بظهورِهم!

قال أحمد في مسنده [١٧١٧٤]: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَرِيزٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ الْجُرَشِيِّ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ).

فكما هجم على قلبك اليقينُ بصِدق صاحبنا قبل قليل فكذلك يجب أن يهجُم على قلبك يقينٌ أعظم منه بصِدق أصحاب الحديث إذ نقلوا إليك هذا الخبر العظيم الذي أنت ترى حقيقته وتأويلَه رأيَ العين، بل اليقينُ بهم أعظمُ، فليس علمُ اليقين كعينِ اليقين.

أحسبُ أنّ هذا كافٍ في إزالة الرَيبة من قلبك، ولا يمنع هذا أن نتحدث قليلًا في هذا الشأن من باب (بلى، ولكن ليطمئن قلبي).

فربِّ يسّر وأعن برحمتك يا كريم..

علم الحديث هو علمٌ يبحث في: ما رُوِيَ عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، من جهة صحته ومن جهة معناه، أو نقول: رواية ودراية.

وتكمُن أهمية هذا العلم كما هو واضحٌ في تعريفه أنَّه متعلِّقٌ في أصل الدين، أو لِنَقْل في الصورة الصحيحة من الدين، فلمّا يقرأ المسلم قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران:٣١]

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران:٣٢]

وقوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [المائدة:٩٩]

يحصلُ في قلبه تعظيمٌ وإدراكٌ لأهمية صحة العلاقة بينه وبين الله تعالى، إمَّا صحةِ أصلها وإمَّا صحةِ كمالها.

فنظرًا لأنَّ طاعة الرسول ﷺ واجبة، واتباعه مُتحتّمٌ على من أراد تحقيقَ صِحة محبته لله ﷻ، وأنّه ﷺ قد بلَّغ وأدَّى ما عليه، بات حِرصُ المسلمين على البحث عن الحديث وحفظِه وتعلُّمِه، وأيضًا تنقيتِه ممَّا قد يدخل فيه وهو ليس منه إما بخطأ راوٍ أو بتعمُّده، وكانت هذه الحقائق هي البذور التي لم تَلبَث أن أينَعَت فيما بعد: "علم النقد الحديثي".

فبعد انتشارِ الإسلام وموتِ كثيرٍ من الصحابة ظهرت بعضُ البدع وظهر الكذب على النبي ﷺ، فلَزِمَ استحداثُ قاعدةٍ نقديةٍ مُضادَّةٍ تَقِي الحديثَ شرَّ تغيُّرِ الناس، فحصل ذلك، وهي ما صاغها التابعي محمد ابن سيرين (ت ١١٠)
بقوله: "إنّ هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم". اهـ
[رواه مسلم في مقدمة صحيحه:٢٧]

فبدأوا بالسؤال عن الرجال لمعرفة أحوالهم، وكانت تلك الأيام هي بداياتُ تشَّكُلِ الأسانيد، فابن سيرين بينه وبين النبي ﷺ طبقة واحدة، وهي طبقة الصحابة رضي الله عنهم؛ وأمّا في طبقة ابن سيرين كان الأصل في تلاميذ الصحابة هو الصدق والحفظ، ومع هذا كانوا يتحرَّون الأوثق والأقوى حِفظًا، قال ابن سيرين لأحد أصحابه: "إِذَا حَدَّثْتَنِي، فَحَدِّثْنِي عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، فَإِنَّهُ حَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ ثُمَّ سَأَلْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَةٍ فَمَا خَرمَ مِنْهُا حَرْفًا". [سنن الدارمي:٤٣٣]

ولعلَّ الباعثَ على إعادة سؤاله عن الحديث لامتحانه وكان هذا يحصل كثيرًا، يمتحنون حِفظ الرجل قبل أن يأخذوا عنه، وسأذكر لاحقًا إن شاء الله بعض الأمثلة في هذا الباب.

وكانوا يُدقِّقون في علاقة الرجل مع الله سبحانه، فينظرون إلى صلاته، قال أبو العالية (ت٩٣ هـ): "كُنَّا نَأْتِي الرَّجُلَ، لِنَأْخُذَ عَنْهُ، فَنَنْظُرُ إِذَا صَلَّى، فَإِنْ أَحْسَنَهَا، جَلَسْنَا إِلَيْهِ، وَقُلْنَا: هُوَ لِغَيْرِهَا أَحْسَنُ. وَإِنْ أَسَاءَهَا، قُمْنَا عَنْهُ، وَقُلْنَا: هُوَ لِغَيْرِهَا أسوأ". اهـ [سنن الدارمي:٤٣٧]

وبدأ توثيقُ الكُتّابِ للحديث في عهدٍ مُبكِّرٍ جدًا، ولكن كانت الكُتب آنذاك الأصل فيها أنَّها للحفظ، ولم تكن للنسخ والنشر، قال أبو هريرة ﷺ: "لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِّ ﷺ، أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِّ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ". [سنن الدارمي:٥٠٠]

وكان أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (ت٩٣ هـ) يقول "يَا بَنِيَّ قَيِّدُوا هَذَا الْعِلْمَ". [سنن الدارمي:٥٠٨]

وقال بَشِيرُ بْنُ نَهِيكٍ "كُنْتُ أَكْتُبُ مَا أَسْمَعُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أُفَارِقَهُ، أَتَيْتُهُ بِكِتَابِهِ فَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ لَهُ: هَذَا سَمِعْتُ مِنْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ". [سنن الدارمي:٥١١]

وقال سَعِيدُ بْنُ جُبَيرٍ (ت ٩٥هـ): "كُنْتُ أَسْمَعُ مِنِ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، الْحَدِيثَ بِاللَّيْلِ، فَأَكْتُبُهُ فِي وَاسِطَةِ الرَّحْلِ" اهـ. [سنن الدارمي:٥١٢]

وعن عَبْدِاللهَّ بْنِ حَنَشٍ قال: "رَأَيْتُهُمْ يَكْتُبُونَ عِنْدَ الْبَرَاءِ بِأَطْرَافِ الْقَصَبِ عَلَى أَكُفِّهِمْ" اهـ. [سنن الدارمي:٥٢٠]

وكان أحد أسبابِ الحرصِ على التوثيقِ الكتابِي هو خَشيةُ ضياعِ الأحاديثِ بموتِ حامِليها.

قال عَبْدِاللهَّ بْنِ دِينَارٍ (ت ١٢٧هـ): "كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللهُّ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنْ اكْتُبْ إِلَيَّ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَكَ مِنَ الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللهَّ ﷺ، وَبِحَدِيثِ عَمْرَةَ، فَإِنِّي قَدْ خَشِيتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَهُ". [سنن الدارمي:٥٠٤]

وسبب وصيته بحديث عَمرة أنَّها كانت تلميذةَ عائشة ﵂، وحَمَلَتْ عنها عِلمًا كثيرًا.

ومن الأدوات النقدية التي برزت في تلك الحقبة: "تحرّي السماع"، بأن يبحثوا في كل إسنادٍ هل سمع الراوي من شيخه المذكور في الإسناد فيكون متصلًا، أم أن بينهما واسطةً لم تُذكر فيكون منقطعًا، وهكذا في شيخ الراوي عن شيخ شيخه حتى يبلُغ بذلك إلى النبي ﷺ، فإن كانت الوثيقة متصلٌ إسنادُها بالنبي ﷺ قُبلت، وإلّا فلا.

وأدَّى بهم هذا إلى مزيد عنايةٍ بحفظِ وَفيَاتِ الرُّوَاةِ، وربما وِلادَتِهِم والبلدان التي رحلوا إليها، لمعرفة الفجوات الزمانية والمكانية التي قد توجد في الأسانيد، ومن ثم التنكُّبَ عمَّا رُوِيَ من طريقها.

قال أبو إسحاق الطالقاني: "سَأَلْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ قُلْتُ: الْحَدِيثُ الَّذِي يُرْوَى «مَنْ صَلَّى عَنْ أَبَوَيْهِ» فَقَالَ: مَنْ رَوَاهُ؟ قُلْتُ: شِهَابُ بْنُ خِرَاشٍ فَقَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ؟ قُلْتُ: عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ فَقَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ؟ فَقُلْتُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ مَا بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَفَازَةٌ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْإِبِلِ". [الكفاية في علم الرواية:١٢٢٢]

فردَّ ابن المباركِ حديثًا رُوَاتُه ثقاتٌ للفجوة الزمنية بين النبي ﷺ وراوِيهِ عنهُ، بل قال ابن المبارك في وصف هذه القاعدة: "مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ أَمْرَ دِينِهِ بِلَا إِسْنَادٍ كَمَثَلِ الَّذِي يَرْتَقِي السَّطْحَ بِلَا سُلَّمٍ". [الكفاية في علم الرواية:١٢٢٧]

قال هلال بن العلاء: "حَمَلَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَوْمًا عَلَى ابْنِ عُيَيْنَةَ، فَصَعِدَ فَوْقَ غُرْفَةٍ لَهُ، فَقَالَ لَهُ أَخُوهُ: تُرِيدُ أَنْ يَتَفَرَّقُوا عَنْكَ حَدِّثْهُمْ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، فَقَالَ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا، يَأْمُرُنِي أَنْ أَصْعَدَ فَوْقَ الْبَيْتِ بِغَيْرِ دَرَجَةٍ". [الكفاية في علم الرواية:١٢٢٦]

ودوّن العلماء العديد من الكتب التي تُعنى بذكر الانقطاع والسماع بين رواة الحديث، من أجمعِها وأوعَبِها كتاب "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" للعَلائي، جمع فيه ما تفرَّقَ في كتب الأئمة والعلماء من قبله.

ودوَّن العلماء كتبًا تجمع ما ذكرناه سابقًا من أسماء الرُّوَاةِ، وبُلدانِهم، ووفياتِهم، وأحكامِ الأئمةِ عليهم، وتختلفُ أساليبُ هذه الكتب، فمثلًا: أول مُدوَّنة عملاقة في هذا الباب هو كتاب "التاريخ الكبير" للبخاري، رتّب فيه الرواة ترتيبًا أبجديًا، يذكر اسم الراوي، وأحد أحاديثه التي رواها، ثم في الغالب يذكر رأيه فيه جرحًا وتعديلًا؛ ويأتي بعده كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم يذكر الراوي، وبعض شيوخِه وتلاميذِه، ثم أحكامَ الأئمةِ عليه، وقد بنى ابن أبي حاتم عمله هذا على كتاب البخاري، فزادَ وهذَّبَ حسب اجتهاده؛ ومن الأمثلة أيضًا كتاب "الضعفاء" للعُقَيْلي، يذكر اسم الراوي وبعض الأحاديث التي استُنكِرَت عليه؛ وأحكام الأئمة عليه؛ وأيضًا كتاب "الكمال" للمقدسي، وكان عملُه مُقتصِرًا على رجال الكتب الستة فقط (صحيح البخاري ، صحيح مسلم ، جامع الترمذي ، سنن أبي داود ، سنن النسائي ، سنن ابن ماجه)، فيذكر اسم الراوي، ثم شيوخه، ثم تلاميذه، ثم

أحكام الأئمة عليه؛ وهذا الكتاب هذَّبه المِزِّي بكتاب "تهذيب الكمال"، ثم هذَّبه ابن حجر في "تهذيب التهذيب"، ثم هذَّب ابن حجر تهذيبَه أيضًا في "تقريب التهذيب"، ففيه يذكر اسم الراوي، وبلده، ووفاته، ويحاول تلخيص أحكام الأئمة فيه بحكمٌ واحدٍ يجتهدُ فيه.

وهناك كتب أيضًا في هذا السياق لها أسلوبها الخاص تسمى بكتب "السؤالات"، وطريقتها أن يعمَدَ التلميذ إلى شيخه ويسأله عن الرواة، ويُدوِّنُ أجوبته في كتاب، مِثالُها: "سؤالات أبي داود" لأحمد بن حنبل، و"سؤالات الدارمي" ليحيى بن معين، و"سؤالات عثمان ابن أبي شيبة" لعلي بن المديني وغيرها.

فإن قال قائلٌ: قد ذكرت لنا أن منهج النقد الحديثي قد انبثق وبدأ تشكُّله من فجر الإسلام، فهل تذكر لنا على وجه الاختصار، ما الشروط التي لو تحققت في حديثٍ نبوي تحكمون بناءً عليها بصِحته؟

فأقول: هذا السؤال جيد جدًا، ويطولُ جوابه، ومن خلاله نستطيع أن نُمَجْهِرَ ونُسلِّطَ الضوء على كثيرٍ من قواعد النقد التي استُحدِثَت خلال مسيرة الإسناد.

فأقول: قال الشافعي رحمه الله: "ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يَجْمَعَ أُموراً ":

١ - منها أن يكون مَنْ حدَّثَ به ثِقَةً في دينه معروفاً بالصِّدق في حديثه عاقلًا لما يُحدِّثَ به علمًا بما يُحيل مَعَانِيَ الحديث مِنَ اللفظ وأن يكون ممن يُؤَدِّي الحديث بحروفه كما سَمِعَ لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدَّثَ على المعنى وهو غيرُ عالمٍ بما يُحِيل معناه لم يَدْرِ لَعَلَّهُ يُحِيل الحَلَالَ إلى الحرام، وإذا أدَّى بحروفه لم يبق وجه يخاف فيه إحالة المعنى.

٢ - حافظًا إن حدَّث به من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدّث به من كتابه (أقول: وهذه النقطة الدقيقة فطِن لها أئمة الجرح والتعديل، وميَّزوا بين كثير من الرواة فيها، وبيَّنوا من حِفظه حِفظ كتاب، ومن حِفظه حِفظ صدر)، قال الشافعي: إذا شَرِكَ أهل الحفظ في حديثٍ وافق حديثهم.

٣ - بريئًا من أن يكون مُدلّسًا يحدِّث عمن لَقِيَ ما لم يسمع منه (أقول: بمعنى أن بعض الرواة يكتب عن الشيخ بعض الحديث ويفوته بعضه، فما فاته إذا حدّث به عن شيخه بلفظ محتمل السماع منه كان هذا تدليسًا يُرَد به الحديث)، قال الشافعي: أو يحدِّث عن النبي ﷺ بما يحدِّث الثقات خِلافه، ويكون هكذا مَن فوقه مِمّن حدَّث حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ " اهـ. [الرسالة:٣٧٠-٣٧١]

فجمع في كلامه عدة شروط تتلخص في أنّ الحديث لا يُحتجُّ به حتى يجمع رُواتُه من أولهم إلى آخرهم شروطًا:

أحدها: الثقة في الدين، وهي العدالة.

الثاني: المعرفة بالصدق في الحديث.

الثالث: العقل لما يُحدّثُ به.

الرابع: الحفظ.

الخامس: أن يكون في الحديث الذي لا ينفرد به يوافق الثقات في حديثهم، فلا يُحدِّث بما لا يوافق الثقات.

السادس: ألا يكون مُدَلِّسًا.

وكثير من العلماء يجعل الشروط خمسة وهي أن يرويه:

١ – عدلٌ.

٢– ثقةٌ ضابطٌ لحديثه.

٣ – إلى منتهى الإسناد.

٤ – من غير شذوذٍ.

٥ – ولا علَّةٍ.

وتتفق هذه الشروط مع شروط الشافعي، فالشذوذ قد عرَّفه الشافعي -رحمه الله- بقول: "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثًا لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثًا فيشذَّ عنهم واحدٌ يخالفه". فهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه حفظًا أو أكثر منه عددًا من الثقات.

وأما العلَّة فهو الخطأ سواءً في الإسناد أو المتن، وقد عرَّفها العلماء بعِدة تعريفات تتمحورُ حول ما ذكرته لك.

ويجدُرُ التنبيهُ أن العلَّة قد تُطلَقُ على الشذوذ أيضًا، فالعلَّة وصفٌ عام للأخطاء التي منها الشذوذ.

فإن قال قائلٌ: قد فهمنا ما قلت، واتضحت لنا صورة الأمر، غير أنه ثمة سؤالان يهجُمان على القلبِ قد لا يتمّ نظمُ هذه المسائل حتى يتم الإجابة عنهما:

أمّا الأول: فهو أنك ذكرت في وصف شروط الحديث الصحيح أن يكون رجاله ثقات، وهذا معناه أن هناك من هم غير ثقات، فهل هناك آليةٌ أو قواعدٌ من خلالها عَرَف العلماء وميّزوا الثقة من غير الثقة؟

وأما الثاني: كيف يحكمون على الحديث بأنه معلول أو شاذ؟

الإجابة عن السؤال الأول تحمِل في طيَّاتها الإجابة عن السؤال الثاني للتلازم بين المسألتين.

فأقول: بلى، هناك قواعد وضوابط من خلالها أصدَرَ الأئمةُ أحكامَهم على الرجال، ومنها صار عندنا علمٌ مستقلٌ بنفسه هو "علم الجرح والتعديل".

وسأحكي لك إن شاء الله في عدة نقاطٍ شيئًا من طرائقهم في الحكم على الرجال مُختصرًا قدر المستطاع إذ المقام لا يحتملُ البسط، فأقول:

أولًا: من أساليب معرفة ضبط الرواة النظر في كتب تلاميذهم، فإن وُجِد أن هناك اختلافًا قويًّا بَيِّنًا بين تلاميذه، فيُعلَم أنه قد حدَّث بالأحاديث التي عنده في مكانٍ وزمانٍ بخلاف ما حدَّث فيها في زمانٍ ومكانٍ آخر، وهذه علامة ضَعفِ ضبطٍ.

قال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: "إِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى حِفْظِ الْمُحَدِّثِ إِذَا لَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْهِ الْحُفَّاظُ" اهـ. [الكفاية للخطيب البغدادي:٤٣٥]

وأما اختلافُ الضعفاءِ عنه واختلاف الأثباتِ فيه فهذا غير مُؤَثِّرٍ فيه، وقال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: "أربعة في الكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو مخطئ وليس هم: عمرو بن مرة ومنصور بن المعتمر، وسلمة بن كهيل، وأبو حصين". اهـ. [الجرح والتعديل:٦/٢٧٥] فهؤلاء الأربعة أثبات لا يضرُّهم بأن خالفهم مخالفٌ، فإن الخطأ غالبًا يكون منه.

قال الذهبي: "قَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ (الضُّعَفَاءِ): سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ إِبْرَاهِيْمَ بنِ أَبِي شَيْخٍ المَلْطِيَّ يَقُوْلُ: جَاءَ يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ إِلَى عَفَّانَ لِيَسْمَعَ مِنْهُ كُتُبَ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، فَقَالَ: أَمَا سَمِعْتَهَا مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَدَّثَنِي سَبْعَةَ عَشَرَ نَفْساً عَنْ حَمَّادٍ.. قَالَ: وَاللهِ لاَ حَدَّثْتُكَ. فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ دِرْهَمٌ، وَأَنْحَدِرُ إِلَى البَصْرَةِ، فَأَسْمَعُ مِنَ التَّبُوْذَكِيِّ. قَالَ: شَأْنُكَ. فَانْحَدَرَ إِلَى البَصْرَةِ، وَجَاءَ إِلَى التَّبُوْذَكِيِّ، فَقَالَ لَهُ: أَمَا سَمِعْتَهَا مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: سَمِعْتُهَا عَلَى الوَجْهِ مِنْ سَبْعَةَ عَشَرَ، وَأَنْتَ الثَّامِنَ عَشَرَ. قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهَذَا؟ قَالَ: إِنَّ حَمَّادَ بنَ سَلَمَةَ كَانَ يُخْطِئُ، فَأَرَدتُ أَنْ أَمِيْزَ خَطَأَهُ مِنْ خَطَأِ غَيْرِهِ، فَإِذَا رَأَيتُ أَصْحَابَهُ اجْتَمَعُوا عَلَى شَيْءٍ، عَلِمتُ أَنَّ الخَطَأَ مِنْهُ" اهـ. [سير أعلام النبلاء:٧/٤٥٦]

قال ابن مِحرَز: "سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي إسماعيل بن علية يومًا كيف حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيم الحديث قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديثَ الناسِ فرأيناها مُستقِيمةً قال: فقال: الحمد لله" اهـ. [سؤالات ابن محرز:٢/٩٣]

وقد قال الذهبي في رسالته في مصطلح الحديث "الموقظة": "ثم اعلمْ أنَّ أكثرَ المتكلَّمِ فيهم ما ضعَّفهم الحُفَّاظُ إلا لمخالفتهم للأثبات". اهـ.

ثانيًا: هناك أئمةٌ أثبات عُرِفوا بانتقاء الشيوخ، فلا يروون إلَّا عن الأثبات، ويَتَنَكَّبونَ الروايةَ عن الضعفاء، فإن اشتُهر راوٍ بين الناس بضَعفِهِ اجتنبوه؛ وإن كتبوا عن ضعيفٍ جهلوا حاله، ثم تبيّن لهم بعد تمحيص مروياته والنظرِ فيها لم يرووا عنه.

قال ابن رجب رحمه الله: "فرقٌ بين كتابةِ حديثِ الضعيف وبين روايته، فإنَّ الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفتها ولم يرووها"، كما قال يحيى: "سجرنا بها التنور، وكذلك أحمد حرق حديث خَلقٍ ممن كتب حديثهم ولم يحدث به، وأسقط من المسند حديث خَلقٍ من المتروكين" اهـ. [شرح علل الترمذي:١/٣٨٣]

قال ابن رجب: "والمنصوص عن أحمد يدلُّ على أنه من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة، فروايته عن إنسان تعديل له." اهـ. [شرح علل الترمذي:١/٣٧٦]

ومن هؤلاء الأئمة الذين تُعدُّ روايتهم عن شيخٍ توثيقًا له: الإمام مالك بن أنس رحمه الله، قال ابن هانئ في مسائله [٢٣٦٧]: "وسمعته يقول -أي الإمام أحمد-: ما روى مالك عن أحد إلَّا وهو ثقة، كل من روى عنه مالك، فهو ثقة" اهـ.

ومنهم أيضًا: الإمام يحيى القطان رحمه الله تعالى، قال العجلي: " بصريٌّ ثقةٌ نقيُّ الحديث، كان لا يُحدّث إلا عن ثقة". اهـ.

وقال أبو بكر ابن مَنْجُويَه: "وهو الذي مهَّدَ لأهل العراق رسم الحديث، وأَمعَنَ في البحثِ عن الثقات، وتركِ الضعفاء". اهـ. [تهذيب الكمال:٣١/٣٤٠]

قال سفيان: "يحيى بن سعيد يريد شقيقًا عن عبد الله"، قال ابن أبي حاتم: "يعني أنه لا يرضى إلا برواية الحفاظ المتقنين" اهـ. [الجرح والتعديل:١/٢٣٣] شقيق تابعي إمام، وعبد الله هو ابن مسعود، فمعنى هذا الأثر أن يحيى لا يرضى إلَّا بمثل هذا الإسناد.

ومنهم أيضًا: الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله، قال عمرو بن علي: "سألت عبد الرحمن بن مهدي عن حديث عبد الكريم المعلم، فقال: هو عن عبد الكريم. (أقول: كأنه أبى تحديثه بالحديث الذي سأله عنه)، قال: فلمّا قام سألته فيما بيني وبينه، قال: أين التقوى؟ قال ابن أبي حاتم مُعلِّقًا: يعني أن التقوى تحجزه عن الرواية عمّن ليس بثقة عنده في السر والعلانية، وكان عبد الكريم المعلم عنده غيرَ قويٍ، فكَرِه أن يُحدّث عنه". اهـ. [الجرح والتعديل:١/٢٥٢]

ثالثًا: وربما يُعرف الرجل بامتحان وغربلة تلاميذه لحديثه، فإن وجدوه اختلف عليهم ضَعَّفوه، أو وجدوه يكذب حكموا عليه بالكذب.

قال سليمان بن حرب: سمعت حماد بن زيد يقول: "كان علي بن زيد يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غدًا، فكأنه ليس بذاك" اهـ. [الجرح والتعديل:١/١٨٠]

قال وكيع بن الجراح: "أتينا المُعَلَّى بن هِلالٍ وإنَّ كُتُبَه لمن أصح الكتب، ثم ظهرت أشياء فما نقدر أن نحدّث عنه بشيء" اهـ. [الجرح والتعديل:١/٢٣٥]. والمُعلَّى هذا كذّاب،

وصفه بذلك أحمد ويحيى، ولكن الإمام وكيع نظر في كتبه ووجدها صحيحة، ثم ربما سمع منه ووجده يكذب.

وعن عمرو بن علي يقول: "سمعت يحيى القطان يقول: أحاديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة كلها صِحاح وجعل يحدثني بها". اهـ. [الجرح والتعديل:١/٢٤١] وابن جريج شيخ يحيى، فلما كتب عنه أحاديثه عن ابن أبي مليكة وعارض بها أحاديث الناس وجدها صحيحة.

وعن سفيان بن عبد الملك، قال عبد الله -يعني ابن المبارك-: "إبراهيم بن طهمان والسُّكَرِي -يعني أبا حمزة- صحيحا الكتب". اهـ. [الجرح والتعديل:١/٢٧٠] هما شيخاه سمع عنهما تحديثهم من كتبهم فوجد أحاديثهم من كتبهم صحيحة، وقوله "صحيحا الكتب" كأنها إشارة إلى أنهما إذا حدّثا من حفظهما ربما يخطئان.

قال يحيى القطان: "قال لي شعبة: كنت أتلقى الركبان أيام الجرام أسأل عن أبي هارون العبدي، فلما قدم أتيته فرأيت عنده كتابًا فيه أشياء منكرة في علي، فقلت: ما هذا الكتاب؟ قال: هذا الكتاب حق".

قال وكيع: "ذكر شعبة أبا هارون العبدي، فلقي منه جزا. قال ابن أبي حاتم معلقًا: يعني أنه ذكره بغير الجميل" اهـ. [الجرح والتعديل:١/١٤٩] فلمّا تفحَّص كتبه وجده يروي المنكرات عن علي رضي الله عنه فأسقطه.

ومن الأمثلة الشهيرة في هذا الباب ما رواه الخطيب بإسناده في تاريخه [٣٠٧/١٤] ، عن أحمد بن منصور الرمادي، قال: خرجت مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين الى عبدالرزاق خادمًا لهما، فلما عدنا الى الكوفة، قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أن أختبر أبا نُعَيم، فقال له أحمد بن حنبل: لا تريد، الرجل ثقة، فقال يحيى بن معين: لا بُدّ لي! ، فأخذ ورقة، فكتب فيها ثلاثين حديثًا من حديث أبي نُعَيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثًا ليس من حديثه (أي ليس من حديث أبي نعيم)، ثم جاؤوا الى أبي نعيم فدقُّوا عليه الباب، فخَرَّ، فجلس على دكان طين حِذاء بابه، وأخذ أحمد بن حنبل فأجلسه عن يمينه، وأخذ يحيى بن معين فأجلسه عن يساره، ثم جلست أسفل الدكان، فأخرج يحيى بن معين الطبق، فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر، فقال له أبو نعيم: ليس من حديثي اضرب عليه (أي اشطبه)، ثم قرأ العشر الثاني، وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث، وقرأ الحديث الثالث، فتغيَّر أبو نعيم وتقلَّبت عيناه، ثم أقبل على يحيى بن معين فقال: أما هذا -وذراع أحمد في يده- فأَورَعُ من أن يفعل مثل هذا، وأما هذا -يريدني- فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رِجله فرَفَسَ يحيى بن معين، فرمى به من الدكان، وقام فدخل داره، فقال أحمد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل ؟ وأقل لك أنه ثقة، قال: والله لرفسته إليَّ أحب إليَّ من سفري" اهـ.

وهذه كلمة تُجلّي باعث الديانة الذي في قلب يحيى، الذي يدعوه للسفر وتحمُّل المشاق لأجل امتحان الشيوخ، ومعرفة صحة أحاديثهم من سقيمها، ومعرفة من تغيَّر منهم ممن ثبت حفظه، وامتحانه لأبي نعيم كان امتحانًا لثبات حفظه لا لأصل حفظه، فإن حديث أبي نعيم كان عنده أخذه منه، ومنه سجّل له هذا الاختبار، فالأصل في طريقة الرواة قديمًا أيضًا عدم الرحلة إلا بعد استيفاء حديث بلدهم والبلاد المجاورة، ويحيى كان بغداديًا فمثلُه لا يرحلُ إلى عبدالرزاق في اليمن إلا بعد استيفاء حديث شيوخ العراق الذين منهم أبو نعيم الكوفي رحمه الله.

وروى الخطيب في الكفاية (٢٩٢) بإسناده إلى أبي داود الطيالسي، قال: " سمعت شعبة يقول: سَمِعْتُ مِنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ حَدِيثًا وَاحِدًا، وَكُنْتُ كُلَّمَا مَرَرْتُ بِهِ سَأَلْتُهُ عَنْهُ فَقِيلَ لَهُ: لِمَ يَا أَبَا بِسْطَامٍ، قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى حِفْظِهِ، فَإِنْ غَيَّرَ فِيهِ شَيْئًا تَرَكْتُهُ" اهـ.

فهذه دقّةٌ وصرامةٌ لا ينقضي منها العجب! وشعبة هو شيخ يحيى القطان وابن مهدي اللذين ذكرناهما سابقًا، وهما شيخا أحمد وابن معين، فهذه مدرسة نقدية مسلسلة بالأئمة الذين يُؤرَزُ إليهم في طلب العلم، وحلّ المشكلات، والقضاء في الملّمَّات.

وكمثالٍ على راوٍ اصطادوا فيه التغيّر، قال الإمام أحمد رحمه الله: "سَماع وَكِيع من المَسْعُودِيّ بِالْكُوفَةِ قَدِيما وَأَبُو نعيم أَيْضا وَإِنَّمَا اخْتَلَط المَسْعُودِيّ بِبَغْدَاد وَمن سمع مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ والكوفة فسماعه جيد" اهـ. [العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله:٥٧٥]

وكيع وأبو نعيم شيخا أحمد، تفحَّصَ روايتهم عن المسعودي ووجدها مستقيمة، ثم تفحَّصَ رواية شيوخه من بغداد عن المسعودي ووجدها ليست بذاك، فعَلِمَ أنَّ المسعودي تغيّر حفظه.

قال مسلم في مقدمة صحيحه: "سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ فِي كتاب عفان حديث هشام أبي المقداد، حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيز. قَالَ هِشَامٌ: حدثني رجل يُقَالُ لَهُ يَحْيَي بْنُ فُلَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ قُلْتُ لِعَفَّانَ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: هشام سمعه عن مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ. فَقَالَ: إِنَّمَا ابْتُلِيَ مِنْ قِبَلِ هَذَا الْحَدِيثِ. كَانَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَي عن محمد. ثم ادعى، بعد، أنه سمع عن محمد" اهـ

فكان هشام يرويه عن يحيى عن محمد بن كعب، ثم إنّه لّما حدّث فيه في مقامات أخرى تغيّر وأسقط الواسطة بينه وبين محمد، وكأنهم علموا بتغيّره من هذا الحديث.

وأما الكذّابون الذين يضعون الأحاديث على النبي ﷺ فطرائق معرفتهم كانت أسهل وأيسر من غيرهم، بحفظ الله، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وحديثُ النبي ﷺ هو من جملة الذكر المحفوظ، إلّا أن الله سبحانه وتعالى تيسيرًا وامتحانًا قد جعل منه سِكّة من الاجتهاد، وميدانًا للجهاد في سبيل تنقيته مما قد دخل

عليه، فضلًا على عبادٍ يحوزون به عظيمَ الأجر، وامتحانًا لآخرين تضعُفُ عقولهم عن تصوُّرِ دقائقه فيمتَرون ويهلَكون.

فإن قال قائلٌ: فما هي الطرائق التي يُعرَف بها الكذّابون؟

أقول: من ذلك: أنّه يُكثِر من الإغراب في أحاديثه عن النبي ﷺ، فيروي ما لا يعرفه الناس، ويُعرَف من القرائن تعمُّده لذلك.

قال مسلم في مقدمة صحيحه: "وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَفَقَدَهُ أَيُّوبُ، فَقَالُوا: يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ، قَالَ حَمَّادٌ: فَبَيْنَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ وَقَدْ بَكَّرْنَا إِلَى السُّوقِ، فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ وَسَأَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ: بَلَغَنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَاكَ الرَّجُلَ، قَالَ حَمَّادٌ: سَمَّاهُ، يَعْنِي عَمْرًا، قَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ يَجِيئُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ، قَالَ يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ: إِنَّمَا نَفِرُّ أَوْ نَفْرَقُ مِن تِلكَ الغَرَائِبِ".

ومنه: أنّه يروي خلاف المشهور المحفوظ، ويُعرَفُ عنه تعمّدُ ذلك من القرائن.

روى مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده عن حماد بن زيد، قال: "قيل لأيوب: إن عمر بْنَ عُبَيْدٍ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: لَا يُجْلَدُ السَّكْرَانُ مِنَ النَّبِيذِ، فَقَالَ: كَذَبَ، أَنَا سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: يُجْلَدُ السَّكْرَانُ مِنَ النَّبِيذِ".

ومنه: أن يعترف بالكذب.

كما روى مسلم في مقدمة صحيحه: "حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ. قَالَ قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ: قَدْ أَكْثَرْتَ عَنْ عباد بن منصور. فمالك لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَدِيثَ الْعَطَّارَةِ الَّذِي رَوَى لَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ؟ قَالَ لِيَ: اسْكُتْ. فَأَنَا لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ فَسَأَلْنَاهُ فَقُلْنَا لَهُ: هَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي تَرْوِيهَا عَنْ أَنَسٍ؟ فَقَالَ أَرَأَيْتُمَا رَجُلًا يُذْنِبُ فَيَتُوبُ أَلَيْسَ يَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِ؟ قَالَ قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ، مِنْ ذَا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا" اهـ.

ومنه: أن يخونه التاريخ.

قال الخطيب: "وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى كَذِبِ الْمُحَدِّثِ فِي رِوَايَتِهِ عَمَّنْ لَمْ يُدْرِكْهُ: مَعْرِفَةُ تَارِيخِ مَوْتِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ وَمَوْلِدِهِ، قال سفيان الثوري: "لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ اِسْتَعْمَلْنَا لَهُمْ التَّأْرِيخَ". [الكفاية للخطيب البغدادي:١١٩]

قال حفص بن غياث: "إِذَا اتَّهَمْتُمُ الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنِين، يَعْنِي: احْسِبُوا سِنَّهُ وَسِنَّ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ". [الكفاية للخطيب البغدادي:٣١٤]

قال مسلم في مقدمة صحيحه: "حَدَّثَنِي عَبْدُاللهَّ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ، وَذَكَرَ الْمُعَلَّى بْنَ عُرْفَانَ، فَقَال: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ

مَسْعُودٍ بِصِفِّينَ، فَقَالَ أَبُو نُعَيمٍ (ساخرًا): أَتُرَاهُ بُعِثَ بَعْدَ الموتِ؟" اهـ. فمعركة صِفّين كانت بعد وفاة عبد الله بن مسعود ﵁ بخمسة أعوام.

ومنه: أن يُكَذِّبَهُ من أسندَ إليه الحديث.

قال شعبة: "روى الحسن بن عمارة عن الحكم عن يحيى بن الجزار، عن علي سبعة أحاديث، فلقيت الحَكَمَ، فسألته عنها، فقال: ما حدّثتُ بشيء منها". [الجرح والتعديل: ١/١٣٨]

فإن قال قائلٌ: هؤلاء الأئمة الذين ذكرت من شأنهم ما ذكرت، وزعمتَ أنّهم قضاةُ هذا الشأن، كيف نالوا ما نالوا؟

أقول: لو تدبرت ما سبق لبَان لك ما احترت فيه من شدّة التدقيق والتحرّي، وشُفُوفِ النظر، فعامّة القواعد التي استُحدثت عندهم في هذه السياقات من غير كبير مواطأةٍ بينهم، لو استخرجتها وصُغتَها لتحصّلت على رسالة لطيفة تصلح في تدريس النقد التاريخي بأرقى الجامعات!

زد على ذلك أن الْمُبرَّزِين في هذا الشأن كانت علومهم محفوظة في صدورهم، فلو أرادوا سَبرَ مرويات راوٍ للحُكم عليه لم يحتاجوا عادةً أن يُقلّبوا كتبهم ويراجعوا ويبحثوا، بل علومُهم في صدورهم، فإذا قرؤوا كتاب راوٍ استطاعوا الحكم عليه مباشرة عن طريق مقارنة مروياته بما يحفظونه.

قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبا زرعة الرازي، يقول: كَانَ أَحْمَد بْن حَنْبَل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قَالَ: ذاكرته فأخذتُ عَلَيْهِ الأبواب". [تاريخ بغداد:٦/٩٠]

قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبا زرعة يقول: نظرت في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر وفي غير مصر، ما أعلم أني رأيت حديثًا لا أصل له". [الجرح والتعديل:١/٣٣٥]

بمعنى أنه قرأ كتب عبد الله بن وهب المصري فوجد أن عامّة أحاديثه تُروى بأسانيد صحيحة ومُحتملة هو يحفظها.

قال شعبة: "ما حدّثني سفيان الثوري عن إنسان بحديث، فسألته عنه إلا كان كما حدّثني". [الجرح والتعديل:١/٦٧]

فكان شعبة من شدّة تحرّيه ربما سمع الحديث من سفيان ثم يسأل شيخ سفيان عنه، فيجده كما حدّث به سفيان.

وقال الحسين بن عياش: "كنّا نأتي سفيان إذا سمعنا من الأعمش، فنعرِضها عليه بالعَشِيّ، فيقول: هذا من حديثه، وهذا ليس من حديثه". [الجرح والتعديل:١/٧٠] وهذا من إتقان حفظ الثوري -رحمه الله- لحديث الأعمش، إذ كان مرجعًا للطلاب فيه؛ قال الراوي: "فنأتي الأعمش فنخبره بذلك، فيقول: صدق سفيان، ليس هذا من حديثنا". [الجرح والتعديل:١/٧١]

وقال قتادة لسَعِيد بْن أَبِي عَرُوبَة: "يا أبا النضر خُذ المصحف، فعرض عليه سورة البقرة، فلم يخطئ فيها حرفًا واحدًا، قال: يا أبا النضر أحكمت؟ قال: نعم، قال: لأنا لصحيفة جابر بْن عَبد اللهِ أحفظ مني لسورة البقرة". [تهذيب الكمال:٢٣/٥٠٨]

ومن الحكايات أيضًا التي تَدُلُّ على أنّ هؤلاء الأئمة كان علمهم في صدورهم، قصة أحمد وابن معين وأبي نعيم التي سُقناها آنفًا، فأبو نعيم كان مستحضرًا للأحاديث لحظة اختبار ابن معين له.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "سمعت أبي رحمه الله يقول: قلت على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرَبَ عليَّ حديثًا غريبًا مسندًا صحيحًا لم أسمع به فله عليَّ دِرهمٌ يتصدق به، وقد حضر على باب أبي الوليد خَلقٌ من الخَلقِ أبو زرعة فمن دونه، وإنما كان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيّأ لأحد منهم أن يُغرِّب عليّ حديثًا". [الجرح والتعديل:١/٣٥٥]

وأبو حاتم كان من أئمة العلل وأئمة الجرح والتعديل الذين يُصدِرون الأحكام على الرجال، ولِسَعَةِ حفظه وجمعه للحديث لم يستطع أحدٌ من أصحابه أن يذكر له حديثًا ليس عنده!

وهذه الأسماء التي ذكرتها لم تتفرد بهذا المقام العالي، فغيرهم كثيرٌ ممن جمع بين سِعَة المحفوظ ودقة النظر، مثل: ابن مهدي، والقطّان، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والدارقطني، غير أننا نكتفي بالأمثلة، إذ المقام ليس مقامَ بسطٍ.

فما ذكرته لك في هذه الورقات هو بعض الفوائد الدقيقة التي أنتجتها يد العناية الإلهية في سبيل حِفظ السنّة النبويّة، وذكرت لك -بارك الله فيك- بعض أسماء الأئمة الذين تشرّفوا أن جرت على أيديهم وألسنتِهم تلك القواعد، والأمرُ العجيب الذي يَحسُن الإشارة إليه أن هذه القواعد كانت محل اتفاقٍ في غالبها بين الأئمة المتقدّمين رَغم اختلافِ بلدانِهم كما هو ملاحظٌ، وتباعُدِ أقطارِهم، وهذا إن دلّ فإنما يدلُّ على أنّها خرجت من مشكاةٍ واحدة، ونحن نعلم أنهم لم تجمعهم مدرسة واحدة من قبل وتُلَقِّنْهُم تلك القواعد، إنما هو التوفيق والتسديد من الله سبحانه وتعالى، بينما نجد في الثقافات الأخرى علماء التاريخ طرائق قِدَدًا، ومدارس مختلفة، وكلمّا أتت أمة لعنت أختها والتي قبلها، وحتى وقتٍ قريب ربما حصل بعض الاتفاق على منهجيات معيّنة في البحث التاريخي عند علماء الغرب، ولكنها حقيقة لا ترقى ولن ترقى إلى منهجية أهل الحديث في دقّتها، وصحة نتائجها .. وسأحدثك عن ذلك إن شاء الله.



بين مصطلح الحديث ومصطلح التاريخ

بين مصطلح الحديث ومصطلح التاريخ

فإن قال قائلٌ: قد حدّثتنا وأَبَنتَ لنا شيئًا ممّا سمّيته بـ "علم الجرح والتعديل" الذي يتمُّ فيه رصدُ أسماء الرجال الذين لهم ذِكرٌ في سلاسل رواة الأحاديث، وكذلك عرفنا من كلامك بعض القواعد التي تُستعمل فيما سمّيته بـ "علم العلل" في تضعيف الأحاديث ورَدِّها، ولكن بقيَ هناك سؤالٌ مهم وهو: أنك بطبيعة الحال والمقام لم تذكر لنا كافة القواعد التي في الباب، فهل هناك كتاب صُنِّفَ يجمع تلك القواعد وينظمها بحيث تكون ككتابٍ مدرسي؟

فأقول: هذا سؤال جيد.

نعم يوجدُ علمٌ عظيمٌ يسمى علم "مصطلح الحديث" دَوَّنَ فيه العلماء والمصنّفون رسائلًا وكتبًا مختصرةً ومطولة، لا يَلِج طالبُ العلم الشرعي إلى علم الحديث إلا من خلال ضبط بعضها بحيث يكون عالمًا بالمصطلحات التي كانت تُتداول بين أئمة الشأن في تطبيقاتهم وأحكامهم.

مصطلح الحديث بدأت نشأته أيضًا عند بداية الرواية غير أنه بطبيعة الحال كلّما تقدّم الزمن استُحدِثت اصطلاحات لاستحداث قواعد جديدة تضبط سير الحديث، فكانت قواعد ومصطلحات تُنْتَجُ لضبط العملية، وكثير من هذه القواعد يكون عليها العمل بين الأئمة من غير مواطأةٍ بينهم، وإنّما هو التسديد الإلهي، فلم يحصل أن كتب في ذاك الوقت -أعني في بدايات عصر الرواية- رجلٌ كتابًا قنَّنَ فيه قوانينَ لعلم الحديث ثم نشره ودرّسه للطلاب ليَجْرُوا في هذا الميدان على ما رَسَم، بل إن هذه القوانين لم تُجمَع أو تُدَوَّن إلا متأخرة بعد تدوين المصنفات الكبرى التي جمعت الأحاديث، كما ذكرت آنفًا أن ما جُمِع كان مبثوثًا في المصنفات الكبرى والرسائل أو السؤالات والفتاوى، فكان عمل من صَنَّف في مصطلح الحديث هو جمعُ ما تناثر في تلك المصنفات وترتيبه على أبواب، ومن جاء بعدهم صار عملهم تلخيص ما دُوِّن بوُرَيقَاتٍ قليلة بحيث يَسهُلُ على الطالب حفظها وعلى الشيخ تدريسها، كالشرح لما حصل لا تأسيسًا لشيء جديد، وهذا بالطبع مَكْمَنُ قوة لا مَكْمَنُ ضَعف، إذ سار الأمر بانتظام وانضباط كأنّ رؤوسه قد تخرَّجوا من مدرسة واحدة، أو اتبعوا إرشادات معلم واحد، وليس الأمر كذلك، إنما هو محض التوفيق والتسديد.

فإن قال قائلٌ: فاذكر لنا بعض ما أُلِّفَ في هذا الفن وكان مُغْنٍ عن غيره من المؤلفات؟

فأقول: اختُلِف في أول من صَنَّف في هذا العلم فذكر بعضهم أنّه: الترمذي، وهو صاحب كتاب عظيم من الكتب التي جمعت وانتخبت شيئًا من حديث رسول الله ﷺ، فبعد تصنيفه للجامع أحبَّ أن يشرح بعض اصطلاحاته فيه فصَنَّف رسالة صغيرة سمَّاها "العلل الصغير"، ذكر فيها عدة أبحاث قد تجعلها تُصنَّفُ ضمن رسائل المصطلح كتفاضل الرواة في الحفظ و الإتقان والقراءة على الشيخ، وحكم الإجازة ومن عمل بها، وتعامل الأئمة مع الحديث المرسل، ومصطلحات كـ "الحسن " و"الغريب" ومعناهما، وغير ذلك وقد شرح الحافظ ابن رجب هذه الرسالة بشرحٍ نفيسٍ من أتقنه من الطلاب فقد أتقن اللغة التي يستطيع من خلالها فهم تصرفات الأئمة.

ومِمَّن صَنَّف في مصطلح الحديث على طريقة الرواية: الحافظ البغدادي، صَنَّف كتابًا رائعًا سمّاه "الكفاية في معرفة أصول الرواية"، أوضح في مطلعه سبب تأليفه فقال: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللهَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْقَذَ الْخَلْقَ مِنْ نائِرَةِ الْجهالة، وَخَلَّصَ الْوَرى مِنْ زَخَارِفِ الضَّلَالَةِ بِالْكِتَابِ النَّاطِقِ وَالْوَحْيِ الصَّادِقِ، الْمُنَزَّلَيْنِ عَلَى سَيِّدِ الْوَرَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى، ثُمَّ أَوْجَبَ النَّجَاةَ مِنْ النَّارِ، وَالْبُعْدَ عَنْ مَنْزِلِ الذُّلِ وَالخَسَارِ، لِمَنْ أَطَاعَهُ فِي امْتِثَالِ مَا أَمَرَ وَالْكَفِّ عَمَّا عَنْهُ نَهَى وَزَجَرَ، فَقَالَ: ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ .

وَطَاعَةُ اللهَّ فِي طَاعَةِ رَسُولِهِ، وَطَاعَةُ رَسُولِهِ فِي اتِّبَاعِ سُنَّتِهِ، إِذْ هِيَ النُّورُ الْبَهِيُّ وَالْأَمْرُ الجْلِيُّ وَالْحُجَّةُ الْوَاضِحَةُ وَالْمَحَجَّةُ اللَّائِحَةُ، مَنْ تَمَسَّكَ بِهَا اهْتَدَى، وَمَنْ عَدَلَ عَنْهَا ضَلَّ وَغَوَى، وَلَمَّا كَانَ ثَابِتُ السُّنَنِ وَالْآثَارِ، وَصِحَاحُ الْأَحَادِيثِ الْمَنْقُولَةِ وَالْأَخْبَارِ مَلْجَأَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَحْوَالِ، وَمَرْكَزَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأَعْمَالِ، إِذْ لَا قِوَامَ لِلْإِسْلَامِ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِهَا، وَلَا ثَبَاتَ لِأَمْرِ الدِّينِ إِلَّا بِانْتِحَالِهَا، وَجَبَ الِاجْتِهَادُ فِي حِفْظِ أُصُولِهَا، وَلَزِمَ الْحَثُّ عَلَى مَا عَادَ بِعِمَارَةِ سَبِيلِهَا" اهـ.

وكلامه واضحُ الدلالة أن عمله كان: أنّه عَمِدَ إلى قوانين وقواعد موضوعة فرصدها ولم يؤسس قانونًا جديدًا، ثم قال: "وَقَدِ اسْتَفْرَغَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا وُسْعَهَا فِي كُتُبِ الْأَحَادِيثِ وَالْمُثَابَرَةِ عَلَى جَمْعِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْلُكُوا مَسْلَكَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَيَنْظُرُوا نَظَرَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ ... فَجَرَّ هَذَا الْفِعْلُ مِنْهُمُ الْوَقِيعَةَ فِي سَلَفِ الْعُلَمَاءِ، وَسَهَّلَ طَرِيقَ الطَّعْنِ عَلَيْهِمْ لِأَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ، حَتَّى ذَمَّ الْحَدِيثَ وَأَهْلَهُ بَعْضُ مَنِ ارْتَسَمَ بِالْفَتْوَى فِي الدِّينِ، وَرَأَى عِنْدَ إِعْجَابِهِ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ، بِصُدُوفِهِ عَنِ الْآثَارِ إِلَى الرَّأْيِ الْمَرْذُولِ، ..." إلى أن قال ذاكرًا ما جمعه في كتابه من المباحث الحديثية: "وَأَنَا أَذْكُرُ بِمَشِيئَةِ اللهَّ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَا بِطَالِبِ الْحَدِيثِ حَاجَةٌ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَبِالْمُتَفَقِّهِ فَاقَةٌ إِلَى حِفْظِهِ وَدِرَاسَتِهِ، مِنْ بَيَانِ أُصُولِ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَشَرَائِطِهِ، وَأَشْرَحُ مِنْ مَذَاهِبِ سَلَفِ الرُّوَاةِ وَالنَّقَلَةِ فِي ذَلِكَ مَا يَكْثُرُ نَفْعُهُ وَتَعُمُّ فَائِدَتُهُ، وَيُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى فَضْلِ الْمُحَدِّثِينَ وَاجْتِهَادِهِمْ فِي حِفْظِ الدِّينِ، وَنَفْيِهِمْ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، بِبَيَانِ الْأُصُولِ مِنَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّعْلِيلِ، وَأَقْوَالِ الْحُفَّاظِ

فِي مُرَاعَاةِ الأَلْفَاظِ، وَحُكْمِ التَّدْلِيسِ وَالِاحْتِجَاجِ بِالْمَرَاسِيلِ، وَالنَّقْلِ عَنْ أَهْلِ الْغَفْلَةِ وَمَنْ لاَ يَضْبِطُ الرِّوَايَةَ، وَذِكْرِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ السَّمَاعِ مِنْهُ لِسُوءِ مَذْهَبِهِ، وَالْعَرْضِ عَلَى الرَّاوِي، وَالْفَرَقِ بَيْنَ قَوْلِ: حَدَّثَنَا، وَقَال: أَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا، وَجَوَازِ إِصْلاَحِ اللَّحْنِ وَالْخَطَأِ فِي الْحَدِيثِ، وَوُجُوبِ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الآحَادِ، وَالْحُجَّةِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَحُكْمِ الرِّوَايَةِ عَلَى الشَّكِّ وَغَلَبَةِ الظَّنِّ، وَاخْتِلاَفِ الرِّوَايَاتِ بِتَغَايُرِ الْعِبَارَاتِ، وَمَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ، وَمَا جَاءَ فِي الْمُنَاوَلَةِ وَشَرَائِطِ صِحَّةِ الإِجَازَةِ وَالْمُكَاتَبَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَقِفُ عَلَيْهِ مَنْ تَأَمَّلَهُ، وَنَظَرَ فِيهِ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ، وَبِاللهِ تعالى أَسْتَعِينُ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ" اهـ. [الكفاية ١/٨٢-٨٩]

وممن أَلَّفَ أيضًا في هذا الباب على طريقة الرواية: الرامَهُرْمُزِي في كتاب سماه "المحدّث الفاصل"، جمع فيه بعض أبحاث هذا العلم.

وأيضًا ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله " تطرّق لأبحاث في علم مصطلح الحديث ثم جاء بعد هؤلاء بعض الشيوخ الذين لخّصوا هذا العلم في متون صغيرة تسهل الحفظ والاستشراح مثل "موقظة الذهبي" ونظم "البيقونية"، و"نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر" وغيرها.

وأنت لو تأمّلت في سير هذا العلم ومبدئِه الذي بدأ بالظهور مع بدء عصر الرواية، ونظرت في مدى اهتمام العلماء الأوائل في جمع قواعده وتدوينها ثم قارنته بعلم شبيه به جدًا هو علم النقد التاريخي وبحثت عن أوائل الكتب التي صُنِّفت في جمع قواعده

لما انقضى عجبك! مع الأخذ بعين الاعتبار أن مضمار علم النقد التاريخي فُرسانه أكثر، لأنه بطبيعة الحال علمٌ تجتمعُ عليه كل الأمم والحضارات على اختلاف أديانها وأعراقها.

قال المؤرخ النصراني أسد رستم: "أول من نظم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك: علماء الدين الإسلامي، فإنهم اضطروا اضطرارًا إلى الاعتناء بأقوال النبي ﷺ وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل...فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أُسُسِها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا" اهـ. [مصطلح التاريخ:٥]

وقال: "والواقع أن الميثودولوجية الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمتُّ إليه بصلة قوية، فالتاريخ درايةٌ أولًا ثم رواية، كما أن الحديث درايةٌ ورواية، وبعض القواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة في الحديث تتفق في جوهرها وبعض الأنظمة التي أقرّها علماء أوروبا فيما بعد في بناء علم الميثودولوجية، ولو أن مؤرخي أوروبا في العصور الحديثة اطّلعوا على مصنّفات الأئمة المحدّثين لَمَّا تأخروا في تأسيس علم الميثودولوجية حتى أواخر القرن الماضي". [مصطلح التاريخ:١٢]

أسد رستم توفي عام ١٩٦٥ ميلادي، فهو يخبرنا أن علم النقد التاريخي لم يُصنَّف فيه مصنفٌ يجمع أو يضع قواعده إلا في القرن التاسع عشر أي بعد أكثر من ألف عام من تدوين علماء الإسلام لأول مدونات في علم مصطلح الحديث!

فمن أول من أَلَّفَ في علم النقد التاريخي، ومتى كان ذلك تحديدًا؟

يجيبنا أسد رستم قائلًا: "وأشهر من أقدم على هذا العمل الشاق وأعرَقُهم شرفًا العلامة الألماني الأستاذ الدكتور آرنست برنهايم، فإنه أعدَّ في الثمانين من القرن الماضي مؤلفًا خاصًا لهذه الغاية، أبان فيه الخطوات الصائبة التي يجبُ على المؤرِّخ أن يخطوها، والعقبات التي تعترضه، وكيفية تذليلها، والمهالك التي قد يقع فيها، وكيفية تحاشيها، وأردف كلامه فيها كلها بالأمثلة الدقيقة المفصلة، ثم نشر هذا المؤلف لأول مرة في السنة ١٨٨٩ وأعاد طبعه مرارًا، وهو لا يزال حتى يومنا هذا أكمل ما صُنِّف من نوعه، وانبرى بعده المؤرخان الإفرنسيان الكبيران شارل سينيوبوس، وشارل لانغلوا فأصدرا في السنة ١٨٩٨ مقدمتهما في الأبحاث التاريخية فجاءت مختصرًا دقيقًا مفيدًا" اهـ. [مصطلح التاريخ:١٠]

فكانت هذه المختصرات كرسائل مصطلح الحديث التي صنّفها المتأخرون مختصرة تصلحُ في التعليم المدرسي، مع الفرق الساحق بطبيعة الحال بين مدرسة أهل الحديث ومدرسة علم التاريخ، والذي سأوضّح -إن شاء الله تعالى- بعض جوانب التفوِّق

فيه لعلم الحديث على علم النقد التاريخي، وكونه أكثر انضباطًا وإتقانًا مع ما هيَّأه الله له من الظروف المواتية لا كما حصل مع علم النقد التاريخي.

أقول: الدكتور أسد رستم الذي ذكرنا بعض كلماته آنفًا عالِمٌ في التاريخ وله فيه عدة مؤلفات، وربما من أهم مؤلفاته التي تميز بها هو كتاب "مصطلح التاريخ"، وهو كتاب في النقد التاريخي أشار في مقدمته إلى سبب تأليفه فقال: "ولست أذكر تماما متى بدأ عهدي بهذا العلم، ولكني أذكر تمامًا أني لما عدت من شيكاغو سنة ١٩٢٣ وباشرت عملي في جامعة بيروت توليت تدريس علم الميثودولوجية فيها، وأول ما عملته أني أخذت أجمع أهم المؤلفات التي تدور حوله ، فتوفر لدي عدد منها في اللغات الأجنبية، ولكني لم أعثر على شيء في العربية، فصممت آنئذٍ أن أتلافى هذا الفراغ وأكتب شيئًا في هذا الموضوع؛ ورأيت أن أتريّث في الأمر، فأبدأ بتدريس الموضوع بلغة أجنبية ريثما تتوفر لدي الأمثلة التاريخية المحلية والاصطلاحات الفنية العربية، فاضطررت أن أرجع إلى مصطلح الحديث لسببين، أولهما: الاستعانة باصطلاحات المحدثين، والثاني: ربط ما أضعه لأول مرة في اللغة العربية بما سبق تأليفه في عصور الأئمة المحدثين" اهـ. [مصطلح التاريخ:١١]

فيظهر أن تسميته لكتابه بـ "مصطلح التاريخ" هو تماهٍ مع العلم الذي كان يغترف منه في تدعيم كتابه أعني علم "مصطلح الحديث" قال بعد ذلك: "فأكببت على مطالعة كتب المصطلح وجمعت أكثرها، وكنت كلما ازددت اطلاعا عليها ازداد ولعي بها وإعجابي بمواضيعها... والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ اليوم أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها". اهـ [مصطلح التاريخ:١٢]

فنذكر إن شاء الله بعض القواعد والتنبيهات التي ذكرها الدكتور أسد رستم ونقارنها بما لدينا في علم الحديث:

١ - قال الدكتور أسد رستم: "على المؤرخ قبل كل شيء أن يُعنى بتقميش الأصول، لأنه إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها... أيجب أن نجمع كل الأصول أم نكتفي ببعضها؟ ... إذا كانت غاية المؤرخ الوصول إلى الحقيقة فالحقيقة هي كل الحقيقة لا بعضها، وهي وحدة تامة لا تتجزأ". اهـ [مصطلح التاريخ:١٦]

بمعنى أنه على المؤرخ أن يجمع كل الوثائق التي تخصُّ الحادثة المعينة التي يريد أن يؤرِّخ لها، ولا يتقاعس عن وثيقة من الممكن أن تصل إليها يده إذ قد يكون فيها حقائق تغير مجريات الأمور في سير بحثه، خاصة أنه بطبيعة حال علم التاريخ أن مدوني الوثائق عادة لا يكونون كثيرين، فلو وقعت حادثة معينة وحضرها ألف شخص فلن يدوّنها أحد بطريقة يمكن الرجوع إليها إلا الواحد بعد الواحد، وقد يكتب الرجل منهم بعض الحقيقة، أو الحقيقة من وجهة نظره، فلا يمكن الوقوف على الحقيقة كاملة إلا بجمع الطرق قدر المستطاع.

وأما في علم الحديث فالدكتور نفسه سمَّى عنوان الباب الأول: التقميش، وذكر قول أبي حاتم الرازي: "إذا كتبت فقمّش، وإذا حدثت ففتش" اهـ؛ وهذه القاعدة كثير من الأئمة نبّه على أهميتها.

قال يحيى بن معين: "لو لم نكتب الشيء من ثلاثين وجهًا ما عقلناه" اهـ. [تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤٣٣٠]

وهذا بالطبع على وجه المبالغة والحضّ، وقال الخطيب البغدادي: "والسبيل إلى معرفة علّة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط". اهـ ثم أسند قول ابن المبارك: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض" اهـ. [الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:١٩٠٢] وضرب بعضه ببعض أي المقارنة بين الوثائق التي هي المرويات؛ وروى الخطيب أيضا عن علي بن المديني قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه. اهـ [الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:١٦٤١] وجمع طرق الباب معناه جمع المرويات والوثائق حول حادثة معينة.

قال الدكتور أسد: "أوليس مما يثلج الصدر ويبهج النفس أن يكون علماء الحديث قد سبقوا الغرب في هذا أيضًا فنوّهوا به؟ قال الإمام الحافظ مفتي الشام وشيخ الإسلام الشيخ تقي الدين الشهرزوري في مقدمته الشهيرة وبمناسبة الكلام في معرفة آداب طالب الحديث: ليكتب وليسمع ما يقع إليه من كتاب أو جزء على التمام ولا ينتخب، فقد قال ابن المبارك ﵁: ما انتخبت على عالم قط إلا ندمت، وروينا عنه أنه قال: لا ينتخب على عالم إلا بذنب، وروينا أو بلغنا عن يحيى ابن معين أنه قال: سيندم المنتخب في الحديث حيث لا تنفعه الندامة" اهـ. [مصطلح التاريخ:١٦]

والانتخاب المنهي عنه هنا هو انتقاء بعض الوثائق والمرويات وإهمال البعض الآخر.

٢ - قال الدكتور أسد رستم في باب نقد الأصول: "فلو بدأنا فور انتهائنا من العلوم الموصلة في استخراج المهم من أخبار الأصول.. ثم تيقَنَّا بعد ذلك أن ما اعتبرناه أصلًا من الأصول هو في الحقيقة أثر من آثار المتخلفين غير المعاصرين". اهـ

[مصطلح التاريخ:٢٣]

بمعنى أن المؤرخ قد يعتمد على وثيقة معينة ويكون صاحبها ممن لم يعاين الحدث أو تأخر عنه؛ وعند علماء الحديث يبحثون هذا في بحث (المرسل) أو (المنقطع).

تعريف المرسل والمنقطع: هو ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر؛ وكلها الأصل فيها أن لها حكمًا واحدًا، قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يُحتجُّ بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا". اهـ

[المراسيل لابن أبي حاتم:١٥]

وروى الخطيب بإسناده عن عَبْدُ اللهَّ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحُمَيْدِيُّ قال: "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْحُجَّةُ فِي تَرْكِ الْحَدِيثِ الْمَقْطُوعِ، وَالَّذِي يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ سَاقِطٌ وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ يُحَدِّثُونَ بِالْمَقْطُوعِ، وَمَا كَانَ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ سَاقِطٌ وَأَكْثَرُ؟ قَالَ عَبْدُ اللهَّ: قُلْتُ: لِانَّ الْمَوْصُولَ وَإِنْ لَمْ يُقَلْ فِيهِ سَمِعْتُ، حَتَّى يَنْتَهِيَ الْحَدِيثُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّ ظَاهِرَهُ كَظَاهِرِ السَّامِعِ الْمُدْرِكِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، كَظَاهِرِ الشَّاهِدِ الَّذِي يَشْهَدُ عَلَى الْأَمْرِ الْمُدْرِكِ لَهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدِي كَمَا يَشْهَدُ؛ لِإِدْرَاكِهِ مَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ وَمَا شَهِدَ فِيهِ حَتَّى أَعْلَمَ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَالْمَقْطُوعُ الْعِلْمُ يُحِيطُ بِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ، فَلاَ يَثْبُتُ عِنْدِي حَدِيثُهُ، لِمَا أَحَطْتُ بِهِ عِلْمًا، وَذَلِكَ كَشَاهِدٍ شَهِدَ عِنْدِي عَلَى رَجُلٍ لَمْ يُدْرِكْهُ

أَنَّهُ تَصَدَّقَ بِدَارِهِ أَوْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ، فَلاَ أُجِيزُ شَهَادَتَهُ عَلَى مَنْ لَمْ يُدْرِكْهُ"

[الكفاية في أصول الرواية:١٢١٨]

ولكن قد يُذكر المرسل أو المنقطع من باب الاعتضاد لا الاحتجاج عند بعض العلماء، قال ابن القيم رحمه الله: "والمرسل إذا اتصل به عمل، وعضده قياس، أو قول صحابي، أو كان مرسله معروفًا باختيار الشيوخ ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك مما يقتضي قوته عُمِلَ به" اهـ. [زاد المعاد:١/ ٣٦٧]

فإذا كانت عليه الفتوى والقياس يعضده، أو أقوال الصحابة، أو كان الراوي المرسل عُرِف بالاستقراء أنه لا يُرسِل إلا عن ثقة كسعيد ابن المسيّب وإبراهيم النخعي عُمِل بالرواية المرسلة.

ثم قال أسد رستم: "أو أنه وُضِع خِصيصًا للمغالطة والتضليل والتزوير، لضاع وقتنا سُدًى وأصبحنا من الخاسرين، فعلى المؤرخ إذًا عند انتهائه من العلوم الموصلة أن يتأكد أولًا من أصالة الأصول، ويتثبت من خلوها من كل دسٍ أو تزوير"

[مصطلح التاريخ:٢٣]

وهذا عند أهل الحديث -أعني الدس في الوثائق- يسمى بالوضع، فالحديث الموضوع: هو الكذب المُختلق على النبي ﷺ، وقد تحدثنا في مقال "هلّا حدثتنا عن هذا الأمر" عن بعض القواعد التي كان يستعملها الأئمة في معرفة الوضّاعين فميّزوهم وحصروا منهم من استطاعوا، فتجدهم يُوصَفون في كتب الجرح والتعديل بـ "الكذاب"، أو "الوضّاع"؛ فمثلًا:

١- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى.

قال بِشر بن المفضل: سألت فقهاء أهل المدينة عنه، فكلهم يقولون: كذاب أو نحو هذا.

قال يحيى بن سعيد: كذاب.

قال ابن معين: كذاب في كل ما روى. اهـ [تهذيب الكمال:٢/١٨٧]

٢- إسحاق بن نجيح الأزدي الملطي.

قال أحمد بن حنبل: من أكذب الناس.

قال ابن معين: كذاب عدو الله، رجل سوء خبيث.

قال عمرو بن علي: كان يضع الحديث. اهـ [تهذيب الكمال:٢/٤٨٥]

٣- عمرو بن خالد أبو خالد القرشي.

قال أحمد بن حنبل: كذاب، يروي عن زيد بن علي من آبائه أحاديث موضوعة، يكذب.

قال إسحاق بن راهويه وأبو زرعة: كان يضع الحديث. اهـ [تهذيب الكمال:٢١/٦٠٥]

وغيرهم أمثلة كثيرة صَنَّفَ العلماء في حصر أسمائهم كتبًا كـ "الضعفاء والمتروكين" للحافظ أبي عبد الرحمن النسائي، ومثله للدارقطني، و"الضعفاء" للعقيلي، وهذه الكتب لم تُصنّف للكذّابين خاصّة، وإنما ذُكِر معهم من ضَعُف حِفظه أيضًا وكان صادقًا في نفسه.

بل وصُنِّف في جمع الأحاديث الموضوعة مصنّفاتٌ، منها المُطَوّل كـ "الموضوعات" لابن الجوزي، ومنها ما هو دونه كـ "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة".

وقد قيل لابن المبارك:" "هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة" اهـ.
[الجرح والتعديل:١/٣]

والمتأمّل فيما سبق يلاحظ البونَ الشاسِع في نقد أهل الحديث لأحاديث الوضّاعين ونقد أهل التاريخ لأصحاب الوثائق، المحدّثون يعرفون الوضّاع وعمّن روى ومن روى عنه، ويذكرون في بعض المصنّفات بعض أحاديثه التي وضعها، وأما نُقّاد التاريخ فيبذلون العناء في معرفة كاتب وثيقة يضعون في الحسبان أنهم غالبًا لن يعرفوه، فإن عُرِف اسمه فربما لن يُعرَف صِدقُهُ أو ضبطه للأحداث، وكل هذه المعاناة يأتي بعدها التحقق من أصحاب الوثائق الأخرى، ثم المقارنة بين الوثائق لضبط الأحداث..، فأين هذا من هذا؟

٣ – **قال الدكتور أسد رستم**: "الفصل الثاني: التعرف على المؤرخ المجهول وتعيين الزمان والمكان.

وهَبْ أننا تثبتنا من صحة الأصل وخُلوِّه من كلّ دسٍّ وتزوير، فهل ننقاد إلى نصه وننزل على حكمه؟ أم نمتنع عن ذلك، ونعرض عن الطاعة، إلى أن نتثبت من هوية المؤرخ ونتعرف إلى شخصيته ونَسبُرَ غوره وندرس المكان الذي عاش فيه، والزمان الذي دون فيه أخباره، أوليس من فرق في قبول الشهادة وردها بين رواية رئيس حكومة عن أعماله في أثناء قيامه بأعباء الوظيفة ورواية لَحامٍ عن الأعمال نفسها؟ أو بين رواية دُوِّنت في أثناء وقوع الحوادث المرورية وغيرها دُوِّنت بعد وقوع الحوادث بربع قرن من الزمن؟ اهـ" [مصطلح التاريخ:٣٥]

وهذه النقطة علماء الحديث هم فرسان ميدانها كما بيّنا آنفًا في "هلَّا حدثتنا عن هذا الأمر"، فلا يوجد راوٍ في الكتب التي عليها مدار الدين إلا وقد حفظوا اسمه وكنيته وبلده ومتى مات، وعمّن روى، ومن روى عنه! ثم جُمعت تلك السجلات في مدوّنات ضخمة أربحت العناء على الباحث في الحديث في الوقوف على كل راوٍ يريد الوقوف على حاله، فلله الحمد والفضل.

قال الدكتور: "ولذا فإننا نرى لِزامًا في أعناقنا أن نتعرف إلى شخصية المؤرخين الذين نصُّوا هذه الأصول كي نمزق ظلمات هذا الإشكال ونكشف معالم الهدى، ومهمتنا من هذا القبيل أصعب بدرجات من مهمة القضاة والمحامين، إذ إن هؤلاء يتحدثون

إلى من ينقل الخبر إليهم ويمتحنونه بالاستنطاق، فهو مخبر حي ماثل أمامهم، أما مخبر المؤرخ فإنه ميت خلا مكانه وطُويت صحيفته" اهـ. [مصطلح التاريخ:٣٥]

أُنبّه هنا: أن في مرويات الحديث قد يوجد رجال تُهمَلُ أسماؤهم أو تبهم، فالإهمال أن يقال مثلًا: روى أحمد عن محمد. فمن أحمد ومن محمد؟ والإبهام أن يقال: عن رجل، عن عمه. فمن الرجل ومن عمه.

والمبهم والمهمل لأهل الحديث طرائقٌ في كشفهما، منها: أن تأتي هذه الأسماء مُصرّحًا بها في روايات أخرى، أو أن ينص الأئمة على تمييزها، وهذا المبحث أيضا اكتنفته أقلام العلماء بالجمع والتصنيف فيه، ومن أجمع ما صنف في المبهمات كتاب "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" لأحمد بن عبد الرحيم العراقي أبي زرعة، وقال في مطلعه: "وأما مبهمات الإسناد فلا يخفى شدّة الاحتياج إلى معرفتها لتوقف الاحتجاج بالحديث على معرفة أعيان رواته"؛ وقد صنّف في المبهمات جماعة من الأئمة كأبي محمد عبد الغني بن سعيد المصري، وأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، وأبي القاسم بن بشكوال وهو أنفس كتاب صُنّف في المبهمات، وأبي عبد الله بن طاهر المقدسي، وقد جمع فيه نفائس حسنة" اهـ. [المستفاد من مبهمات المتن والإسناد: ٩٢/١]

وقد أوغلوا في هذا البحث أيضًا بالاهتمام إلى درجة أنهم عُنوا بتبيين المهمل من أسماء الصحابة في بعض الأحاديث مع كون معرفة أسمائهم لا يعطي حكمًا معينًا في كثير من الأحيان..

والمتأمّل في كتاب أبي زرعة العراقي السابق يجده يبحث المبهمات، وأما المهمل فمِمَن جمع فيه الحافظ أبو علي الغساني كتابًا سمّاه "تقييد المهمل وتمييز المشكل"، وكان عمله منصبًّا على أحاديث صحيح البخاري فقط، قال في مطلعه: "هذا كتاب يشمل على التعريف بشيوخ حدّث عنهم البخاري رحمه الله في كتابه وأهمل أنسابهم وذِكرَ ما يعرفون به من قبائلهم وبلدانهم، مثل ما يقول: حدثنا محمد، حدثنا أحمد، ولا ينسبهما، وحدثنا إسحاق ولا يزيد على ذلك شيئًا" اهـ. [تقييد المهمل وتمييز المشكل:٥]

فلِلقارئ أن ينظر في التوفيق والدقة التي حظي بها علماء الحديث، والإبهام والإهمال الذي يبتلى به الباحثون في التاريخ!

٤ – **قال الدكتور أسد رستم**: "تحري النص والمجيء باللفظ وهذه مأثرةٌ أخرى من مآثرِ علماء الحديث فإنهم قالوا بالأمانة في نقل الحديث وفرضوا وجوب تحري النص لأجل الوقوف على اللفظ الأصلي، ومنهم من أبى أن يُصلح الخطأ أو يقوّم اللحن واكتفى بإبداء رأيه على الهامش" اهـ. [مصطلح التاريخ:٤٢]

أقول: هذه المسألة –ألا وهي حكم الرواية بالمعنى– اختلف فيها العلماء حقيقة، وذكر الخطيب البغدادي في كفايته النقاش فيها، ولكن يبدو أن الأمر استقر على التسهيل في الرواية بالمعنى بشروط، وسأذكر تلخيص ابن رجب رحمه الله للمسألة في شرحه لعلل الترمذي فقد أجاد وأفاد، قال رحمه الله بعد نقل كلام الترمذي: "وكلامه يشعر بأنه إجماع، وليس كذلك، بل هو قول كثير من العلماء؛ ونصّ عليه أحمد وقال: ما زال الحفاظ يحدثون بالمعنى" اهـ؛ ثم ذكر شروط التيسير في ذلك فقال: "وإنما يجوز ذلك لمن هو عالم بلغات العرب بصير بالمعاني عالم بما يحيل المعنى، وما لا يحيله، نصّ على ذلك الشافعي" اهـ.

ثم ذكر أن الأئمة تنبّهوا لمن روى بالمعنى وأخطأ ووثقوا أخطاءهم لكي ينتبه منها، قال: "وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيّروا المعنى:

مثلما اختصره بعضهم من حديث عائشة في حيضها في الحج، أن النبي ﷺ قال لها وكانت حائضًا: «انقضي رأسك وامتشطي» وأدخله في باب غسل الحيض، وقد أنكر

ذلك على من فعله، لأنه يُخّل بالمعنى، فإن هذا لم يؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه، بل في غسل الحائض إذا أرادت الإحرام، وهي حائض.

وروى بعضهم حديث: «إذا قرأ -يعني الإمام- فأنصتوا» بما فهمه من المعنى، فقال: إذا قرا الإمام: ﴿ولا الضالين﴾ فأنصتوا، فحمله على فراغه من القراءة، لا على شروعه فيها.

وروى بعضهم حديث: «كنا نؤديه على عهد النبي ﷺ -يريد زكاة الفِطر-». فصَحَّف نؤديه، فقال: نورِّثه، ثم فسّره من عنده، فقال: يعني الجد.

كل هذا تصرف سيئ، لا يجوز مثله" اهـ

ثم ذكر من سهَّل ومن شدَّد من العلماء فيها، فقال: "فأما الرواية بلفظ آخر لا يختل به المعنى، فهو الذي ذكر الترمذي جوازه عند أهل العلم، وذكره عمن ذكره من السلف.

وروي عن الحسن أنه استدل لذلك بأن الله يقصُّ قصص القرون السالفة بغير لغاتها.

وروى قتادة، عن زرارة بن أوفى، قال: "لقيت عدة من أصحاب النبي ﷺ فاختلفوا عليَّ في اللفظ، واجتمعوا في المعنى". وقد روى إجازة ذلك أيضًا عن عائشة، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس؛ وفي أسانيدها نظر.

وروى معناه عن ابن مسعود، وأبي الدرداء، وأنس، أنهم كانوا يحدثون عن النبي ﷺ ثم يقولون: "أو نحو هذا، أو شبهه".

وكان أنس يقول: "أو كما قال". وهو أيضًا قول عمرو بن دينار، وابن أبي نجيح وعمرو بن مرة، وجعفر بن محمد، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد، ويزيد بن هارون، وابن عيينة وأبي زرعة، وحكى عن أكثر الفقهاء؛ وروي فيه أحاديث مرفوعة، لا يصح شيء منها.

كان ابن عمر رضي الله عنهما يشدد في اتباع لفظ الحديث، وينهى عن تغيير شيء منه، وكذلك محمد بن سيرين والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة.

وهو قول مالك في حديث النبي ﷺ خاصة دون حديث غيره. وروى عنه أنه قال: استحب ذلك وحكى الإمام أحمد عن وكيع أنه كان يُحدّث على المعنى، وأن ابن مهدي كان يتبع الألفاظ ويتعاهدها" اهـ.

فحتى من سهّل في الأمر وضع له شروطًا تضبِط المسألة، والدكتور أسد نقل بعد كلامه السابق نقولات عن القاضي عياض من كتابه (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع)، ثم قال: "هذا ما توصّل إليه علماء الحديث في القرون الأولى، وهو المعوَّل عليه الآن لدى المؤرخين المعاصرين" اهـ. [مصطلح التاريخ:٤٤]

٥ – قال الدكتور أسد رستم: "وقد تضيع أو تفنى نسخة المؤلف الأصلية ويبقى عنها نسخٌ متعددة، وفي مثل هذه الحال يجتهدُ المؤرخ المدقّق في نبذ بعض هذه النسخ إذا ظهر له أن ذلك البعض يعتمد على سابقه.

ثم يقسم النسخ إلى فصائل متخذًا الأغلاط المشتركة بينها قاعدةً لهذا التقسيم، لأنه ليس من المرجح أن يُجمِع النسّاخ على غلطة ما إلا ويكون أحدهم قد أخذ عن سابقه" اهـ. [مصطلح التاريخ:٤٨]

وهذا في علم الحديث شبيهٌ بجمع المتابعات، والمتابعة: أن يشارك بعض الرواةِ رواةً آخرين في رواية حديث معيّن باللفظ والمعنى أو المعنى فقط مع اتحادهم في الصحابي، مثاله:

روى الشافعي عن مالك بن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسعٌ وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، الحديث» اهـ. [الأم للإمام الشافعي:٢/١٠٣] ورواه عن مالك أيضًا عبد الله من مسلمة القعنبي. [رواه البخاري في صحيحه١٩٠٧]، فرواية عبد الله بن مسلمة تُسمّى متابعة لرواية الشافعي رحمه الله.

وبطبيعة الحال وكون الحديث مبذولًا لمبتغيه لا يَضِنُّ به أحدٌ عن أحد فإنّ جمع المتابعات كان أمرًا سهلًا، على خلاف حال الوثائق التاريخية والتعامل معها، قال لانجلوا أوسينوبوس: "ففي عصر النهضة كانت وثائق التاريخ القديم والتاريخ

الوسيط مشتتة في عديدٍ من المكتبات الخاصّة ومن خزائن المحفوظات وهي أماكن كادت أن تكون كلها حَرَمًا لا يُبَاح فضلًا عن تلك التي ظلّت مدفونةً لا يعلم أحدٌ من أمرها فتيلًا.

هنالك كان من المستحيل ماديًا الحصول على ثَبتٍ بكلِّ الوثائق المفيدة في إيضاح أمر من الأمور، مثلًا ثَبت جميع المخطوطات الباقية لمؤلف قديم، وحتى لو تمّت المعجزة فظفر المرء بمثل هذا الثبت فإن من المستحيل الرجوع إلى كل هذه الوثائق ودراستها إلا بفضل الأسفار والنفقات واستنفاد ما لا ينتهي من الوسائل، وعن هذا نجمت نتائج كان من السهل توقعها... والعلماء المحصلون والمؤرخون الأُوَل الذين على علمٍ صحيحٍ نسبيًا هم أُولئك الذين يسّرت لهم مناصبهم أن يلِجوا حرم خزائن الوثائق الغنيّة وهم أُمناء المكتبات والمحفوظات ورجال الدين والحكّام ممّن كانت لطرقهم أو جماعاتهم مكتبات أو محفوظات من ظاهرة الثراء، أجل إن طائفة من المجمعين قد كوّنوا لأنفسهم منذ زمن بعيد مجموعات من الوثائق الأصلية والمنسوخة، اقتنوا بعضها بالمال، وبعضها بوسائل مريبة كالسرقة -ثم ذكر بعض الجمّاعين الأوروبيين- وكثيرين غيرهم لم ينتزعوا من السوق ما كان من الوثائق معرضًا للضياع ابتغاء جعله منفعةً عامّة بل اكتفوا، وهذا أمر جدير وحده بالثناء بتيسير الاطلاع عليها لأصدقائهم تيسيرا متفاوت السخاء، بَيدَ أن هوى الجمّاعين وورثتهم هوى قلب، وأحيانًا شاذ، أجل إن الأفضل أن تكون الوثائق مصونة في مجموعات يملكها الأشخاص من أن تكون عرضة لتقلبات الأحداث والأيام، أو بعيدةً تمامًا عن

الاستطلاع العلمي لكن الشرطُ الأول فيما تكون الهيرستيقة مُيسّرة تمامًا هو أن تكون كل المجاميع الوثائق من المنافع العامة". اهـ [المدخل إلى الدراسات التاريخية: ١٠ لأنجلوا أوسينوبوس عن طريق النقد التاريخي لعبد الرحمن بدوي]

ولتيسّر معرفة أحوال الرواة فإنه يمكن التمييز بين المتابعة التي أخطأ صاحبها من غيرها، وقد تستعمل تلك المتابعات في تقييم حال من أُخذِت عنه الرواية الأصلية، فشبكة الرواية ممتدة لا نقف عند صاحب الرواية الأصلية التي نبحث فيها، والذي يسمّونه في علم الحديث: "مدار الإسناد".

قال الذهبي: "قال ابن حبان في كتاب "الضعفاء": سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي يقول: جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال: أما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفسًا عن حمّاد، قال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة، فأسمع من التبوذكي، قال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى التبوذكي، فقال له: أما سمعتها من أحد؟، قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر، وأنت الثامن عشر، قال: وما تصنع بهذا؟، قال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا على شيء، علمت أن الخطأ منه" اهـ. [٤٥٦/٧]

هل ينتهي بحثهم هنا؟

لا، بل ربما يرتقي بحثهم في التنقيب عن وجود شواهد تقوي الرواية التي نبحث فيها، والشاهد: أن يشارك بعض الرواة رواةً آخرين في رواية حديث معيّنٍ لفظًا ومعنى، أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي.

مثاله كما في الحديث السابق الذي رواه الشافعي والبخاري بإسناديهما عن ابن عمر ﵄، قد رواه النسائي في سننه [٢١٣٣] بإسناده عن ابن عباس ﵄ ، فكان هذا شاهدًا لحديث ابن عمر ﵄.

فإذا وجدنا للحديث الفرد متابعات أو شواهد فإن كان ضعيفًا قوّيناه بها، وإن كان صحيحًا ازداد صحة وازددنا يقينًا بصحته.

٦ – **قال الدكتور أسد رستم** في معرض كلامه عن كيفية التعامل مع صاحب الوثيقة: "لنضمن الوصول منها إلى الحقيقة: فيجدر بنا والحالة هذه أن نُصِرّ على اتهام الراوي بمثل ما تقدم إلى أن نتيقن من براءة ذمته" اهـ. [مصطلح التاريخ:٧٥]

وكذلك الأمر في رواية الحديث، فإن علم الجرح والتعديل مبناه على إساءة الظنِّ بالراوي حتى يتم سبرُ حديثه، والحكم عليه بناءً على ذلك، وهذا أمرٌ قد عنيَ أو اعتنى

به الأوّلون، فمن جاء بعدهم فعمله فقط أن يبحث عن اسم الراوي الذي يريده في سجلات الجرح والتعديل.

ومن أدلة كون الأصل عندهم هو التهمة أنّا لو وجدنا راوٍ لم يحكموا عليه بشيء - وهذا نادرُ الوقوع- فإنّا لا نصحح حديثه، ونحكم عليه بالجهالة، أو نقول لم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

٧ - **قال الدكتور أسد رستم** مقارنًا بين حال أهل الحديث مع الإسناد وحال أهل التاريخ: "وهنا يجب على المؤرّخ أن يوجه التفاته إلى الشاهد الذي أخذ عنه الخبر، فإذا كان هذا قد شاهد بعينه فشهادته أولية، وإلا فمن الواجب أن نتأثر الرواة الذين تسلسل عنهم هذا الخبر حتى نصل إلى الشاهد العيان وعندئذٍ نطبّق ما مرّ بنا من الأسئلة للتثبت من العدالة والضبط؛ وهو أمرُ وَعِرُ المسلك لبُعدنا في غالب الأحيان عن زمن الوقائع المروية، فنصبح تجاه أمر واقع وهو النظر في شهادة ليس لها راوٍ معروف وشهادة مثل هذه هي في عُرفنا قليلة القيمة؛ ولو تقيّد المؤرّخون بهذه القاعدة لوفّروا على الخلف كثيرًا من العناء: ولكفوا أنفسهم مؤونة سرد أخبار لا طائل تحتها، ولعل كثيرًا من التاريخ لو غُربِل بهذا الغربال لما زاد عن عشره.

ومما يذكر مع مزيد الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث منذ مئات السنين في هذا الباب". اهـ [مصطلح التاريخ:٨٠]

٨ – **قال الدكتور أسد رستم**: "ونريدُ قبل الفراغ من بحث هذه المسألة، أن نلاحظ أمرًا هو من الأهمية بمكان ذلك أن أمر العدالة والضبط عند الراوي الواحد ليس جامعًا مانعاً كما يقول المناطقة. فلا يجوز مثلاً أن نُثبت عدالة الطبري وضبطه، ثم نأخذ بجميع أقواله. إذ قد يجوز أن يكون عادلًا ضابطًا في بعض ما يقول، ويكون على عكس ذلك في بعض أقواله الأخرى. وإذن فيجب على المؤرّخ المدقّق أن ينظر في كل خبرٍ من أخبار الراوي على حِدة فيطبّق ما ورد من الأسئلة في أعلاه مرارًا متعددة" اهـ. [مصطلح التاريخ:٧٩]

هذا المبحث من صميم علم العلل، إذ أن رأس علم العلل هو التدقيق في أخبار الثقات، لتمييز ما فيه أخطأوا، ومن نظر في كتب العلل كعلل ابن أبي حاتم وعلل الدارقطني، وجد كثيرًا منهما من هذا الباب أخطاء كبارٍ كمالك، والسفيانين والزُهري وابن أبي ذئب، وشعبة، والأعمش، ولم يكن في قانونهم أن الثقة لا يُخطِإ، بل الثقة من كَثُر صوابه وقلّ خطؤه.

قال عبد الله السعد: "وأمّا الخطأ في الكم، فمن أخطأ في خمسة أحاديث ليس كمن أخطأ في مائة، والرواة في هذا يختلفون فمنهم من يخطإ في مائة حديث ومع ذلك فلا يؤثر في توثيقه كثيرًا، وآخر يخطإ في حديث أو حديثين فيُرَد حديثه!، وكيف يكون ذلك؟

فمثلًا: أبو داود الطيالسي، سمعته يقول: أسرد ثلاثين ألف حديث ولا فخر، وفي صدري اثنا عشر ألف حديث لعثمان البري، ما سألني عنها أحد من أهل البصرة فخرجت إلى أصبهان فبثثتها فيهم. اهـ

وقال أبو مسعود الرازي: كتبوا إليّ من أصبهان أن أبا داود أخطأ في تسعمئة أو قالوا ألف فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل فقال: يُحتمل لأبي داود" اهـ

[الوجيز في شرح كتاب التمييز:١٤٤]

ومن شدّة التدقيق والإتقان في هذا الباب أنهم لاحظوا من أين قد يُؤتى الثقة وأين تكون أخطاؤه وسجلوا ذلك.

قال الإمام أحمد: "ابن أبي ذئب عرض على الزهري وحديثه عن الزهري ضعيف يضعفونه في الزهري" اهـ. [شرح علل الترمذي لابن رجب:٤٨١/٢]

قال الإمام أحمد: "الذي صح لهُشَيم عن الزهري أربعة أحاديث" اهـ.

[شرح علل الترمذي:٤٨٣/٢]

وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين قال: "حديث معمر عن هشام بن عروة مضطرب كثير الأوهام" اهـ. [شرح علل الترمذي:٤٩١/٢]

قال ابن المديني: "الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق" اهـ.

[شرح علل الترمذي:٥٢٢/٢]

قال ابن رجب: "وضعَّفَ أحمد سماع عبد الرزاق من سفيان بمكة دون ما سمع منه باليمن" اهـ. [شرح علل الترمذي:٢/٥٤٤]

وذكر الإمام أحمد رحمه الله أن عبد الرزاق كان ربما لقّن الحديث بعدما عَمي فيتلقّن، فما روي عنه بعد ما عمي دخلت فيه المناكير من هذا الباب؛ قال ابن رجب: "وقد ذكر غيرُ واحدٍ أن عبد الرزاق حدّث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت فلعل تلك الأحاديث ممّا لقنها بعد أن عمي كما قاله الإمام أحمد" اهـ. [شرح علل الترمذي:٢/٥٨٠]

٩ - قال الدكتور أسد رستم: "وقد تتعدد الروايات التاريخية في أمر واحد فتتوافق أن تتناقض وحيث تتناقض يَحسُن بالمؤرِّخ أن يؤكّد بدء وقوع التناقض". [مصطلح التاريخ:١٩]

وهذا مثاله في علم الحديث ما يطلقون عليه اصطلاحيًا "المنكر" و"الشاذ" وهو أن يختلف الرواةُ في رواية إسنادِ أو متنِ حديثٍ معين، وبطبيعة الحال يُحكم للأوثق او الأكثر عادةً فإن كان مخالفهم ثقة أيضًا قيل عن حديثه (شاذًا)، وإن كان ضعيفًا قيل عن حديثه (منكرًا)، هذه طريقة بعض العلماء، وبعضهم يصف كل خطأ بالنكارة (وهو الأصح حسب تصرفات المتقدمين)، قال صالح بن محمد الحافظ: "الشاذ الحديث المنكر الذي لا يُعرَف" اهـ [شرح علل الترمذي:١/٢٣٤]

فالشاذ عندهم هو المنكر، وقوله: لا يُعرَف، أي لا يُعرَف له أصلُ صحيح، وبالطبع هذه الأحكام لا تكون إلا بعد تعذُّر الجمع والتأكد من حصول الخطأ، والجمع لا يكون تعسُّفيًا!، بل حقيقيًا فسنّة النبيّ ﷺ عندهم أعلى من الراوي الذي عُصِّبَت جناية الخطأ في رأسه.

١٠ - **قال الدكتور أسد رستم**: "لأن ما يظهر من التناقض لأوّل وهلةٍ قد يتلاشى لدى التدقيق والتحقيق، فقد لا تتفق الروايات في الزمان أو المكان أو الشخص المقصود أو ما شاكل ذلك" اهـ. [مصطلح التاريخ:١٠٩]

ثم قال: "أمّا إذا ثبت التناقض فعلى المؤرخ... أن يترفّع عن اتخاذ موقفٍ وسطٍ بين الطرفين" اهـ. [مصطلح التاريخ:١٠٩]

وهذا ما وصفته آنفًا بالجمع التعسفي.

وقال: "فلا عبرة بالعدد في مثل هذه المواقف، والحقيقة العلمية لا تثبت بالتصويت والأكثرية... فالناس كثيرًا ما ينقل بعضهم عن بعض" اهـ.[مصطلح التاريخ:١١٠]

وهذه الحال تَصدُقُ عند أهل التاريخ لا عند أهل الحديث!، لأن رواة التاريخ الذين يتحدّثُ عنهم عادةً أو لِنقل غالبًا لا نعرفهم، ربما نعرف اسم الراوي ولكن لا نعرف حفظه أو عدالته وربما لا نعرفهما معا!، ثم هم يأخذ بعضُهم عن بعض وبالتالي إذا

خالفهم آخرون فلا يُوجد مرجحاتٌ حقيقية!، أمّا عند أهل الحديث فنعرف كل راوٍ باسمه وحفظه وعدالته، فإن خالف جماعةٌ جماعة أعملنا المرجحات التي منها الحكم للأكثر عددًا إن كان مثلهم في الحفظ والعدالة قد يصيبُ ويرجحُ على الطرف الآخر، وهذه القاعدة من تأملها وجدها صحيحةً عقلًا!

وبهذا يكون قد انتهى ما أردناه من سجال بين مصطلح الحديث ومصطلح التاريخ والسجال من المساجلة المنافسة والمباراة، وكما لا يخفاك فإن الفوز في كل جولةٍ من الجولاتِ التِسع كان لمصطلح الحديث...!

ونحن وإن سمينا المنافس الأول بـ(مصطلح الحديث) فكما رأيت كثير من الجولات كانت تخوض في المباني التي تصف الاصطلاح لا الاصطلاح نفسه، وما دعانا إلى اختيار هذا للمنافس الأول إلا أن اسم المنافس الثاني مقتبسٌ منه أصالةً (مصطلح التاريخ) ولعلك خلال قراءتك لم تقف على شيء يدل على أن الكتاب وضع ليكون جامعًا للاصطلاحات التي يتحدث بها أهل التاريخ في فنهم!، وهذا صحيح... فهو كتاب مختصر في علم (النقد التاريخي).

وهنا تنبيه مهم...!

في حكايتنا للمساجلات السابقة لا يعني هذا أننا في صفٍّ منافسٍ ضد منافس!، فما كان التاريخ ليرضى أن يكون خصمًا للحديث النبوي!، فإنه لا يخفاه أن ثبوت التاريخ كعلمٍ محترمٍ له قواعده وأصوله لا يكون إلا إن اعترف بثبوت علم الحديث كعلمٍ له قواعده وأصوله، فالتاريخ أمام الحديث كثمرة معلّقة على شجرة، إن ذهبت الشجرة هل ترى تبقى الثمرة...!

ونعم علمُ التاريخ علمٌ محترمٌ له أصوله وقواعده... وعلماؤه وخبراؤه، والطاعن في عمومه داخلٌ في ضربٍ من ضروب السفسطة مكذِّبٌ حالُه مقالَه، فالطعن في عمومه لا تجده إلا تنظيرًا في بعض كتب الحيارى والمتهوكين أو محاضراتٍ وملتقيات وأمّا انفعالًا واقعيًا فلا يمكن! فلو قلت لأحدهم: ما اسمك؟ فساق لك اسمًا رباعيًّا لكان حاكيًا لك أحداثًا تاريخية يؤمن بثبوتها!، فجده الثاني تزوّج وأنجبَ جدّه الأوّل، وجدّه الأوّل تزوج وأنجب والده، وربما ذكر لك بعض الحوادث التي دارت في أثناء تكوّن هذه السلسلة فهل هذا إلا تاريخ!

نعم قد شاب علم التاريخ ما شابَه من الإدخالات التي تحوي الكذب والأساطير، وكونُ علمٍ ما دخل فيه بعض ما يشوب صَفوَه فالتعامل الصحيح عقلًا لا يكون بإلغاء العلم كله، بل بالسعي في إزالة هذه الشوائب وتنقيته، وإلا فإن علم الطب مثلًا أول العلوم التي تستحق الإلغاء!

وأخيرًا، كلُّ دينٍ وكلُّ حضارةٍ لها تاريخها الذي تفخر وتعتز به فليعلم أهله أن الطعن في منظومة علم الحديث يستلزم الطعن في تاريخهم، بل إسقاطه، وتثبيت منظومة علم الحديث يستلزم تثبيت علم تاريخهم، بل وتطهيره مما يشوبه من الكذب وبالتالي دخول أهل هذا الدين أو الحضارة فيما يضمنه هذا الحديث لأهله بشرط أن يزيد على التصديق به: الإيمان والانقياد.

علم الحديث من رفعه صار له كالشمس التي تنير الدنيا ومن رنا إلى إسقاطه صار له فوهة إلى جهنم.

قال ابن تيمية رحمه الله: "ويدل على ذلك أن جميع أئمة الحديث المعروفين المشهورين قاطعون بمضمون هذه الأحاديث، شاهدون على رسول الله ﷺ بذلك، جازمون بأنَّ من كذَّبَ بمضمونها فهو ضال أو كافر، مع علم كلّ أحدٍ بفرط علم القوم ودينهم، وأنهم أعلم أهل الأرض علما بما يصدق ويكذب بأحوال المخبرين، وأنهم يحرّرون الرواية والخبر تحريراً لا يفعله أحدٌ لا من المسلمين ولا من غير المسلمين فيما يأخذه بالنقل عن الأنبياء ولا عن غيرهم والمرجع في العلم بخبر هذه الأخبار إلى ما يجده الإنسان في نفسه من العلم الضروري ليس له إلا ذلك، كما يرجع إلى ما يجده من العلوم الوجودية كاللذة والألم وما يحس، وكل من كان من العلماء بالحديث من الأولين والآخرين يجد ذلك ويحلفُ عليه ويُباهِل عليه ، ومن شاء أن يباهلنا باهلناه

، فإن أتباع الأنبياء تباهل على ما جاءوا به ، كما دعا الأنبياء إلى المباهلة على ما أتاهم من عند الله" اهـ. [جواب الاعتراضات المصرية:٣٩]



نجم المدينة

نجم المدينة

من أعظمِ المآخذِ وأقواها في تثبيتِ حُجيَّةِ الحديثِ النبوي التي لا أذكر أنني رأيت أحدًا يتطرقُ لها في السجالات الدائرة بين أنصار السنَّة وأعدائِها، رغم أنها بِخِفَّةِ عصا موسى وهو يَحمِلُها وبِشدَّتها إذا ألقاها مِن يَمينه...!

فإن قلت: حدِّثنا عن هذا المأخَذ..

أقول: هو مالِك الإمامُ رحمه الله!

فإن قلت: وكيفَ ذلك!

فأقول: قبلَ كُلِّ شيء مالِك الإمام أشهرُ من نارٍ على علم، نجمٌ يأتمُّ بِهِ النَّاسُ عبر القرون، لا أظنُّ أن أحدًا يَجرُؤ على التشكيك بوجودهِ أو التشكيكِ بإمَامتِه عند المُسلمين! لا يشكك به إلا جاهلٌ أو مصابٌ في عقلِه..

كما نذكرُ أرسطو رأسًا في الفلسفةِ لا يُشَكُّ فيه، ونذكرُ نيوتن رأسًا في بعضِ العلومِ الطبيعيةِ لا يُشَكُّ فيه، كذلك نجمُ المدينة لا يُشَكُّ فيه.

مالك بن أنس تُوفيَ سنة ١٧٦ هـ أي بعدَ وفاةِ النبيِّ ﷺ بـ ١٦٦ سنة، وتذكرُ بعضُ المصادرِ أنَّهُ وُلِدَ سنة ٩٣ هـ أي بعد وفاةِ النبيِّ ﷺ بـ ٨٣ سنة فقط، وآخرُ الصحابةِ موتًا على الإطلاق هو أبو الطفيل عامرُ بن واثلة على الأرجح مات سنة ١١٠ هـ، وهذا قربُ عهدٍ شديدٍ بين ولادة الإمام مالك، ووفاةِ آخرِ صحابي، بل الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي كانَ الإمامُ مالِك مُكثرًا لرواية أحاديثه تُوفيَ سنة ٧٣ هـ أي قبلَ ولادةِ الإمامِ مالِك بـ ٢٠ سنة!، وكان الإمامُ مالك بينَهُ وبينَ عبد الله بن عمر إمَّا نافع مولى عبد الله بن عمر، أو سالمِ بن عبد الله بن عمر، وهذا معناهُ قربهُ الشديدُ من بيت عبد الله بن عمر الذي سبق وذكرنا أنَّه من المُكثرين من روايةِ الحديث.

فإن قلت: ما المقصودُ من هذهِ الحبكة؟

أقول: عبد الله بن عمر صحابيٌّ جليل من أشدِّ الصحابة اتباعًا ومن أكثرِهم حرصًا على الفقه، وكان عابدًا زاهدًا، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر، ونافع مولاه كان يعامُلُه مثل ابنه، كانا مُلازمين لعبد الله بن عمر، وكان رضي الله عنه معلمًا لهما.

وأمَّا الإمامُ مالِك فهو كالحفيدِ لعبد الله بن عمر في هذا الترتيب الهرمي فقد لَزَم نافعًا وسالمًا وأخذَ عنهما حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

الإمام مالك امتحن الأئمَّةُ حديثَهُ فوجدوه صحيحًا، وهو يروي عن عالِمَين جليلين من بيتِ صحابيٍّ فقيهٍ مُكثرٍ عن النبي ﷺ. هل تُشبَّهُ صِحَّةُ هذه الأحاديث إلا بوضوح الشمس في نحرِ السماء!

هذه الصورةُ احفظها وقس عليها عامة الأسانيد المتصلة التي يرويها الإمام مالك وأخرجها في كتابه (الموطأ) إلا شيئا يسيرًا جدًّا ربما..

إذا علمتَ ذلك، فأقول: لا يمكنُ لأيِّ مُنصِفٍ أن يَشكَّ في ثبوت تلكَ الأحاديث وِفقَ المُعطياتِ المذكورة، أقول: لا يَشكُّ أحدٌ بثبوتها عن النبيِّ ﷺ! إلا أن يُريدَ مُريدٌ أن يَدخُلَ بطورٍ من أطوارِ الجِنون، أو يريدُ نُصرة مذهبٍ فاشلٍ بالجدالِ والسفسطات.. فمثلُ هذا لا يدَ لنا به!

ومن المعلومِ أنَّ البحثَ العلمي متى صار إلى الطريقةِ الجدليةِ فلا فائدة تُرجَى من علمِ صاحِبِه ولا اطِّلاعه ولا فِكره.. فحتى روادُ المارستان لو حدَّثتهم بالحقائقِ الثابتةِ اليقينية لردُّوا عليك بما يدور في رؤوسهم!

فإن قلت: وما علامةُ، أو ما دلالةُ ثبوتِ كتابِ (الموطأ)؟ وما دلالة وزنهِ بين أهل الحديث؟

أقول: كتابُ (الموطأ) من أكثرِ الكُتِب التي تداولها المُحدِّثون حتى أنَّك لا تفتحُ كتابًا من الكُتِبِ الستَّة التي عليها مدارُ الإسلام إلا وجدتَ الكثيرَ من أحاديثِ الموطأ مبثوثة فيه، كان بالنسبة لهم سلسلةُ ذهبٍ يصلون بها إلى النبيِّ ﷺ بثلاث ثقاتٍ أئمَّةٍ حُفَّاظ!

بل حتى مدرسةُ الأحنافِ التي كان بينها وبين مالك بعض السجالاتِ الفقهيةِ كان لها اهتمامُها بهذا الكتاب فرواه عن مالك تلميذُ أبي حنيفة مُحمد بن الحسن، وعلَّق عليه بتعاليق يذكر فيها مذهبه ما يوافِقُ فيه مالك وما يخالفُهُ فيه.

إذًا.. وصولُ كتابِ الموطأ إلينا، ووجودُ أحاديثِهِ مبثوثةً في كُتُبِ الحديث يدلُّ دلالةً قاطعةً على ثبوتِه عن الإمام مالك وجلالةِ قدرهِ بين علماء الحديث.

حتى كان يقولُ الإمامُ الشافعي: ما في الأرض كتابٌ من العلم أكثر صوابًا من موطأ مالك. اهـ [آداب الشافعي ومناقبه:١٥٠]

وبِطبيعةِ الحال لم يكُن مقصدُ الشافعيِّ رحمهُ الله بهذا الثناء أنه أَصَحُّ من كتابيِّ البُخاري ومُسلم، فلم يكُن ثمَّ بخاري ولا مسلم...!، وإنما كان يعني ما صنَّفه بعضُ التابعين وأتباع التابعين كابن جريج، وعبد الله بن المبارك، وحمَّاد بن سلمة رحمهم الله.

وأمرٌ آخر يزيدُ المسألةَ جلاءً

من المعلومِ أن من أصولِ الاستدلالِ عند الإمامِ مالك رحمه الله عملُ أهل المدينة، فما هو عملُ أهل المدينة؟

عملُ أهل المدينة هو ما اشتهر بين فقهاءِ المدينة أو لِنقُل بين جمهورِ فقهاء المدينة، ورِثَهُ التابعونَ عن الصحابةِ وعمِلَ بِهِ الناس.

فكان الإمامُ مالك رحمه الله كثيرًا ما يُفتي، أو يُردِفُ فتواه بأنَّه وجدَ الناس (أهلَ المدينةِ) على هذا.

ولمّا راجعهُ الإمامُ الليثُ بن سعد في بعض هذا أرسل إليه فقال:

فإنَّما الناسُ تَبَع لأهلِ المدينة، إليها كانتِ الهجرة، وبها نَزَلَ القرآن، وأحل الحلال، وحرم الحرام؛ إذ رسول الله ﷺ بين أظهرهم، يحضرونَ الوحي والتنزيل، ويأمرهم فيتَّبعونه، ويسنُّ لهم فيتَّبعونه، حَتَّى توفَّاه الله، واختار له ما عنده ﷺ، ثم قام من بعدِهِ أتبعُ الناسِ لَهُ من أُمَّته، مِمَّن ولي الأمرَ من بعده، فما نزل بهم، مما علموا أنفذوه، وما لم يكن عندهم علمٌ فيهِ سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتِهادهم، وحداثةِ عهدهم، فإن خالفهم مُخالِفٌ، أو قال امرِؤٌ: غيرُهُ أقوى منهُ وأولى، ترك قوله، وعمل بغيره، ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون تلك السبيل، ويتَّبعون تلك السنن، فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهرًا معمولًا به لم أر خلافه للذي في أيديهم من تلك

الوراثة التي لا يجوز لِأحدٍ انتِحَالها، ولا ادِّعاؤُها، ولو ذهب أهلُ الأمصار يقولون: هذا العملُ ببلدنا، وهذا الذي مضى عليه من مضى مِنَّا لم يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يَجز لهم من ذلك مثل الذي جاز لهم.اهـ [تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣٢٣/٢]

وكلامُهُ وجيه فالمدينةُ كانت دارَ الخلافة، ومَجمَع الصحابةِ ﷺ، وغيرُها من البلدان كان يكون فيها الصحابيين، والثلاثة ممَّن يُعرَفون بالتحديث وحمل عنهم الناسُ وبلَّغوا، فما يكون في المدينة من عملٍ يتواطؤُ الناسُ عليه يأخذه اللاحقون عن السابقين دليلٌ مستقلٌ عظيمٌ على ثبوت السنة، فحتى لو لم يكن اللاحق (التابعي) أخذه روايةً على السابق (الصحابي) فإنه يعلم يقينًا أنَّ الناس لا يعملون إلا بشيءٍ يأثرونه عن النبي ﷺ.

فهذا سببُ تعظيم مالك لهذا الدليل الذي لم يخالف فيه أحدٌ إلا في بعض تفاصيلِه!

وبهذين المحورين المدنيين نكونُ قد أثبتنا حُجيَّة السنَّةِ ثبوت الطودِ العظيم.



قیاس فاسد

قياس فاسد

انتشرت منذ مدةٍ شبهةٌ لدكتور تاريخ هندي مع طلابه في حديقة، يشرح لهم كيف أن الأخبار التاريخية تُحرَّفُ عندما تنتقل من شخصٍ إلى آخر، ومن طبقةٍ إلى أخرى، ومن جيلٍ إلى جيل، وكيف يشوبها التغيير!، فقام هذا الدكتور الهندي بصفِّ طلابه وقوفًا أمامه في طابور، ثم وقف أمام أول الطابور وقام بفعل حركة ليس لها معنى، بل مجرد حركة لامرأة وقفت أمامه وقد كررها لأكثر من مرة، وعلى هذه المرأة أن تحفظ الحركة وتلقّنها لمن يقف خلفها في الطابور، فقامت هذه المرأة بتكرار نفس الحركة للرجل الذي يقفُ خلفها، وقام هذا الرجل بتكرار الحركة لمن خلفه أيضًا، وهكذا إلى أن انتهت السلسلة.

وكل شخص منهم لم يكن ليحفظ الحركة، بل كانت تتغيرُ باستمرار! -ونحن نسميهم رواة- فكل راوٍ يُغيّر بالحركة تغييرًا يسيرًا! وبطبيعة الحال ونظرًا لأن تصويرَ هذا المشهد قد تم في مكانٍ عام، كان يعتريهم فيه الحياء؛ لكثرة المشاهدين لهم من حولهم متسائلين عن مقصد هذا الفعل! فقد كان يُنقَصُ من الحركة في كلّ مرة، وقد وصلت تلك الحركة لآخر واحدٍ منهم مُحرَّفةً تحريفًا كلّيًا كأنها ليست هي.

وعندما استحضرتُ هذا الأمر، رأيت أن هذه الشبهة قد انطلت على كثير من الناس! فقالوا: انظر كيف تحرّفت هذه الحركة حتى وصلت إلى آخر السلسلة كأنها ليست هي! إذًا السنة تحرَّفَت على طول مسيرة نقلِها!

هكذا قفزوا من المقدمات التي صاغوها إلى النتائج التي لا تقتضيها!، وتصوُّرُ هذه النتيجة من المسألة كما يعتقدها هؤلاء كافٍ في إبطالها.

وذلك أنه يقتضي الطعن بعلم المتواترات من الأخبار، ومن يطعن بالمتواتر فحاله يُكذِّبُ تنظيرَه، وحاله يُكذِّبُ اعتقادَه، وذلك لأنك لو سألته عن كثيرٍ من الأخبار التي لم يرها بعينيه ولكنه كان قد سمع عنها في تلفازٍ، أو في برنامجٍ من برامج التواصل الاجتماعي، أو حتى من الناس، لأقرَّ بوجودها وصَدَّقَها حتى وإن لم يتبيَّن من صحة ثبوتها، وهذه الأخبار تسمى تواترًا، ولا يَختَلِفُ تواتُرها عن التواتر الذي يُذكرُ في كثيرٍ من كتب التاريخ، ومِن أَرْفَعِ التواترِ حِفظًا و كتابةً: تواتر القرآن الكريم عندنا في الدين الإسلامي منذ أكثر من ألفٍ وأربعمئةِ عام، ومع هذا فهم يطعنون به، ولا يؤمنون به ولا بغيرِهِ و لا يأبهون لتواتره أصلًا.

ومتواترات السنة أيضًا ليس الشأن فيها من طريقٍ واحد، بل من طرقٍ كثيرة، كفرضِ الصلاة وهيئاتها، وفرض الجهاد وكثير من أحكامه؛ إذ أن أي شخص مسلم حتى لو لم يسمع بالأحاديث التي يُذكَرُ فيها الجهاد فإنّه يعلمُ بقرارةِ نفسه أنّه واجب، وأنّ النبيّ ﷺ وأصحابه والخلفاء من بعده كُلُّهم جاهد، وأيضًا فرضُ الزكاةِ والصومِ،

كُلُّها متواترات، فمن يطعن بمثلها بمثل هذه الطريقة السطحية فهذا دليل على صبيانيّة فكريّة، وتسطيحٌ في البحث، وعدمُ احترامٍ لعقول الناس.

وأمّا هذه الفلسفة ألا وهي الطعن في علم التاريخ فهي موجودةٌ أصلًا ومنتشرة، وهناك احترابٌ وسجالٌ بين بعض علماء الطبيعة وبعض فلاسفة التاريخ وعلمائه فيها، فالمؤرّخون يسعوْن لإثبات أن التاريخ علمٌ موضوعي له قواعده، وبالمقابل فعلماء الطبيعة أو بعضهم يريدون إنكار ذلك.

والذي لا يعلمه كثيرٌ ممن يتداول مقطع الدكتور السالفِ الذِكر بِنيّة الطعن في السنة، أو ببعضِ الأخبارِ المروية عن النبي ﷺ، هو أن الدكتور صاحب التجربة تلك يتكلَّمُ عن مبحثٍ أكثر عُمقًا مما ظنّوه! فهو من الذين لا يرون التاريخ علمًا أصلًا فيما يبدو، ويطعنون به سواءً أكان تاريخًا إسلاميًا أم عربيًا أم أوروبيًا، فلا يُهمُّ أيًّا كان.

وللردِ على هذا الطعنِ دفاعًا عن سنة النبي ﷺ، أقول:

إذا رجعنا إلى التجربة نفسها التي عَقَدَها الدكتور فسنجدُ أنَّ الحركة التي قاموا بها كانت تنتقل من شخصٍ إلى آخر بالطريقة الآتية: الدكتور مع أول امرأة ثلاثين ثانية فقط، والمرأة مع الرجل الذي يليها عشرُ ثوان، والرجل مع الذي بعده خمسة عشر ثانية.. إلخ، هكذا كانت سلسلة الرواة في هذه التجربة!

بينما لَمَّا نقرأ مثلًا في صحبة النبي عليه الصلاة والسلام للصحابة ثلاثة وعشرين سنة.. نجد أنَّ صاحِبه أبا بكر الصديق ﵁ صاحَبَهُ أكثر من ثلاثةٍ وعشرين سنة، وبعض الصحابة صاحَبَه عشر سنين وبعضهم خمس سنين وهكذا..

فهناك فرقٌ كبيرٌ بين من يصحَب شخصًا ثلاثةً وعشرين سنة ويأخذ منه، وبين من يأخذُ الرواية من شخصٍ صحِبه ثلاثين ثانية! فطول المصاحبة يَفرق في مسألة الحفظ، وهناك أمرٌ مهمٌّ آخر ألا وهو أنه كيف تقاس تجربةٌ عابرةٌ تافهة مثل هذه بمن تعامل مع الموضوع بجديةٍ، وحرصٍ، ودين؛ يحب رسول الله ﷺ، ويفديه بدمه وماله، ويعلم أنّه سببٌ لدخوله الجنة، وبين مجموعةٍ سفيهة مجتمعة -هداهم الله جميعًا- في لقطةٍ سريعة لا يبالون لها أصلًا ولا تهمهم بكبير شيء؟!

فعندما يكون الأمر بين النبي عليه الصلاة والسلام وبين الصحابة، ثم يأتي بعد الصحابة التابعين فكثير منهم كان على دينٍ عظيمٍ جدًا جدًا في هذا الأمر، بمعنى أنه يتخذ هذا الحديث دينًا يتدين به لله تعالى.

والرواة الذين جاؤوا من بعدهم كذلك، شخص يصحب شخصًا آخر عشر سنين، وشخص يصحب آخر خمسة عشر سنة، ومنهم عشرون سنة.

قال ثمامة: "صحبت جدي أنس بن مالك ثلاثين سنة". [تهذيب الكمال:٤/٤٠٦]

وقال مُوسَى بْنِ طلحة: "صحبت عثمان ثنتي عشرة سنة". [تهذيب الكمال:٨٦/٢٩]

وقال عَبد اللهَّ بْنِ صالح كاتب الليث: "صحبت الليث عشرين سنة".

[تهذيب الكمال:١٥/١٠٤]

وقَال عَمْرو بْن زرارة: "صحبت ابن علية أربع عشرة سنة". [تهذيب الكمال:٣/٣٠]

قال مُوسَى بْنُ يسار: "صحبت مكحولًا أربع عشرة سنة". [تهذيب الكمال:١٧٠/٢٩]

هذه الأمثلة غيضٌ من فيض، بل كان هذا هو الأصل بين كثيرٍ من العلماء والرواة، يأخذ حديث شيخه سواءً كان ألف حديث أو عشرة آلاف، يُدوّنها ويتحفّظها وتبقى معه سنون طويلة، وبطبيعة الحال لن يكون هذا التلميذ آخذًا من شيخ واحد فقط، بل قد يرحل خلال تلك الفترة إلى شيخٍ آخر يكتب عنه، وقد يكون في بلدته أيضًا شيوخ فيُلازمُهُم أيضًا ويأخذُ عنهم؛ فأين هذه الحال من تجربةِ الدكتور وسَفَهِهَا!!

وهناك آثار عن السلف كثيرة في بيان شدّة حرصهم على هذا الأمر والوصيةِ بحفظ الحديث ومذاكرته، ففي مقدمة سنن الدارمي روى كثيرًا من الآثار في طريقة السلف في حفظ الحديث وتذاكره:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: "تَذَاكَرُوا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ يُهَيِّجُ الْحَدِيثَ".

[سنن الدارمي:٤٧٧/١]

قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: "تَذَاكَرُوا هَذَا الْحَدِيثَ، وَتَزَاوَرُوا، فَإِنَّكُمْ إِنْ لَا تَفْعَلُوا، يَدْرُسْ".

[سنن الدارمي:٤٨٨/١] أي يذهب من قلوبكم، ودُرِسَت البئر أي: طُمست.

ولقد رَوَى الخَطِيبُ البَغْدِاديِّ عَنْ عَلقَمةَ قَالَ: "أطِيلُوا ذِكرَ الحَديثِ لا يَدْرُس".

[الجامع:١/٢٣٨]

وعَنْه أيضًا في الجامع، قَالَ: "تَذَاكَرُوا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ ذِكْرَهُ حَيَاتُهُ".

وعن ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، قَالَ: "تَذَاكَرُوا هَذَا الْحَدِيثَ، لَا يَنْفَلِتْ مِنْكُمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِثْلَ الْقُرْآنِ مَجْمُوعٌ مَحْفُوظٌ، وَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَذَاكَرُوا هَذَا الْحَدِيثَ يَنْفَلِتْ مِنْكُمْ، وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ حَدَّثْتُ أَمْسِ فَلَا أُحَدِّثُ الْيَوْمَ، بَلْ حَدِّثْ أَمْسِ، وَلْتُحَدِّثِ الْيَوْمَ، وَلْتُحَدِّثْ غَدًا". [سنن الدارمي:١/٤٧٩]

وهناك نماذج كثيرة فَذّة في حِفظ الحديث، فمنهم الشعبي كان يقول: "ما سمعت منذ عشرين سنة رجلًا يُحدّث بحديثٍ إلا أنا أعلم به منه، ولقد نسيت من العلم ما لو حفظه إنسان، أو رجل لكان به عالمًا". [سير أعلام النبلاء:٤/٣٠١]

وقد جَاء في تَرجمة أحمدَ بنِ الفُرَاتِ (أبي مسعودٍ الرَّازي): "أنَّه كان يُكرِّرُ كلَّ حَديثٍ خمسَ مائةِ مَرَّةٍ". [تهذيب الكمال:١/٥٨]

وقَالَ له رَجلٌ: "إنَّا نَنْسى الحديثَ؟ فقال: أيُّكمْ يرْجِعُ في حِفظِ حديثٍ وَاحدٍ خمس مئة مرَّةٍ؟! قَالوا: وَمَنْ يَقوَى عَلَى هَذَا؟ فَقَال: لِذاكَ لا تحفظون".

[تهذيب الكمال للمزي:١/٤٢٤]

وقال عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ: سمعتُ يحيى بنَ مَعِينٍ يقولُ: "لَو لم نَكتُب (وفي لفظٍ: نَسْمَع) الحَديثَ خمسينَ مَرَّةً مَا عَرَفناه". [تاريخ دمشق:١٤/٦٥]

وكان أبو هريرة ﷺ حافِظُ الإسلام يجلسُ عند غرفة عائشة ﷺ ويسرُدُ عليها الأحاديث من حفظه ويراجع عليها ﷺ، فهذه مذاكرة الحديث، وما كانت تنقم عليه إلا شيئا واحدًا، أنّه كان يُسرِع في سرد الحديث، فتقول: "ما كان هكذا النبيُّ ﷺ".

ومن صُوَرِ المذاكرة ما قاله أبو زرعة لعبد الله بن أحمد بن حنبل، قال له: "أبوك يحفظُ أَلْفَ أَلْفِ حديث"، فقال له: وما يُدرِيك؟ قال: "ذاكرتُه فأخذتُ عليه الأبواب"؛ فقد زار أبو زرعة الإمام أحمد بن حنبل وترك الإمام أحمد بن حنبل قيامَ تلك الليلة وتذاكرا على الأبواب، وقد عرفَ الإمامُ أحمد في تلك المذاكرة قوة حفظ وتميّز أبي زرعة، وعَرف أبو زرعة وازداد يقينًا بقوة حفظ الإمام أحمد وتميّزه في هذا الباب، وعرف أنّه يحفظ ألفَ ألفِ حديث. [الجرح والتعديل لابن أبي حاتم]

وعلي بن المديني، يقول: "كنت إذا قدمت إلى بغداد منذ أربعين سنة كان الذي يذاكرني أحمدُ بن حنبل، فربما اختلفنا في الشيء فنسأل أبا زكريا يحيى بن معين، فيقوم فيُخرِجُه، ما كان أعرفه بموضع حديثه". [تاريخ بغداد:٢٦٣/١٦]

وأحمد بن سِنان يقول: سمعت أبا هريرة الواسطي يقول: "كانت الحلقة لعبد الرحمن بن مهدي في مسجد الجامع، وكان معاذ بن معاذ يقعد إلى سارية في الصدر عن يمينه يحيى بن سعيد وعن يساره خالد بن الحارث وعبد الرحمن له المسألة والمذاكرة وهؤلاء مرة بعد مرة الحديث بعد الحديث". [الجرح والتعديل:٢٥١/١]

وقال عبد الرحمن: سمعت أبي يقول: "قلت على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرب عليّ حديثًا غريبًا مسندًا صحيحًا لم أسمع به، فله عليّ درهم يتصدق به"؛ وقد حضر على باب أبي الوليد خلقٌ من الحِلَق، أبو زرعة فمن دونه، وإنما كان مرادي أن يُلقى عليّ ما لم أسمع به ليقولوا: هو عند فلان فأذهب فأسمع، وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيَّأ لأحد منهم أن يُغرِب عليَّ حديثًا" .

[الخطيب في تاريخ بغداد:٤١٤/٢]

ومن هذه الآثار نستَشِفُّ أنّ الأحاديث بينهم عامَّتُها كان مشهورًا؛ لأن الأصل في المذاكرة أن تكون في شيء غالبه يعرفه الطرفان المتذاكِران، ومن المعروف في سيرتهم ترك الغريبِ المستنكَرِ من الأحاديث وتنكُّبِه؛ حتى قال أبو داود عن كتابه السنن: "والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئًا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يُحتَجُّ بحديث غريب" اهـ.

فمِثلُ هذي المعطيات لا يُقاسُ عليها السَفَه الذي حصل من الدكتور الهندي مع طلابه! هداهم الله جميعًا، وذلك ضَعفُ تصوّرٍ واعتباطيةٌ في الأداء في إلقاء الشبهات، فنسأل الله العافية والسلامة.

وأفضل ما يمكن أن يُقاسَ عليه علم الحديث في السياقات الحاضرة: المدرسة والجامعة.

فإن قال قائلٌ: وكيف ذلك؟

فأقول: المدرسةُ يدخلها الصبيُّ وعمره ست سنوات، ويبقى فيها اثنا عشر سنة، كل يوم يأخذ دروسًا جديدة، وكلّ يومٍ يبني على اليوم الذي قبله، وطِوال العام هناك واجبات تُفرض عليه من معلميه، واختبارات تُعقدُ لتقدير درجة إتقانه لِما يُلقى إليه من العلم، حتى إذا وصل إلى السنة الأخيرة كان معه خُلاصاتُ العلوم التي درسها، ويُعقدُ له اختبار نهائي إذا اجتازه حصل منه على أحكام أخيرة كل مادة لها درجة معينة توضع حسب بَلائِه في الاختبار المخصص لها، وأيضًا يُحكم عليه بحكمٍ شاملٍ واحد يقال: "ضعيف" أو "جيد" أو "جيد جدًا" أو "ممتاز".

ومن ثم الجامعة يسير فيها سَيرَهُ في المدرسة.

وهذه الطريقة تشبه طريقة سير المحدّثين والرواة من أوجه وتختلف عنها من أوجه، فرواةُ الحديث يبدؤون بجمع الأحاديث، يدوّنون أو يحفظون حفظ صدر، كلُّ راوٍ له طريقته، وعليهم مراجعة محفوظاتهم دائمًا كما مرَّ معنا من تواصيهم فيما بينهم بذلك، وهناك اختبارات دورية يُنبّه الراوي على خطئه فيها، وإذا لم يتراجع عنه قد يُترَك حديثه، وهذه الاختبارات يُصدرُ من خلالها أحكامٌ على الرواة تُلازِمُهم وبناءً عليها يُحكم على أحاديثهم الموجودة في الكتب.

فيُقال: "فلانٌ منكرُ الحديث"، هذا كقولنا: راسبٌ في المدرسة؛ أو يُقال: "فلانٌ ضعيفُ الحديث"، أو يُقال: "صدوق"، أو يُقال: "ثقة" (إن كان متقنًا لحديثه)، وهكذا..

خُذ مثالًا كتاب "الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المقدسي، ذكر فيه أكثر من ثمانيةِ آلاف راوٍ، وعامّتُهم ذَكَر شيوخهم وتلاميذهم وأحكام العلماء المتقدمين عليهم، وعملُهُ في هذا ليس بدعةً ابتدعها وأوراقًا سطَّرَها من نفسه وذائِقته واختراعاته، بل هو مُهذَّبٌ وجامِعٌ لعلم من قبله، فهو أتى بكتب العلماء المتقدمين من قبله الذين عاصروا حقبة الرواية ثم صنَّفَ كتابه الضخم بناءً على ما دوّنوه فيها، فلولا هذه المراجع لما جاء ولا ذهب.

وبناءً على هذه المرحلة نقول: لا يوجد حديثٌ في كتب المسلمين لا يمكن الحُكم عليه بالأحكامِ الحديثيةِ المعروفة بناءً على الحكم على رجاله، أو بناءً على غيرِها من طرائق الحكم المبحوثة والمُدوَّنَةِ في كتب علم الحديث والتي لا يجهلها الشيوخ والعلماء!

وأخيرًا..

إنَّ الذي يبني بُنيانه على شفا جرفٍ هارٍ فلن يلبث أن ينهار عليه انهيارًا أليمًا، وذاك أن الحق أبلج والله حفيظ والجنود مُسخَّرة، ولو اجتمعت الإنس والجن على أن يُسقطوا جبلًا بالنفخ عليه لما فلحوا، وكذا هذا الدين: متين، راسخ، لا يَهُزُّه كيد المبطلين، والهدى هدى الله؛ وبهذا نكون قد أجهزنا على هذه الشبهة بكلامٍ يكفي العاقل، ولمن

يطلب زيادة اليقين في هذا البحث فسيجد ضالته في المقال الذي عنونته بـ "هلَّا حدثتنا عن هذا الأمر".



مأزق الدارقطني

مأزق الدارقطني

الإمام الدارقطني اسمٌ لامعٌ مِحوري في جسد تاريخ علم الحديث، له عدّة مصنفات نافعة مفيدة، ما زال طلاب العلم يتداولونها ويعطونها قدرها، ويلِجونها من الباب الذي أُلّفت لأجله، منها "السنن"، و"العلل"، إلّا أنّه ثمّة كتاب استفاد منه أيضًا الحيارى أعداء حديث النبي ﷺ، وأنزلوه بغير منزلته التي صُنّف لأجلها وهو كتاب "التتبع".

فإن قيل: فما قصة هذا الكتاب؟

فأقول: هو كتاب عَمَد فيه الإمام الدارقطني إلى كتابَيْ الصحيحين وقام بمراجعتهما مراجعةً دقيقة جدًا جدًا سجّل بناءً عليها انتقادات وملاحظات حول عدد من الأحاديث لا يمكن تسجيل مثلها إلا من شخص ذي فهمٍ وحفظٍ ودقةِ ملاحظة كالدارقطني.

فجاء معاشر الطاعنين في السنة على اختلاف أطيافهم ومشاربهم، فجعلوا من هذا التصرف من الإمام الدارقطني رحمه الله متكأً يتكئون عليه في أطروحاتهم، وينطلقون منها في هجماتهم، واتخذوا من فعل الإمام الدارقطني هذا جُنَّةً يتدرّعون بها من هجمات المدافعين عن حديث رسول الله ﷺ، وحربة يحتربون بها في حربهم على أحاديث الصحيحين خصوصًا والسنّة عمومًا، وما علموا أنّه رحمه الله حربٌ عليهم، وحِصنٌ للصحيحين ضد طعوناتهم كما سنبيّن ذلك إن شاء الله تعالى.

فيقرّر الحداثيون والتنويريون تقريرًا مغالطًا مَفَاده: بما أنّ الإمام الدارقطني طعن في ٢١٨ حديثًا من أحاديث الصحيحين، إذًا نحن لنا الحق في الطعن بغيرها!

وهذا التقرير ينقسم إلى:

المقدمة: الإمامُ الدارقطني انتقد أحاديث في الصحيحين.

النتيجة: كلُّ شخصٍ له الحقُّ في انتقاد أحاديث الصحيحين.

وعند التأمُّل نجد أن هناك اختلافًا كبيرًا بين المقدمة والنتيجة، ومن الممكن أن نُقرّبَها من خلال المثال التالي الذي اخترنا أن يكون في السياق الطبي لشدة وطأته على قلوب الناس!:

لو قرأنا في الأبحاثِ الطبيةِ أو العلاجاتِ التي كانت تُستعمَلُ بكثرةٍ بين الناس واكتُشِفَ لاحقًا أنَّها كانت تسبِّبُ أمراضًا خطيرةً أو تشوهاتٍ أو غيرها (كأعراضٍ جانبية) وبالتالي تم الاستغناء عنها بكل سهولة!

السؤال هنا: هل يستطيعُ شخصٌ عاميٌّ بعد أن يقرأ في تلك الأبحاث أن يهجم على موسوعة (British national formulary) التي تجمعُ أسماء الأدوية والعلاجات الطبية فيقرأها ويُقلِّبها، ثم يسوِّدُ صفحاتٍ في الأدوية التي يجب الاستغناء عنها من تلك الموسوعة زاعمًا أنَّها تخالِفُ العلم الحديث، وإن اعترض عليه معترضٌ، استدلَّ عليه بأنَّ بعض المتخصصين فعل مثل ذلك مع علاجاتٍ أخرى!

هل يستطيع عاميٌّ فعل ذلك؟

بالطبع لا..

فالعاميُّ هنا قفز عبر مقدمةٍ خاطئةٍ إلى نتيجةٍ مماثلةٍ لنتيجةِ هؤلاء التنويريين؛ حيث أنَّ الدارقطني إمامٌ في علم علل الحديث والحديث عمومًا، فعند انتقاده لبعض الأحاديثِ في الصحيحين فهو انتقادٌ لما هو إمامٌ في بابِه، والعاميُّ في العِللِ كالعاميِّ في الطب لا يحِقُّ لهُ الكلامُ في الباب الذي هو عاميٌّ فيه، ولكن يبقى لهُ الحقُّ أن يتعلَّم ثُمَّ يتكلَّم.

فإن قال قائل: من هو الدارقطني؟

وما هو كتاب الدارقطني بشيءٍ من التفصيل؟

وما الفرق بين طريقته وطريقة هؤلاء الحداثيين؟

وما وجه زعمك أن الدارقطني حربٌ عليهم لا ناصرٌ لهم؟

فأقول **أولًا**: أمّا سؤال من هو الدارقطني فهو سؤال مهم جدًا نتبيّن من خلاله عُلوَّ قدمه في هذا الباب، وتأهّله لمثل هذا المقام الذي هو نقد عمل صاحِبَيْ الصحيحين.

فالدارقطني: هو الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، من كبار أئمة علل الحديث، ذكر الذهبي في سيرته أنّه كان يحفظُ الحديث لحظة سماعه، وقال البرقاني: "كان الدارقطني يُملي عليّ العلل -أي كتاب العلل- من حفظه".

علّق الذهبي على هذا قائلًا: "إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية فهذا أمر يُقضى به للدارقطني أنه أحفظُ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه بحفظه فهذا ممكن" اهـ.

قلتُ: كتاب العلل المطبوع في أحد عشر مجلدًا تكلّم فيه الدارقطني على ٤١٢٨ حديثًا وبيّن عِلَلَها وربما سرد للحديث الواحد أكثر من عشرة أسانيد مِن حفظه.

قال ابن كثير عن كتابه العلل: "وهو من أجلّ كتاب، بل أجلُّ ما رأيناه وُضِع في هذا الفن لم يسبق إليه مثله" اهـ. [اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير]

إذًا شخصٌ بهذا المقام لمّا يتكلّم عن بعض أحاديث الصحيحين فهو يتكلم في سياقِ تخصصه الذي بَرَع فيه، وأمّا هؤلاء الطاعنون فليس علم الحديث ولا علم العلل من شأنهم لا من قريب ولا من بعيد، فهم عوامٌ من عوامِ هذا الباب، لا يحق لهم الحديث فيه إلا من باب السؤال للتعلم، كالعاميّ في باب الهندسة، أو العاميّ في باب الطب.

ثانيًا: ما قصة كتاب الدارقطني المسمى بالتتبع؟

ذكرنا سابقًا أنّ الإمام الدارقطني عمل مراجعة كاملة لأحاديث الصحيحين بغرض تتبع مدى صحتها والبحث عما قَصُر عن شرطهما.

قال رحمه الله في مطلع كتابه: "ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، بينت عللها والصواب منها" اهـ. [الإلزامات والتتبع:١٢٠]

والإمام رحمه الله جمع في كتابه هذا ٢١٨ حديثا فقط، منها (٣٢) حديثا اتفقوا على إخراجه، انفرد منها البخاري بـ(٧١) انفرد منها مسلم بـ(١١٥) ونحن نعلم أن البخاري روى في صحيحه (٧٢٧٥) حديثًا مع المكرر ومسلم (٧٦٦٦) حديثًا مع المكرر.

فالمتأمل لهذا المشهد يجد أن شخصًا مثل الإمام الدارقطني بعد بحثه وتقصّيه في هذا العدد من الأحاديث لم يقف إلا على ٢١٨ حديثًا بإمكانه أن ينتقدهم مع الأخذ بعين الاعتبار المفاجأة التي سأفجرها بعد قليل إن شاء الله.

إذًا بقيّة أحاديث الصحيحين التي لم يتعرض لها الدارقطني فهو يصححها لِزامًا ولا يُورَد عليّ أنه ربما توقف في أحاديث ولم يذكرها في هذا الكتاب، لأن هذا لم يحصل والإمام الدارقطني ذكر في التتبع حتى الأحاديث التي لم يجزم بها فقد قال تعليقًا على حديث رقم ٩٤: "في النفس منه شيء" اهـ.

فالحاصل أن عمل الدارقطني على الصحيحين زادهما متانة وقوة وإشراقا والذي يتعرض لبقية أحاديث الصحيحين فهو يتعرض لأحاديث صححها البخاري ومسلم وسكت عنها الدارقطني موافقةً لهما، فمن ذا يقوم للجبال.

والمفاجأة التي أريد أن أفجرها هنا أن هناك قرابة ٥٠ حديثًا في كتاب التتبع، الإمام الدارقطني ينصُّ على صحتها! ولكنه ذكرها في كتابه إمّا:

١ - يُضعّفُ أحد الأسانيد التي رُوَيت من خلالها ويصححُ أسانيد أخرى لها.

٢ - أو يذكر حديثًا تفرّد به أحدهما، ويُلزِم الدارقطني الآخر بإخراجه.

٣ - أو يصحّحُ وقف الحديث، ويجعله من قول الصحابي (ويكون الحديث مما لا مجال فيه للاجتهاد فهو أصالةً مأخوذٌ من النبي ﷺ).

٤ - وربما ذكر الحديث ونفى عنه شبهةَ تضعيفٍ قد تُورَد عليه.

وأذكر بعض أرقام تلك الأحاديث حتى يتسنّى لمن يريد المراجعة أن يطّلع بنفسه:

(٦٨، ٩٢، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١١٦، ١٢٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٦، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٧، ١٨٧، ١٩١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧)

فها قد أجبنا على أسئلة: من هو الدارقطني وما قصة كتابه، وكيف أنه حجة لنا في تثبيت عظمة الصحيحين اللذين يعد الطعن بهما بوابة لإسقاط حجية السنة.

بقي هنا سؤالٌ محوريٌّ في هذه القضية وهو:

ما طبيعة مؤاخذات الإمام الدارقطني على الصحيحين؟

وما وجه اختلافها عن مؤاخذات الحداثيين والتنويريين؟

بعد قراءة كتاب "التتبع" ظهر لي أن عامة انتقادات الدارقطني للأحاديث كانت في الصناعة الإسنادية بطريقة دقيقة جدًا، وأمرٌ فيه أخذٌ وردٌ خاصةً أنّنا نجد أحيانًا أئمةً لا يقلّون شأنًا عن البخاري يوافقونه في حُكمه، ولم ينتقد الدارقطني إلا متن حديثٍ واحد من بين كل الأحاديث التي انتقدها.

قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى في تحقيقه لكتاب الدارقطني: "وإذا قال القائل إن الأمة قد تلقت ما في الصحيحين بالقبول، قالوا فهذا الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي وأبو علي الجيلاني الغساني قد استدركوا على الصحيحين، فأحببت أن أنقل لهؤلاء كلام أهل العلم في الإجابة عن هذه الاستدراكات ليعلموا أن غالب هذه الاستدراكات في الصناعة الحديثية ليست في أصل المتن". [مقدمة الإلزامات والتتبع:٦]

فالدارقطني رحمه الله لم تقع مؤاخذاته على كلا الكتابين إلا داخل السياق الشرعي العلمي الذي له أصوله وقواعده المعروفة، لا مجرد شبهات وإشكالات عقلية! أو الهوى المتدثّر بالدِثار الشرعي كما يفعل بعض الحداثيين والتنويريين، فهذا هو الفرق الجوهري بين الإمام الدارقطني وأولئك المتسلّقين عليه، الإمام يردُّ الحديث بمقدمات شرعية لها أدلّة في داخل السياق الشرعي، وهم يردّون الحديث إما لشبهة

باعِثُها فهمٌ مريض، أو شبهة باعثها انبطاح وإرادة موافقة ثقافة غالبة يخالفها هذا الحديث، أو خدمة للمشروع الإنساني الإلحادي أو بيع الذمم وقبض الأموال مقابل ذلك تحت اسم دعم علمي مثلًا وهذا مشهور عن بعض الأسماء المعروفة في الساحة.

وأخيرًا قد تبيّن مما سبق أن مثل هؤلاء والدارقطني كمثل اليعاسيب التي تحوم على النار تبغي ضوءها، فكان فيه هلاكها..

وأخيرًا: لا أقول أنّ نقد حديث في أحد الصحيحين أمرٌ محرمٌ من أصله، بل وكما يعلم طلاب العلم الشرعي أن الأئمة المتقدّمين انتقدوا بعض الألفاظ في أحاديث خرّجها صاحبا الصحيحين أو أحدهما، فإن قيل: فما العمل هنا؟، فأقول: صار البحث بين عالم إمام وعالم إمام آخر، وفرصة كون الحق مع صاحِبَي الصحيحين كبيرة جدًا جدًا؛ إذ أنهم من أَمْرَسِ فرسان هذا الباب وأحذقهم.

وأمرٌ آخر: لو جمعنا كافّة الأحاديث التي تم انتقادها على صاحِبَي الصحيحين والتي لن تبلغ رقمًا ذا بال أصالةً، فإنّك لن تجد فيها حديثًا واحدًا يُبنى عليه أصل ويكون متفرّدًا في بابه، بمعنى أنه لو تم الطعن في صحة حديث معيّن منها لن تكون نتيجة الطعن إسقاط لأصل من أصول الإسلام، أو نقض لأحد مبانيه العظام، ولا حتى

تشويش على شيء معلوم من الدين بالضرورة، لأن مثل هذه الأمور تجد أنّ النصوص الشرعية عادةً متعاضِدة على تثبيتها وإبرازها كي لا يكون لأحد حُجّة على الله سبحانه وتعالى، والعجيب في الأمر أن المتذرّعين بصنيع هؤلاء الأئمة تجد أن عامة طعوناتهم في أحاديث تدور معانيها على مسائل هي من أصول الدين ومن مبانيه العظام أو شيء معلوم من الدين بالضرورة، وبطبيعة الحال يتعامَوْنَ عن كونِ ما يطعنون به موجودًا في عشرات الأحاديث، بل ربما تجد في القرآن ذكر شيءٍ من جنس الشيء الذي يطعنون به كما ناقشنا في مقال "مآلات خطيرة" وبالتالي يلزمهم الطعن في الآيات القرآنية أيضًا! وهذا مآل صعب أيضًا قد يَجْبُنُ عنه بعضهم أو يأباه ويتقحمه آخرون.



مأزق المتشابه

مأزق المتشابه

قال حماد بن زيد، سمعتُ أيوب يُحدِّث عن عِكرمة قال: "إنما أنزل الله متشابه القرآن ليضل به". [الضعفاء للعقيلي]

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذي أَنزَلَ عَلَيكَ الكِتابَ مِنهُ آياتٌ مُحكَماتٌ﴾ بفضله.

﴿هُنَّ أُمُّ الكِتابِ﴾ أصله ومرجِعُه.

﴿وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ﴾ بحكمته.

﴿فَأَمَّا الَّذينَ في قُلوبِهِم زَيغٌ فَيَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ مِنهُ﴾ هذه علامتُهم وميّزتهم، ولكن لماذا؟ ﴿ابتِغاءَ الفِتنَةِ وَابتِغاءَ تَأويلِهِ﴾ يصرفُ بها حقائق الآياتِ المحكماتِ عن المراد منها.

ثم ذكر سبيل الراشدين فقال: ﴿وَالرّاسِخونَ فِي العِلمِ يَقولونَ آمَنّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنا وَما يَذَّكَّرُ إِلّا أُولُو الأَلبابِ﴾ [آل عمران:٧] آمنوا بالمحُكم وحكّموه على المتشابه.

فما هو المحكم والمتشابه؟

قال السمعاني: "وَفِيه قَولَانِ آخرَانِ: أَحدهمَا: أَن المحكمات مَا لَا يشْتَبه مَعْنَاهَا، والمتشابهات مَا يشْتَبه ويلتبس مَعْنَاهَا.

وَالْقَوْل الثَّانِي: أَن المحكمات مَا يسْتَقلّ بِنَفسِهِ فِي الْمَعْنى، والمتشابهات مَا لَا يسْتَقلّ بِنَفسِهِ فِي الْمَعْنى إِلَّا بِنَوْع اسْتِدْلَال، أَو رَدٍ إِلَى غَيره؛ وَإِنَّمَا سميت مُحكمات من الإحكام؛ كَأَنَّهُ أحكمها؛ فَمنعَ الْخلق من التَّصَرُّف فِيهَا؛ لظهورها ووضوح مَعْنَاهَا. ﴿هنّ أمّ الْكتاب﴾ لِأَن الْخلق يفزعون إِلَيْهِ، كَمَا تفزع الْفُرُوع إِلَى الْأُصُول" اهـ.
[تفسير السمعاني:١/٢٩٤]

قال ابن كثير: " ﴿هُوَ الَّذِي أَنزلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تأويله﴾ يُخْبِرُ تَعَالَى أَنَّ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، أَيْ: بَيِّنَاتٌ وَاضِحَاتُ الدَّلَالَةِ، لَا الْتِبَاسَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَمِنْهُ آيَاتٌ أُخَرُ فِيهَا اشْتِبَاهٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ أَوْ بَعْضِهِمْ"
اهـ. [تفسير ابن كثير:٢/٦]

فكلُّ ما تجدهُ في القرآن من آياتٍ يشتبهُ عليك معناها فالله سبحانه بحكمته أنزلها ليمتحِن بها حقيقةَ إيمانِك وتسليمك له سبحانه، فأهلُ الحقِّ يَرُدُّون المتشابه إلى الُمحكم، ويرفعون أمر ما استعصى عليهم إلى علمائِهم كما هو دَيْدَنُ أهل الحق من

قبلهم، كما سيأتي من أحوالِ الصحابة ﷺ والتابعين لهم بحُسن ما أدبهم به الرسول الكريم ﷺ.

وأمّا أهلُ الأهواء فإما أن يعطِفوا القرآن من متشابِه على أهوائهم، وإمّا أن يقعوا في فخِّ ما نصَبه الله لهم من مأزق الامتحان، فيَتِيهون في ظلماتِ الشكِّ والريبة، فتجد أن عامتهم يستدل من القرآن بآياتٍ ومن السنة بأحاديثٍ إمّا أن يكون فيها ردٌّ عليهم، وإمّا أن تكون من المتشابه الذي إذا جُمع مع المحكم يُفهم منه الأمر على وجهه؛ ولكن لمرض قلوبهم وفساد عقولهم وانطماس بصيرتِهم تجدهم يهاجمون المُحكم بالمتشابه.

قال ابن القيم رحمه الله: "وهذا فعل الذين يستمسكون بالمتشابه في ردِّ المُحكم، فإن لم يجدوا لفظًا متشابهًا غيرَ المُحكم يردونه به، استخرجوا من المحكم وصفًا متشابهًا وردّوه به، فلهم طريقان في ردِّ السنن: أحدهما ردُّها بالمتشابه من القرآنِ أو السنن، الثاني جعلهم للحكم متشابهًا ليعطلوا دلالته" اهـ. [إعلام الموقعين:٢/٢٠٩]

والعلماء قد دوّنوا من القديم في هذا الباب في تأويل مُختلفِ الحديث ومُشكلِه، دليلًا على كون هذه القضايا تُثار عليهم، ومن الكتب التي دُوّنت: "اختلاف الحديث" للشافعي، "مختلف الحديث" لابن قتيبة، و"شرح مشكل الآثار" للطحاوي.

قال المعلمي رحمه الله: "ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثيرٌ من الناس، وقد أُلِّفت في ذلك الكتب وكذلك استشكل كثيرٌ من الناس كثيرًا من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، منها ما هو من رواية كبار الصحابة أو عددٍ منهم كما مر، وبهذا يتبيّن أن استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يُستشكلُ ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفوًا وإنما هو أمرٌ مقصودٌ شرعًا؛ لِيبلوَ الله تعالى ما في النفوس ويمتحن ما في الصدور وييسر للعلماء أبوابًا من الجهاد العلمي يرفعهم اللهُ به درجات" اهـ. [الأنوار الكاشفة:٢١٨]

إذًا هجوم الإشكالات هذا بابها على القلب، هي من الابتلاء والامتحان الذي يقدّره الله على عبده ليختبر إيمانه.

فإن قيل: وما المَخرَجُ من مِثل هذا المأزق؟

فيُقالُ: هو باتباع الطريق الذي رسمه الشرعُ لنا، فأولًا نقول: ﴿آمنّا بِهِ كلٌّ من عندِ ربِّنا﴾ [آل عمران:٧]

فلا نضرب الآيات والأحاديث ببعضِها ولا نردُّ شيئًا منها بأنفسنا.

ثمّ الخطوة الثانية: ﴿فاسألوا أهل الذِكرِ إن كنتم لا تعلمون﴾ [الأنبياء:٧]، هلّا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العيِّ السؤال، فشفاءُ الجهالةِ، وذهابُ ألمِ الجهل بسؤال أهل العلم عما أُشكِل، والاهتداءُ بأنوارهم بإذن الله إلى سواء الصراط.

قال ابن تيمية رحمه الله: "كذلك الشكُّ والجهلُ يؤلِمُ القلب، قال النبي ﷺ: »هلّا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العيِّ السؤال«، والشاكُّ في الشيء المُرتاب فيه يتألم قلبه حتى يحصل له العلم واليقين، ويُقال للعالم الذي أجاب بما يبين الحق: قد شفاني بالجواب؛ والمرض دون الموت فالقلب يموتُ بالجهلِ المطلق ويمرض بنوعٍ من الجهل فله موت، ومرض، وحياة، وشفاء، وحياته، وموته، ومرضه، وشفاؤه أعظم من حياة البدن، وموته، ومرضه، وشفائه، فلهذا مرض القلب إذا ورد عليه شبهة أو شهوة قوّت مرضه، وإن حصلت له حكمة، وموعظة كانت من أسباب صلاحه، وشفائه. قال تعالى: ﴿ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض﴾ [الحج:٥٢]؛ لأن ذلك أورث شبهة عندهم، والقاسية قلوبهم لِيبْسِها؛ فأولئِك قلوبهم ضعيفة بالمرض فصار ما ألقى الشيطان فتنةٌ لهم، وهؤلاء كانت قلوبهم قاسية عن الإيمان فصار فتنةً لهم".

وذِكرُ الشيخ لِألم القلب من الجهل شيء حقيقي حاصل، ويتضاعفُ في الشبهاتِ الحاصلة من الجهل، بل ربما طغى ألمها حتى فاق عذابه ألم البدن، فإن امتحاناتِ القلوب أشدُّ من امتحانات الأبدان، وبالتالي فإن ألمها أشدُّ من ألمها، ومع هذا كلّه فإن كثيرًا مما انبرى للرد على الشبهات، أو الإجابة على تساؤلات الناس يحصل معه كثيرًا أن يعرِضَ عليه شخصٌ شبهةٌ قد قضت مضجعه، فيُجيب عليها بأسهل ما يكون، وربما استسخف السائلُ الشبهة بعد أن عرف جوابها وتظهر حقيقة أنها:

حُجَجٌ تَهَافَتْ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا

حَقًّا وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ



الإشكال لا يعني الانتقاض

الإشكال لا يعني الانتقاض

وصلتني رسالةٌ ذاتَ يومٍ من أخٍ مصري يستأذن في طرح بعض الشبهاتِ حول بعض المسائل الشرعية، فرحّبتُ به ووافقتُه على ذلك، ثم صار يعتذر بأن هذه الشبهات ليست منه، بل هي من صاحبٍ له قد توَّغلت في قلبه حتى نقضت إيمانه.

فما كانت الشبهة؟

قال الأخ ناقلًا للشبهة: إن الله سبحانه وتعالى بعد أن خلق آدم عليه السلام قد أسكنه الجنة بناءً على قوله تعالى: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف:١٩]

فهنا آدم عليه السلام قد دخل الجنة وعاين ما فيها من النعيم الذي قد تفضّل الله به عليه بالتأكيد، وكأنّ ذاك الشاب استحضر قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه:١١٨-١١٩]، فكيف يؤمن المسلمون بهذه الآيات وما يناقضها من قول النبي ﷺ، كما في الحديث القدسي: قال الله ﷻ: "أعددت لعباديَ الصالحين ما لا عينٌ رأت، ولا أُذنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بشر، مصداقُ ذلك في كتاب

الله : ﴿فَلا تَعلَمُ نَفسٌ ما أُخفِيَ لَهُم مِن قُرَّةِ أَعيُنٍ جَزاءً بِما كانوا يَعمَلونَ﴾" متفق عليه.

[رواه البخاري:٤٧٧٩ ومسلم:٢٨٢٤]؟!

فتأمَّل مقدارَ تفاهةِ إشكالٍ أَعْلَوْ مَنزِلتَهُ وسمَّوهُ شبهة، ثم كان سببًا في تخلِي إنسانٍ عن إيمانه، آيةٌ في كتاب الله، وحديثٌ قُدسِيٌّ مِصداقه أيضًا في كتاب الله يَنخَرُ في جسدِ الأمة ١٤٠٠ سنة، لم يهتدِ لكشفه عالم ولا عامي، بنو إسرائيل قد عوقبوا في تِيهِ سيناءَ أربعين عامًا فقط، وأمة محمد ﷺ قد ضاعوا في تِيهِ العقل ١٤٠٠ عام!! حتى جاء هذا المراهق صاحب الجهل المركّب واكتشف وجود هذا التناقض!

إن من المواقف العجيبة التي تتوالى على كثيرٍ من الدعاة الذين يَبرُزون لمُناكَفَةِ التيارات الحداثية الطاعنة في السنة النبوية هو تخلّي الإنسان عن إيمانه بالكليّة، أو وقوعه في الحيرة، والشكِ بناءً على اشتباهٍ وإشكالٍ عُرِض له بين نصين شرعيين، أو بين النصِ الشرعي وما يُدّعى أنّه عقل، ثم لا يتعاملون مع الموقف تعاملًا منطقيًا يقود إليه العقل ويُوصي به الشرع؛ ونحن لا ننكر وجود الاشتباه في بعض النصوص الشرعية فهذه حقيقة مذكورة في القرآن الكريم، حيث قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذي أَنزَلَ عَلَيكَ الكِتابَ مِنهُ آياتٌ مُحكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ﴾، ووقوع الاشتباه حصل بين الصحابة الذين هم أكثر الناس عقلًا وأصدقهم إيمانًا، حتى قال ابن تيمية رحمه الله: "وقد كان هذا الجنس من الاستشكال والمعارضة يُورَد على النبي ﷺ في حياته" اهـ .

[جواب الاعتراضات المصرية:٨١]

وقد ذكر الله سبحانه حال الناس مع هذين القسمين من الآيات: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم زَيْغٌ فَيَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ مِنهُ﴾، والحالَ الأخرى: ﴿وَالرّاسِخونَ فِي العِلمِ يَقولونَ آمَنّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنا﴾، والحال الثانية هي حالُ الصحابة رضوان الله عليهم فلا يُزَعْزِعُ مُتَشَابِهُهُ في قلوبِهِم مُحْكَمَهُ، ومع هذا لم يكونوا يؤمنون به إيمانًا أعمى كما يظنُّ عُميان البصيرة، بل يَمْتَثِلُونَ لدلالة الله سبحانه لهم ﴿وَأَنزَلنا إِلَيكَ الذِّكرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيهِم﴾ [النحل:٤٤]، فيسألون النبي ﷺ عما يُشكِلُ عليهم، وقد أبقى الله لنا في كتب الحديث والسنن من تلك الحوادث أَمَارَاتٍ نَقْتَنِصُها ونتعلَّمُ منها في مسيرنا؛ فمِن ذلك:

١ - قالت عائشة رضي الله عنها، قال رسول الله ﷺ: «تُحْشَرُونَ حُفاةً عُراةً غُرْلًا»، قالَتْ عائِشَةُ: فَقُلْتُ: يا رَسولَ اللَّهِ، الرِّجالُ والنِّساءُ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ؟ فقالَ: «الأمْرُ أشَدُّ مِن أنْ يُهِمَّهُمْ ذاكِ». [رواه البخاري:٦٥٢٧] مثل هذا الحديث قد يَطرأُ على من يريد الطعن في السنة مثل الإشكال الذي طرأ على ابنة الصدّيق رضي الله عنها، فهنا أُشكِل على أم المؤمنين رضي الله عنها هذا النص من حيث ورود نصوص أخرى شرعية بالنهي عن نظر الرجال إلى النساء والنساء إلى الرجال، وأيضًا ربما أُشكِل عليها من ناحية مخالفة فطرة الحياء لدى المرأة، فأجابها النبي ﷺ بأن الأمر أشدُّ هَوْلًا من أن يلتفتوا إلى مثل هذا الأمر. والطاعن في السنة لن يَحُلَّ الإشكال كما حلَّتهُ به الصِدّيقة، بل ولن يلتفت إلى ما رفع به النبي ﷺ الإشكال، وسيقول انظروا إلى أصحاب كتب الحديث كيف يُقوِّلون النبي ﷺ مثل هذا!

٢ – وعنها أيضًا قالت: سَأَلْتُ رَسُولَ الله ﷺ عن قَوْلِهِ ﷻ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، فأَيْنَ يَكونُ النَّاسُ يومَئذٍ يا رَسُولَ الله؟ فَقالَ: «علَى الصِّرَاطِ».

[رواه مسلم:٢٧٩١]

٣ – قال قتادة رحمه الله: حدثنا أنس بن مالك ﷺ أنَّ رَجُلًا قالَ: يا نَبِيَّ اللهِ، يُحْشَرُ الكَافِرُ علَى وجْهِهِ يومَ القِيَامَةِ؟! قالَ: «أليسَ الذي أمْشَاهُ علَى الرِّجْلَيْنِ في الدُّنْيَا قَادِرًا علَى أنْ يُمْشِيَهُ علَى وجْهِهِ يومَ القِيَامَةِ؟ قالَ قَتَادَةُ: بَلَى وعِزَّةِ رَبِّنَا» . [رواه البخاري:٤٧٦٠] والطاعن في السنة سيستنكر هذا الحديث عقلًا، رَغم أن مِصداقه في القرآن ﴿أَفَمَن يَمشي مُكِبًّا عَلى وَجهِهِ أَهدى أَمَّن يَمشي سَوِيًّا عَلى صِراطٍ مُستَقيمٍ﴾، وسيأتي في فصلٍ مُستقلٍ إن شاء الله أن كثيرًا من الإشكالات التي يطرحونها على الحديث النبوي يمكن طرح إشكالات من جنسها على القرآن.

٤ – قال جابر بن عبد الله ﷺ: أخبرتني أمُّ مُبشِّر أنَّها سَمِعَت النَّبيَّ ﷺ يقولُ عندَ حَفْصةَ: لا يَدْخُلُ النَّارَ –إنْ شاءَ اللهُ– مِن أصْحابِ الشَّجَرَةِ أحَدٌ، الَّذِينَ بايَعُوا تَحْتَها، قالَتْ: بَلَى يا رَسولَ الله، فانْتَهَرَها، فقالَتْ حَفْصَةُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «قدْ قالَ اللهُ ﷻ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾. [رواه مسلم:٢٤٩٦] وحاشا حفصة ﷺ أن يكون ردُّها تكذيبًا لقول النبي ﷺ فإن ذاك عندنا وحتى عند خصومنا كُفرٌ!، بل هي مهّدت به لطرح الإشكال، الذي بيّن النبي ﷺ وَجْهَهُ، وقد جاء في أحاديثَ أُخَرَ أن الورود هو مجرد اجتياز الصراط.

٥ – عن عائشة ﷺ أن رسول الله ﷺ يقول: «ليس أحد يُحاسب إلا هلك»، فقلت: يا رسول الله جعلني الله فداءك! أليس يقول الله ﷻ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾، فقال رسول الله ﷺ: «ذاك العَرْضُ يُعرضُون، ومن نُوقِش الحساب عُذّب». [رواه البخاري:٤٩٣٩ ومسلم:٢٨٧٦]

ونجدُ هذه الحال نفسها مع التابعين رحمهم الله قد استنُّوا فيها سُنّة الصالحين:

٦ – عن مسروق بن الأجدع رحمه الله تعالى قال: "كُنْتُ مُتَّكِئًا عِنْدَ عائِشَةَ، فقالَتْ: يا أبا عائِشَةَ، ثَلاثٌ مَن تَكَلَّمَ بواحِدَةٍ منهنَّ فقَدْ أعْظَمَ علَى الله الفِرْيَةَ، قُلتُ: ما هُنَّ؟ قالَتْ: مَن زَعَمَ أنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فقَدْ أعْظَمَ علَى الله الفِرْيَةَ، قالَ: وكُنْتُ مُتَّكِئًا فَجَلَسْتُ، فَقُلتُ: يا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، أنْظِرِينِي، ولا تُعْجِلِينِي، ألَمْ يَقُلِ اللَّهُ ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ ﴾ [التكوير: ٢٣]، ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴾ [النجم: ١٣]؟ فقالَتْ: أنا أوَّلُ هذِه الأُمَّةِ سَأَلَ عن ذلكَ رَسولَ الله ﷺ، فقالَ: «إنَّما هو جِبْرِيلُ، لَمْ أرَهُ علَى صُورَتِهِ الَّتي خُلِقَ عليها غيرَ هاتَيْنِ المَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّماءِ سادًّا عِظَمُ خَلْقِهِ ما بيْنَ السَّماءِ إلى الأرْضِ» [رواه مسلم:١٧٧]

٧ – قال الخطيب البغدادي: أنبأنا أَبُو بَكْرٍ الْبُرْقَانِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ، حَدَّثَكُمْ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ الْبُوشَنْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ يُوسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ سَعِيدٌ: جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا ابْنَ

عَبَّاسٍ، إِنِّي أَجِدُ فِي الْقُرْآنِ أَشْيَاءَ تَخْتَلِفُ عَلَيَّ؛ فَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي صَدْرِي، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَتَكْذِيبٌ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا هُوَ بِتَكْذِيبٍ وَلَكِنِ اخْتِلَافٌ، قَالَ: «فَهَلُمَّ مَا وَقَعَ فِي نَفْسِكَ»، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَسْمَعُ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾[المؤمنون: ١٠١]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]؛ وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فَقَدْ كَتَمُوا فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٨]؛ فَذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ خَلْقَ السَّمَاءِ قَبْلَ الْأَرْضِ، وَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ، ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ٩]، فَذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ خَلْقَ الْأَرْضِ قَبْلَ السَّمَاءِ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤] فَإِنَّهُ كَانَ ثُمَّ انْقَضَى؟؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هَاتِ مَا فِي نَفْسِكَ مِنْ هَذَا» فَقَالَ السَّائِلُ: إِذَا أَنْبَأْتَنِي بِهَذَا فَحَسْبِي، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَوْلُهُ تَعَالَى: "﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، فَهَذَا فِي النَّفْخَةِ الْأُولَى، يُنْفَخُ فِي الصُّورِ، فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللهُ، فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ، ثُمَّ إِذَا كَانَتِ النَّفْخَةُ الْأُخْرَى، قَامُوا

فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ؛ وَأَمَّا قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَغْفِرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ ذُنُوبَهُمْ، لَا يَتَعَاظَمُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ أَنْ يَغْفِرَهُ، وَلَا يَغْفِرُ شِرْكًا، فَلَمَّا رَأَى الْمُشْرِكُونَ ذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ رَبَّنَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ وَلَا يَغْفِرُ الشِّرْكَ، تَعَالَوْا نَقُولُ إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ذُنُوبٍ، وَلَمْ نَكُنْ مُشْرِكِينَ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: أَمَّا إِذْ كَتَمُوا الشِّرْكَ، فَاخْتِمُوا عَلَى أَفْوَاهِهِمْ، فَيُخْتَمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ، فَتَنْطِقُ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ عَرَفَ الْمُشْرِكُونَ أَنَّ اللهَ لَا يَكْتُمُ حَدِيثًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]؛ وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧] فَإِنَّهُ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ فِي يَوْمَيْنِ آخَرِينَ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ فَدَحَاهَا، وَدَحْيُهَا: أَنْ أَخْرَجَ مِنْهَا الْمَاءَ وَالْمَرْعَى وَشَقَّ فِيهَا الْأَنْهَارَ، وَجَعَلَ فِيهَا السُّبُلَ، وَخَلَقَ الْجِبَالَ وَالرِّمَالَ وَالْأَكْوَامَ وَمَا فِيهَا فِي يَوْمَيْنِ آخَرِينَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠] وَقَوْلُهُ: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ٩] فَجُعِلَتِ الْأَرْضُ وَمَا فِيهَا مِنْ شَيْءٍ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ؛ وَجُعِلَتِ السَّمَاوَاتُ فِي يَوْمَيْنِ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦] ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨] ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤] فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى

جَعَلَ نَفْسَهُ ذَلِكَ، وَسَمَّى نَفْسَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْحَلْهُ أَحَدًا غَيْرَهُ، وَكَانَ اللهُ: أَيْ لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ"؛ ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «احْفَظْ عَنِّي مَا حَدَّثْتُكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَا اخْتَلَفَ عَلَيْكَ مِنَ الْقُرْآنِ أَشْبَاهُ مَا حَدَّثْتُكَ، فَإِنَّ اللهَ لَمْ يُنْزِلْ شَيْئًا إِلَّا قَدْ أَصَابَ بِهِ الَّذِي أَرَادَ، وَلَكِنَّ النَّاسَ لَا يَعْلَمُونَ، فَلَا يَخْتَلِفَنَّ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِ اللهِ ﷻ». [الفقيه والمتفقه:٢٠٥]

وقد حَرَصتُ على ذكر هذا الأثر كاملًا لما فيه من تجسيدٍ لحال القضية التي نتكلم عنها، وأيضًا لما فيه من تقعيدٍ مهمٍّ جدًا يغفلُ عنه كثيرٌ ممّن بدأت الشبهات تهدِمُ بمَعَاوِلِها الإيمانَ في قلوبهم وحتى من ذهب الإيمان من قلبه وبَقِيَ شاكًا باحثًا عن الحق، فالقاعدة في قول ابن عباس ﵄: "واعلم أن ما اختلف عليك من القرآن أشباه ما حدثتك، فإن الله لم ينزل شيئا إلا قد أصاب به الذي أراد، ولكنّ الناس لا يعلمون، فلا يختلفنّ عليك القرآن، فإن كلًّا من عند الله ﷻ" اهـ. فهو ﵁ يُرشِدُ سائِله إلى أن كلّ ما أُشكِل عليك في نصوص الوحيين فإن له جوابًا كجواب سؤالك هذا، فيستفيد من هذا التقعيد شاديَ اليقين والثبات:

١ - عدم تمكين الشبهة ومهما قَوِيَ بَهْرَجُها من زلزلة الإيمان في القلب.

قال ابن تيمية: "واعلم أنَّه ما من حق ودليل إلا ويمكن أنه يَرِد عليه شُبَه سوفسطائية، فإن السفسطة إمّا خيالٌ فاسدٌ وإمّا معاندةٌ للحقِ، وكلاهما لا ضابط له، بل هو

بحسب ما يخطر للنفوس من الخيالاتِ الفاسدةِ ومن المعانداتِ الجاحدةِ" اهـ.
[شرح الأصبهانية:٦٠]

٢ – عدم جعل القلب وعاءً جامعًا للشبهات، بحيث لو علم الإنسان أن كل شبهة تَرِدُ على النصوص الشرعية فإن عند العلماء شفاؤها، لن يكون همّه جمع ما ورد عليه أو حتى قراءة النصوص قراءة مُولِّدة للإشكالات القادحة في اليقين.

فتلاحظ من طريقة تفاعل الصحابة الكرام مع تلك الإشكالات التي نتجت بعد التدبر والتأمل في النصوص الشرعية ثم نقلوها إلى النبي ﷺ الذي قام بدوره في حلّها لهم، ولم ينقلوا تلك الإشكالات من طريق الترقي العلمي وزيادة الإيمان إلى طريق نقض الحقائق والشكّ فيها، فهذه مع كونها حال شرعية واجبة الإتباع، فهي حال عقلية يفرضها العقل في كل فنٍّ أو مجال علمي تَرِد على القلب فيه إشكالات.

وأمّا عن صاحبنا الحائر ذو الشبهة البالية في بداية المقال لو تمهّل قليلًا ورَدَّ الأمرَ إلى عالِمِه لما اضطرّته حماقته لتقحُّم لُجَجِ الكفرِ والصدوفِ عن سبيل الله!، فالحديث: «فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر» قد يُحتَمَلُ أن ما أطلع الله سبحانه وتعالى عليه بعض عباده كآدم ﵇ ، ونبينا محمد ﷺ، هو شيء مُستثنى من فضائلَ عظيمة أخرى استأثر الله بعلمها وجعلها من علم الغيب يبتلي بالإيمان بها عباده، فمن صدق بها وعمل لها نالها بإذن الله، ومن كذّبها بمثل هذه الترهات كان من الكافرين بموعود الله المستحقين وعيده!

وأخيرًا..

قال ابن القيم رحمه الله: "وقال لي شيخُ الإسلام ﷺ ، وقد جعلتُ أورِدُ عليه إيرادًا بعد إيرادٍ: لا تجعَلْ قَلْبَك للإيراداتِ والشُّبُهاتِ مِثلَ السفِنْجة، فيتشَرَّبَها، فلا يَنضَحَ إلَّا بها، ولكِنِ اجعَلْه كالزُّجاجةِ المُصمَتةِ، تمُرُّ الشُّبُهاتُ بظاهِرِها ولا تستَقِرُّ فيها؛ فيراها بصفائِه ويَدفَعُها بصلابتِه، وإلَّا فإذا أَشرَبْتَ قَلْبَك كلَّ شُبهةٍ تمُرُّ عليها، صار مَقرًّا للشُّبُهاتِ، أو كما قال)" اهـ. ((مفتاح دار السعادة)) (١/ ٤٤٣).



مآلات خطيرة

مآلات خطيرة

إنّ الكلامَ في بابِ الأديان والشرائع ليس ككلامٍ في غيره، وإنّ الخائِض في دقائِقهِ بلا آلةٍ ومُكْنَةٍ، كخائضٍ حقلِ ألغامٍ في دُلجةِ ليلٍ.. أتُراهُ يسلم؟

وهذه سِمةُ عامةِ الطاعنين في السنة سواءً بشكلٍ جزئي (بأن ينكر بعض الأحاديث ببواعث عقلية مجردة)، أو بشكلٍ كلّي (كما يفعل من يسمّون أنفسهم بالقرآنيين)، ولا شك أن الفريقين يزعمون تعظيمهم القرآن، الذي للأسف أن في كثير من أطروحاتهم الطاعنة في الحديث النبوي يطعنون في القرآن لِزامًا، من حيث لا يشعرون!

كيف ذلك؟!

إن أَصْلَيْ الشريعة: الكتاب، والسنة، يُشبِهُ أحدهما الآخر ويعضُدُ أحدهما الآخر، ويصدّقه، فما جاءت في السنة من أحكام نجد القرآن يشير إلى كثير منها وينصُّ عليه، وما ذُكِر في السنّة من آيات الأنبياء نجد في القرآن نصًّا عليها أو على جنسها، وما يُذكرُ في السنة من أحوالٍ بشرية تعتري الأنبياء فيطعن في أحاديثها الطاعنون في السنة، نجد في القرآن ذِكرًا لأمثالها حصل مع الأنبياء عليهم السلام، كما سنوضح ذلك لاحقًا في الأمثلة إن شاء الله.

ولذلك فإنّ كثيرًا من الأحاديث التي يستشكلونها ومن ثُم يطعنون فيها؛ فإنه من الممكن أن يثير مُبطِلٌ استشكالاتٍ من جنس استشكالاتهم على القرآن ثم يطعن في القرآن كما طعنوا هم في السنة، فيصيرون أمام مَخرَجَين:

الأول: موافقته في الطعن (وعلى أفضل حالٍ يُثبت حروف الآيات المُشكِلة، ويفرِّغُها من معناها الحقيقي)

أو المخرج **الثاني**: أن يَرُدَّ على الطاعنِ في آيات القرآن بردودٍ هي من جنس ردودنا عليه في طعنه بالسنة.

قال العلامة المعلمي رحمه الله في رده على أبي ريّة: "ويحاولُ إبطال أحاديثٍ صحيحةٍ بشبهاتٍ ينتقلُ الذهن فور إيرادها إلى ورودها على آيات من القرآن، فهذا وأشباهه يجعلنا نشفق على أبي ريّة منه" اهـ. [الأنوار الكاشفة:٢٣]

وقال المعلمي رحمه الله مُجسّدًا حال من يُصنِّفُ الكتب في الطعن في أحاديث النبي ﷺ: "بمنزلة أن يجمع رجلٌ كتابًا يطعن في آياتٍ كثيرة من القرآن يزعم أنها ليست منه، وأن فيه كثيرًا من ذلك، ثم يزعم أن غرضه هو (الدفاع عن الكلام الرباني وحياطته عما يشوبه، وأن يصان كلام رب العزة، وأن تنزه ذاته المقدسة من أن يعزى إليها ما لا يليق بجلالها...)" اهـ. [الأنوار الكاشفة:٢٥]

وهذا تصويرٌ لأصحاب الطعن الجزئي، وأما أصحاب الطعن الكلي يدخلون فيه لِزامًا.

وهذا المأزق الذي ذكرته كان في إبطال هذه المنهجية التي سلكوها في الطعن في أحاديث النبي ﷺ عن بكرةِ أبيها.

ويبقى الأمر في الكتاب والسنة على ما قاله العلّامة المعلمي رحمه الله: "فلا يكاد يوجد حق لا يمكن أن يحاول مبطِلٌ بناء شبهة عليه، فمن التزم أن يتخلّى عن كل ما يمكن بناء شبهة عليه أوشك أن يتخلى عن الحق كله" اهـ. [الأنوار الكاشفة:٢٨٩]

ولِكَيْ نُجلّي الصورة للقارئ الكريم عن هذا المأزق المنهجي الذي يعتري أبحاثهم نمثّل بعدة أمثلة لشبهات أُثيرت على أحاديث نبوية بقصد الطعن فيها ويمكن لأيّ ملحدٍ مريدٍ للطعن في القرآن أن يثير على بعض آياته شبهات من جنس تلك الشبهات التي أُثيرت حول الأحاديث.

الأمثلة المُوَضِّحة:

١ - إنكار سحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه البخاري ٣٢٦٨ ومسلم ٢١٨٩):

قال محمد صادق النجمي: "قصة سحر النبي ﷺ:ومن مفتريات الصحيحين على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواية لم يروها أحد سوى عائشة بنت أبي بكر، وصارت بعد ذلك ذريعة وحِربة بأيدي أعداء الإسلام للنيل من الإسلام ورسوله، وهي قصة سحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وخلاصة القصة هي أن الساحر اليهودي لبيد بن الأعصم من بني زريق، سحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حتى كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يتخيل أنه يعمل عملا ما، بينما هو لا يعمله، وتارة يتصور أنه قد أتى إحدى زوجاته في حين لم يكن هكذا، وإليك النص: (ثم ذكر الحديث)".

إلى أن قال: "نرجع الجواب والتحقيق في هذه القصة التي وردت في كثير من الكتب التاريخية والتفسيرية، وحتى أنها دست أحيانًا في بعض كتب الشيعة إلى محله وأوانه المناسب، وأما هنا فنكتفي بما ذكر أحد المحققين المعاصرين في هذا الشأن، فقال: والأحاديث المروية حول هذا الموضوع كلها تنص على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أثر به السحر إلى حد أصبح يخيل إليه أنه قد صنع الشيء وما صنعه، ولازم ذلك أن يكون قد فقد رشده، ومن الجائز عليه في تلك الحالة أن يتخيل أنه قد صلى

ولم يصل، وأن يتخيل شيئا يتنافى مع نبوته، بل مع إنسانيته فيفعله...إلخ" اهـ.

[أضواء على الصحيحين: ٢٧٢-٢٧٤]

أقول: وقع في القرآن آيات صريحة تنصُّ على تأثر الأنبياء بالسحر، وأن ذلك غير مناقض لنبوتهم، فمثلًا في قصة موسى ﷺ قال تعالى: ﴿قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦]

وقال تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ۝ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٦-٦٧]

وفي هذه الآية دلالة قاطعة على أنه ليس من خصائص الأنبياء عليهم السلام عدم تأثرهم بالسحر، فيستطيع الملحد أن يثير على هذه الآيات شكوكًا من جنس تشكيكهم أو طعنهم في حديث سحر النبي ﷺ!

والحق أن تأثير هذا السحر كان مخصوصًا في شيء معين من حياته صرّحت به الصدّيقة رضي الله عنها في موطنٍ وأبهمته في موطنٍ آخر، وهو أنه ﷺ كان يُخيّل إليه أنه يأتي نساءه ولم يفعل.

ولم يكن السحر مُذهبًا لعقله أو مُفقِدًا له رشده عليه الصلاة والسلام وحاشاه، فهو لا يعدو كونه من جنس النسيان الذي يعتري البشر، ودلّت أحاديث على حصول ذلك منه ﷺ، وليس في ذلك مطعنٌ في نبوته إلا عند من ثمة مطعنٌ في عقله.

٢ – إنكار أن النبي ﷺ حصلت له معجزة حسيّة:

قال ابن قرناس: "الماء ينبع من بين:

حدثنا محمد بن بشار، حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس ﷺ، قال: أتي النبي ﷺ بإناء وهو بالزوراء، فوضع يده في الإناء فجعل الماء ينبع من بين أصابعه، فتوضأ القوم، قال قتادة: قلت لأنس: كم كنتم؟ قال: ثلاثمائة، أو زهاء ثلاثمائة..... ومثله (ذكر حديثين في الباب نفسه)"

إلى أن قال: "مناقشة النص:

سنورد ثلاث آيات بعدد الأحاديث السابقة، من بين عشرات الآيات التي تنفي أن يكون الرسول ﷺ قد أعطي معجزات (آيات) حسية، وبعد ذلك فمن رَغِب تصديق الأحاديث وتكذيب القرآن فله ذلك، ومن رَغِب تصديق القرآن وتكذيب الأحاديث فليفعل، والآيات كما يلي: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لا يَعلَمونَ لَولا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَو تَأْتِينا آيَةٌ كَذلِكَ قالَ الَّذينَ مِن قَبلِهِم مِثلَ قَولِهِم تَشابَهَت قُلوبُهُم قَد بَيَّنَّا الآياتِ لِقَومٍ يوقِنونَ﴾ [البقرة: ١١٨]

﴿وَإِن كانَ كَبُرَ عَلَيكَ إِعراضُهُم فَإِنِ استَطَعتَ أَن تَبتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرضِ أَو سُلَّمًا فِي السَّماءِ فَتَأتِيَهُم بِآيَةٍ وَلَو شاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُم عَلَى الهُدى فَلا تَكونَنَّ مِنَ الجاهِلينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]

﴿وَإِذا لَم تَأتِهِم بِآيَةٍ قالوا لَولَا اجتَبَيتَها قُل إِنَّما أَتَّبِعُ ما يوحى إِلَيَّ مِن رَبّي هذا بَصائِرُ مِن رَبِّكُم وَهُدًى وَرَحمَةٌ لِقَومٍ يُؤمِنونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]" اهـ. [الحديث والقرآن ٣٥٣-٣٥٥]

أقول: هناك آيات واضحة تنصُّ على حصول آيات حسية مُشاهدَة امتنَّ الله سبحانه وتعالى بها على النبي ﷺ.

منها ما قصه الله تعالى في كتابه حاكيًا بعض أحداث غزوة بدر: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] إلى أن قال سبحانه: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢]

وهذه الآيات واضحة أن الله سبحانه قد مدَّ جيش رسوله بألفٍ من الملائكة، وذِكرُ العدد مشيرًا إلى أنهم جنود، وفي سياق الآيات أمرهم بتثبيت المؤمنين وضرب الكفار فوق الأعناق وضرب كل بنان، ولا يُقال أن الأمر بالضرب كان خطابًا للمؤمنين! إذ أنه تعالى افتتح الآية بإيحائه إلى الملائكة فكان ذاك من تمام وحيه إليهم، وليس مع صارف الآية إلى المعنى الآخر دليل.

ومن الآيات الحسية الثابتة في نص القرآن انشقاق القمر، قال تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، وهذه الآية الحسيّة ثابت حصولها بإجماع العلماء، قال ابن كثير: "قد أجمع المسلمون على وقوع ذلك في زمنه عليه الصلاة والسلام وجاءت بذلك الأحاديث المتواترة من طرق متعددة، تفيد القطع عند من أحاط بها ونظر فيها" اهـ.

[البداية والنهاية:٤/٢٩٣]

قال د. محمد فريد زريوح في كتابه: المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين ١٢٥٥-١٢٥٤/٢: "وقد نقل الكشميري عن كتاب تاريخ فرشته للاسترابادي: أن أحد ملوك الهند رأى الانشقاق يسمى (راجهُ واجبال) وأن على اسمه سميت بلدة (بهوبال)". [فيض الباري:٥/٤٠٨]

ويَنقل رحمة الله الهندي عن نفس كتاب الاسترابادي أن أهل مليبار من إقليم الهند رأوه أيضًا، وأسلم والي تلك الديار التي كانت من مجوس الهند، بعدما تحقق له هذا الأمر. [إظهار الحق:٤/١٠٣٩]

يشهد لهذا النقل ما وقف عليه بعض الأكاديميين في مكتبة المركز الهندي بالمتحف البريطاني بمدينة لندن، حيث رأوا في إحدى المخطوطات الهندية القديمة المحفوظة فيها: أن أحد ملوك مليبار وهي إحدى مقاطعات جنوب غربي الهند وكان اسمه (شاكروتي فارماد) عاين انشقاق القمر على نفس عهد محمد ﷺ، وأنه أخذ يُحدّثُ الناس بذلك. نقلًا عن [السماء في القرآن:٥٤٢-٥٤٣]

قال الدكتور محمد فريد زريوح بعد النقل السابق: "وقد تحققت بنفسي من وجود هذه المخطوطة الهندية القديمة بمراسلة نفس القائمين على هذه المكتبة العريقة بلندن، فردوا عليّ بالإيجاب، وأنها عندهم بعنوان (قصة شاكروتي فارماد)، وأفادوني بوجود نص فيها يفيد رؤية هذا الملك لانشقاق القمر زمن النبي محمد!، وأن رؤيته هذه كانت سببا فيما بعد لتوطين (المحمديين) -يعنون المسلمين- في مليبار. رقم المخطوطة في

المكتب (IO-٢٨٠٧)، وموضع الكلام عن حادثة انشقاق القمر موجود منها في (ص/ ٨١) و (ص/ ١٤٠).

بل قريب منها ما نشرت أحد المواقع العلمية التاريخية المتخصصة في حضارة (المايا) في أمريكا الجنوبية مقالًا عجيبًا يؤكد وقوع انشقاق القمر في القرن السابع الميلادي، أي في نفس وقت وجود النبي ﷺ في مكة!، وأن أغلب الأمم في تلك القارة رأته، بل قامت بتغيير تقويمها الفلكي ليوافقه" اهـ.

المقال بعنوان: The split moon of the Madrid codex and Persian manuscripts.

قال الدكتور محمد فريد زريوح: "ولم يكن قد خطر ببال من نشروا هذا المقال أنهم بذلك يثبتون آية من أعظم الآيات على نبوة محمد ﷺ، فلما بلغهم ما أحدثه من ضجة اعتلى فيها المسلمون، سارعوا إلى تغيير عنوان المقال أربعة وخمسين مرة تعميةً عليه" اهـ.

مُستفاد من مقال بموقع (الباحثون المسلمون) بعنوان: هل لانشقاق القمر من شواهد علمية وتاريخية؟، وفيه أدرجوا روابط المقال الأصلي لذاك الموقع التاريخي" اهـ بتصرف يسير. [المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين:١٢٥٥-٢/١٢٥٤]

فهذه الآيات الحسية الثابتة ثبوت الطود يستطيع المبطل أن يثير عليها طعونات من جنس طعونات ابن قرناس على آية نبع الماء من بين أصابع النبي ﷺ.

وأما الآيات التي استدل بها ابن قرناس فوجهها أن المشركين كانوا يسألون النبي ﷺ آيات معينة ويعلّقون حصول إيمانهم بنبوته فيها، فكان الرد من الله سبحانه وتعالى تارةّ بأن الآيات مَردُّ حصولها إلى الله سبحانه فقط وأن النبي ﷺ إنما عليه البلاغ، قال تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تارِكٌ بَعضَ ما يوحى إِلَيكَ وَضائِقٌ بِهِ صَدرُكَ أَن يَقولوا لَولا أُنزِلَ عَلَيهِ كَنزٌ أَو جاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّما أَنتَ نَذيرٌ وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شَيءٍ وَكيلٌ ﴾ [هود:١٢] وتارةً بأنه لو جاءت الآيات فكفروا بها فإن هلاكهم بعدها واقع لا محالة، قال تعالى: ﴿ وَقالوا لَولا أُنزِلَ عَلَيهِ مَلَكٌ وَلَو أَنزَلنا مَلَكًا لَقُضِيَ الأَمرُ ثُمَّ لا يُنظَرونَ ﴾ [الأنعام:٨] ومن هذا الباب طعن أبو ريّة في حديث كشف الساق، حيث قال في كتابه أضواء على السنة المحمدية [٢٠٤] أثناء سياقه أحاديث يشنّع فيها وعليها تحت فصل سماه أحاديث مُشكلة:

"يكشف ربُّنا عن ساقه:

روى الشيخان عن النبي ﷺ أنّ الله عزوجل يكشفُ عن ساقه. وفي البخاري عن أبي سعيد: قال: سمعت النبي ﷺ يقول: يكشفُ ربُّنا عن ساقه فيسجدُ له كل مؤمنٍ ومؤمنة. وقال ابن مسعود: يكشف الله عن ساقه اليمنى فيضيءُ من نور ساقه الأرض".

أقول: يطعن أبو ريّة في هذا الحديث فيما يبدو لاستشكاله العقلي أن لله ساقا!، ومن المنطلق نفسه يستطيع ملحد أن يطعن في القرآن بقوله تعالى لإبليس: ﴿يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، ويكون باب الطعن واحدًا، وهذا كافٍ في إبطال طعنه، ومن المعلوم في عقيدة أهل السنة والجماعة أن ما ثبت في النصوص الشرعية من صفات الله هي صفات كمال حقيقية لا كصفات المخلوقين.

٣ - وذكر من الأحاديث المُشكِلَة:

شجرة في الجنة: روى البخاري عن أبي سعيدٍ عن النبي ﷺ قال: «إنّ في الجنّة لشجرة يسيرُ الراكبُ الجواد المضمر السريع مئة سنة ما يقطعها. وفي رواية: إنّ في الجنة لشجرة، يسير الراكب في ظلها مئة عام لا يقطعها» [رواه البخاري:٦٥٥٢] اهـ. [أضواء على السنة المحمدية:٢٠٤]

أقول: الطعن في حجم الشجرة -والتي هي من علم الغيب الذي نؤمن به- يستطيع ملحدٌ قياسًا على طعنك أن يطعن في حجم الجنة التي ذُكِر في القرآن أنها "عرضها عرض السماوات والأرض"، ووِفق العلم الحديث فإنّ البُعد الشاسع بين السماء الأرض يُنبي عن حجم هائل عظيم للجنة من فضل الله تعالى على عباده، وبالتالي ما الذي يمنع عقلًا أن يكون فيها شجر بهذا الحجم؟

٤ – وقال:

جبريل له ست مئة جناح: وروى الإمام أحمد عن عبد الله قال: «رأى رسول الله ﷺ جبريل في صورته له ست مئة جناح، كل جناح منها يَسدُّ الأُفق، يسقطُ من جناحه من الدر والياقوت ما الله به أعلم» اهـ. [أضواء على السنة المحمدية:٢٠٣]

أقول: الله سبحانه قال في كتابه: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر:١] فالعقل الذي أنكر الستمئة جناح لأنه لم يتصورها فطعن في أمر من علم الغيب ماذا سيقول في الآية السابقة التي ذُكِر فيها أنّ من الملائكة من له ثلاثة أجنحة أين سيركب الجناح الثالث؟

فهذا الإشكال من جنس الإشكال الأول في الخوض بالعقل في أبوابٍ لا تُدرك بالعقل، وإنما تدرك بالخبر عن الله ورسوله ﷺ، وأيضًا في نفس سياق الآية قال تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ فهذه الستمئة جناح هي من الزيادة التي شاءها الله، وكذّبها الطاعن.

٥ - وقال صفحة ٢٢:

رؤية النبي ﷺ لله إحدى عشرة مرة، والإسراء كان يقظة:

قال القاضي: "نصَّ أحمد أن الإسراء كان يقظة، وحُكِيَ له أن موسى بن عقبة قال: أحاديث الإسراء منام، فقال: هذا كلام الجهمية.. إلخ" اهـ.

فأقول: رؤية النبي ﷺ لله سبحانه بعينيه وقع خلافٌ بين أهل السنّة فيها، وشيخ الإسلام يحكي إجماع الصحابة أنها لم تقع مع كونه صعد إليه وكلّمه وسمع كلامه كما في الحديث الطويل الذي رواه البخاري (٣٦٧٤)، ولكن نقاشنا مع أبي ريّة يدور رحاه في كونه يمنع إمكان الرؤية من أصلها فيما يبدو، فطعن في أحاديث الإسراء بناءً على ذلك، فأقول: هناك آيات قرآنية تنصُّ على وقوع الرؤية جزاءً وكرامةً لأهل الجنّة، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وقوله تعالى ذاكرًا نوعًا من أنواع عذاب الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، فدلّ ذكره الاحتجاب عن الكفار أنّه لا يحتجب عن المؤمنين؛ فمن طعن بتلك الأحاديث يلزمه الطعن بهذه الآيات أيضًا.

فها قد تبيَّن أنّ هؤلاء مَثَلُهم كمَثَل من مسك مِعولًا لِيحرث أرضًا يزرعها -كما يزعم- ثم لم يشعر إلا وقد حفر لنفسه قبرًا، وكلّ ما يطعنون فيه على الحديث النبوي ليس إلا كدودٍ خرج من جثةٍ ليأكل الجثة نفسها، فهل ترى يبقى منها شيء؟

والغبار الذي أثاروه على مِرآة الحق قد أجلَته مسحةٌ من يد العناية الإلهية كما ظهر لك أخي القارئ..

وأنا أجزِم أنّ كثيرًا منهم ممن بقيَ في قلبه وميضٌ من نور الإيمان لو وُضِع في مثل هذه المواجهة فإنّه سيختار تفريغ الآيات من معانيها الصحيحة وتحميلها معانٍ لم يردها الله سبحانه وتعالى أبدًا، وهذا نفاقٌ وضَعفُ تعظيمٍ لجناب الله سبحانه وتعالى، فإنّ الشخص منهم لو عَمِد إلى شعرٍ من شعر شكسبير، أو إلى عبارةٍ أطلقها دوستويفسكي في بعض رواياته وأراد تفسيرها، فإنّه سيبذلُ العناء لأجل محاولة الوصول إلى مراد المتكلم الحقيقي!؛ ولكنه مع مُرادات الله سبحانه وتعالى سيبذل العناء لأجلِ صرفها عن ظاهرها المتبادَر وحملِها على ما يناسب مزاجًا يعجبه أو هوىً يتبعه أو ثقافةً يقبعُ تحت وطأتها.

وأخيرًا...

قال ابن تيمية رحمه الله: "وإنما الحديث مع القرآن بمنزلة الحديث مع الحديث الموافق له، والآية مع الآية الموافقة لها، وبمنزلة موافقة القرآن للتوراة، حتى قال النجاشي لما سمع القرآن قال: إنّ هذا والذي جاء به موسى ليخرجُ من مشكاةٍ واحدةٍ. وكذلك قال ورقة بن نوفل لما ذكرتْ له خديجةُ أمرَ النبي ﷺ قال: (هذا الناموس الذي كان يأتي موسى)

ولهذا كان أئمة السلف يذكرون الآيات وما يناسبها من الأحاديث في هذا الباب، وسائرِ أبواب العلم، مثل ذكر آية الطهارة والصيام والحج والجهاد وما يناسب ذلك من الأحاديث، التي تُقرِّر معناه وتُفسِّر مُجمَله، وكذلك إذا ذُكِرَت الآيات في محبة العبد لربّه وتوكُّلِهِ عليه وإخلاصِهِ له وخوفِه ورجائِه ونحو ذلك ذُكِرَ معه الأحاديث الموافقة للقرآن في ذلك، وكذلك إذا ذُكِرَ ما في القرآن من صفة المعاد والجنة والنار ذُكِرَ ما في الأحاديث مما يوافق ذلك، أو ذُكِرَ ما في القرآن من قصص الأولين وتذكيرِ الله لسلفنا المؤمنين بآلائِهِ عليهم في حياة رسول الله ﷺ في مغازيهم وغيرها ذكر الأحاديث المبيِّنة لقصص المتقدّمين والمبيّنة لصفة مغازي رسول الله ﷺ وسيرته، وكذلك إذا ذُكِرت الآياتُ ذُكِرت الأحاديثُ المبيِّنة لسبب نزولها وما أُرِيد بها.

ومعلومٌ بالضرورة أن هذا مما اتفق عليه المسلمون، وهو أحسن ما يكون من بيان اتفاق القرآن والحديث، فهذا نافعٌ في تفسير القرآن الذي هو تأويله الصحيح، ونافعٌ في إثبات ما دلَّ عليه القرآن والحديث من الأحكام الخبرية العلمية الاعتقادية والأحكام العملية الإرادية" اهـ. [جواب الاعتراضات المصرية:٤-٧]



مأزِق الآحاد

مأزق الآحاد

فإن تحامقَ متحامقٌ فقال: إذًا نقبل من هذا الحديث ما كان متواترًا، وأما آحادُه فلا أثق بها لديني.

فأقول قبل كلِّ شيء: الحقُّ حقٌّ بما هو عليه في الواقع، ومقتضى الحال، لا بما تتوهمه أو تريده أو بما يَهجُسُ في خاطرك!

وإن كان السائلُ بعد كلِّ ما سبق يبقى مُصِرًا على رأيٍ مثل هذا أو مرتابًا فهذا دليلٌ على عجزٍ في الفهم أو دخيلةِ سوءٍ وقلبٍ مريضٍ، أما صاحب العجز في الفهم فواجبه أن يسأل من يثق بعلمه فيقلّده في مذهبه، أو يسأل من يثق بعلمه عن الآلة الموصِلَةِ للحق، ثم إن أظهرهُ على خطأه وزللِه وبيّنَ لهُ مَكمَنَ خلله وباحثِه وساجله، آبَ ورجِع وتجرّد، فلسنا نحن أعداء للتفكُّرِ والتعقُّل والبحث، كيف ونحن عِبادُ من يقول في مُحكم تنزيله: ﴿أفلا تتفكرون ﴾، ﴿أفلا تعقلون﴾، ﴿أفلا تذكرون﴾، ولكن لا نرضى مثل هذا إلا أن يكون بطريقٍ صحيح، لأننا لو فتحنا الباب وقلنا للناس خوضوا في كلِّ طريقٍ تظنونه يُوصِلُكُم إلى الحق دون آلةٍ ولا مُكنة لبات العالم مارستانًا.

وأما جواب سؤالك، فأقول:

مثلُ هذهِ الإشكالات نطرحُها على القرآن، ونثوّرُهُ باحثينَ عن دلالاتِ إرشادهِ، فصورةُ مسألتِك أنَّك تعتقدُ أن ما جاءَكَ من أحكامٍ شرعيّةٍ من طريق آحاد يرويه رجلٌ عن رجلٍ مثلُ هذا لا تقوم به حجَّةٌ شرعية، ولكن أليس اللهُ سبحانه يقول في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [سورة الحجرات: ٦]، فدلّ أمرُهُ تعالى بالتبيّن والتثبت في أمر الفاسق أن أمر العدلِ ترجحُ فيه كفَّةُ القبول، وأن أمر الكاذب ترجحُ فيه كفَّةُ الرد.

وفي كتاب الله تعالى أيضًا يرسلُ الله سبحانه وتعالى رجلًا واحدًا يُقيم به الحجة على فِئَامٍ من الناس.

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [سورة نوح: ١]

وقال: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [سورة الأعراف:٦٥]

وقال: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [سورة الأعراف: ٧٣]

وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [سورة الأعراف: ٨٥]

وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٤]

فلو كانت الحُجَّةُ لا تقوم إلا بمتواترٍ لقال أقوامُ هؤلاء الرُسُل: لن نؤمن لكم فرادى حتى تأتوا بمن يشهدُ على صدقكم في هذا الأمر، ويُشترَطُ أن يكونَ عَدَدُ شهودكم كذا وكذا...!

وهذا واضح بيّنٌ، ولله الحمد.

وفي سنَّةِ رسول الله ﷺ أحاديثُ كثيرةٌ يَدلُّ مجموعها أن قبول خبر الواحد قضيةٌ متواترةٌ تواترًا معنويًا، كيف ذلك؟

أقول: المتواتر كما هو قد يكون لفظيًا بأن يُروى مَتنُ حديثٍ معيَّنٍ بأسانيدَ كثيرةٍ تبلغُ حدَّ التواتر، وإمّا أن يكون معنويًا بأن تُذكَرَ مسألة معينة في أحاديثَ كثيرةٍ مختلفة يُعلم من خلالها مشروعية هذا الفعل، كرفع اليدين عند الدعاء؛ فمن ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: (بَينَمَا النَّاس بِقُبَاء في صَلاَة الصُّبحِ إِذْ جَاءَهُم آتٍ، فقال: إِنَّ النبِيَّ ﷺ قد أُنزِل عليه اللَّيلةَّ قرآن، وقد أُمِرَ أن يَستَقبِل القِبْلَة، فَاسْتَقْبِلُوهَا، وكانت وُجُوهُهُم إلى الشَّام، فَاسْتَدَارُوا إِلى الكَّعبَة) [رواه البخاري:٤٠٣]

قال الشافعي رحمه الله: "وأهلُ قباء أهلُ سابقةٍ من الأنصار وفِقه، وقد كانوا على قبلةٍ فرَض الله عليهمُ استقبالها، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بما تقوم عليه الحُجَّة، ولم يلقوا رسول الله (ﷺ)، ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة، فيكونون مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه سماعًا من رسول الله (ﷺ)، ولا بخبر العامة، وانتقلوا بخبرِ واحدٍ -إذا كان عندهم من أهل الصدق- عن فرضٍ كان عليهم، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبي ﷺ أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة، ولم يكونوا ليفعلوه إن شاء الله بخبر إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق". [الرسالة:٢٨٢-٢٨٣]

ومنه حديثُ أنس بن مالك ﵁ قال: "كنت أسقي أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح وأُبَي بن كعب شرابًا من فضيخٍ -وهو تمرٌ- فجاءهم آتٍ فقال: إن الخمر قد حُرّمت فقال أبو طلحة: قم يا أنس إلى هذه الجِرار فاكسرها". [رواه البخاري:٧٢٥٣] ولم يقل أحدٌ منهم: نحن على ما علمنا من حكمها حتى نلقى رسول الله ﷺ!، بل بادروا بالامتثال لعلمهم أن مثل هذا الخبر الواحد تقوم به الحجة عليهم.

قال الشافعي: "وبعث رسول الله ﷺ أبا بكر واليًا... حتى يُنَفّذَ ما يثبت عنده من أمر رسول الله (ﷺ)". اهـ [الرسالة:٣٨٨-٣٩٢]

ففي هذا كفايةٌ لمُستقنِع، وإرشادٌ لحائر، بما أثبتنا به الحجة في خبر الواحد من كتاب الله، ومن سنة رسول الله ﷺ، وعلى هذا القول كافة العلماء لمن لهم قدم صدق في هذا الدين، ولا يُختلَف في فضلهم وعلمهم وإمامتهم، قال الشافعي رحمه الله: "وفي تثبيت خبر الواحد أحاديثٌ يكفي بعض هذا منها، ولم يزل سبيلُ سلفنا والقرونَ بعدهم إلى من شاهدنا هذا السبيل، وكذلك حُكيَ لنا عمّن حُكي لنا عنه من أهل العلم بالبلدان" اهـ. [الرسالة:٤١٥]

والمتأمِّلُ في طرائقِ تعاملِ وتفاعلِ النَّاسِ مع خبر الواحد قبل الشافعي يلاحظ جليًّا أنهم لم يخرجوه من حيز إفادة علم اليقين، فبطبيعة الحال لم يكن الصحابة ليتركوا عملًا أخذوه من النبي ﷺ دون واسطة لعمل آخر علموه بواسطة، إلا وأن هذا الطريق الآخر يقيني أيضًا لا ظني!، ولا ندَّعي أن قوَّة اليقين في الثاني كقوته في الأول، فلا

يخفى على أحدٍ أن اليقين يتفاوت، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [سورة البقرة: ٢٦٠]، واطمئنان القلب هنا زيادة اليقين.

قال الشافعي رحمه الله: "وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد فخبر الاثنين أكثر، وهو لا يزيدها إلا ثبوتًا، وقد رأيتُ ممّن أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبرًا ثانيًا، ويكون في يده السنَّةُ من رسول الله ﷺ من خمسٍ وجوه فيُحدَّثُ بثالثٍ فيكتبه، لأن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كان أثبت للصحة، وأطيب لنفس السامع، وقد رأيت من الحكام من يثبت عنده الشاهدان العدلان والثلاثة، فيقول للمشهود له: زِدني شهودًا، وإنما يريد بذلك أن يكون أطيب لنفسه، ولو لم يزده المشهود له على شاهدين لحكم له بهما" اهـ. [الرسالة:٤٠١]

وأخيراً دعني أكشف لك ورقةً تفضَحُ الكثيرَ ممن يستند إلى مبحث المتواتر والآحاد لرد الأحكام الشرعية، وهي أن عامتهم يستعملها في رد أحكامٍ هي من المتواترات أصالةً! كتكفيرِ الكافر، وجهادِ الكفَّار، وقتلِ المرتد، وإقامةِ الحدود، فهذه أحكامٌ وصلت إلينا متواترة، بل وكثيرٌ منها شاهده في القرآن ظاهر، بل وعليها إجماعاتُ علماءِ المسلمين!

وخصومنا هؤلاء إن احتججنا عليهم بالإجماع تذرَّعوا بالأقوال الشاذَّة، وإن أثبتّ لهم الإجماع هجموا على ثُبوتِ حُجيَّته، ولو استدللت عليهم بحديثٍ لذكروا لك ما نُوقِش في الأعلى من حماقات، ولو أفحمتهم بآيةٍ من كتاب الله عندها ستظهر وجوههم الحقيقية، فيقولون: ليس هذا الحكمُ صالحًا لِزماننا، ومهما كانت الدلالةُ ظاهرة فسبيلُها أن يسعى في تأويلها أو تعطيلها، بل بعضهم زاد على ذلك كُلِّه ادّعاء أن في القرآن آياتٌ مقحمةٌ ليست منه!

فهل أمثالُ هؤلاء من أمَّة أحمد؟ أو حتى يستحقُّوا أن يُحكَّموا في شريعةِ أحمد!

وهنا أمرٌ أختِمُ به: أحسبُ أنَّ مَن يُقرِّرُ مثل هذا التقرير إن كان يهمه أمر دينه فهو يقرِرُ هذا تنظيرًا لا عمليًا!، فلا أظنُّك تسألُ عن كُلِّ عملٍ واعتقادٍ تتدين به لله أهو متواترٌ أم آحاد!، لا أظنُّ أحدًا يفعل ذلك!

فإن قال قائلٌ: بل أنا أفعلُ ذلك.

فأقول: سؤالك ينقضُ اعتقادك من حيث لا تعلم!

فإن قلت: وكيف ذلك؟

أقول: إذا سألت عالمًا عن مسألةٍ معينة أهي من المتواتر والآحاد فأجابك، فتديَّنت لله بما أجابك به؛ فالذي فعلتَهُ هو أنَّك تديَّنت بقول آحاد، لأنَّك تديَّنت بكلامِ رجلٍ واحدٍ أجابك عن سؤالك!

فإن قلت: إذًا أسألُ خمسةً أو ثمانيةً.

أقول لك: هذا مجرَّدُ تنظيرٍ ولن تقدر عليه في كل عملٍ تتدين به لله!، ولو فعلتَ فإنَّك لم تخرج بعدُ من دائرةِ الآحاد!

فإن قلت: فكيف أخرُج أو بكم أخرُج إذًا؟

فأقول: لن تخرج أبدًا!



الفهرس